التحولات الاجتماعية والسياسية

فى المملكة المتوسطة

2040 - 1650 ق.م

تأليف:
جانيت ريتشاردز

ترجمة:
رفعت السيد على



فى مواجهة

تهويد التاريخ

دعوة مفتوحة للدفاع عن التاريخ القديم، تهدف للتعريف بالثقافة التاريخية والتصدى للثقافة المضادة بترجمة نصوصها ونشر الردود عليها مساهمة فى إحياء حركة تنوير فكرية تاريخية تعتمد العلم والجدية.

التحولات الاجتماعية والسياسية فى المملكة المتوسطة 2040 - 1650 ق.م

• تأليف :

چانيت ريتشاردز

• ترجمة:

رفعت السيد على



سنابل للكتاب

٥ شارع صبرى أبو علم

باب اللوق - القاهرة

الإدارة :

(+202) 23 92 65 93

المكتبة :

(+202) 23 93 56 56

e-mail

sanabooks@maktoob.com

web:

www.sanabil.net

الطبعة الأولى : نوفمبر 2008

التحولات الإجتماعية والسياسية
فى المملكة المتوسطة
2040 - 1650 ق.م

تأليف :

جانيت ريتشاردز

ترجمة:

رفعـت السيد عـلى

رقم الإيداع:

2008/20876

الترقيم الدولى:

977-5130-50-6

جرافيك

محمــد سيــد

التدقيق:

الحسينى عمران

العنوان الأصلى للكتاب:

SOCIETY AND DEATH IN ANCIET EGYPT

MORTUA Y LANDSCAES OF THEMIDDLE KINGDOM

مقدمــة

يهتم هذا الكتاب بمراجعة مفهوم طال الاعتقاد به ولا زال ساريا فى كل ما يتعلق بأدبيات مصر القديمة من أن «طبقة متوسطة» قد نشأت وتطورت فى مصر فى بدايات الألف الثانى قبل الميلاد، وهو الافتراض الذى لم يراجع منهجياً حتى الآن، وافترض الباحثون الذين يعتقدون بصحة ذلك الافتراض أن ذلك التحول الاجتماعى قد حدث خلال عصر المملكة المصرية المتوسطة (من أواخر عهد الأسرة الحادية عشرة حتى الأسرة الثالثة عشرة، أى من حوالى 2040 إلى 1650 قبل الميلاد على وجه التقريب).

ومن خلال ذلك المفهوم، يرى باحثو تاريخ مصر القديمة أن عصر المملكة المتوسطة يشكل تاريخياً البدايات المفترضة للتحولات الاجتماعية التى أدت إلى تكون الطبقة المتوسطة فى مصر القديمة.

يعد عصر المملكة المتوسطة (2040 – 1650 ق.م) مرحلة زمنية محورية فى مسار التاريخ المصرى القديم بوجه عام، فهى المرحلة التى شهدت ذروة التحولات الاجتماعية والعقائدية والسياسية التى بدأت فى أواخر عهد المملكة القديمة وظلت تتفاعل خلال نهايات المملكة القديمة وكل المرحلة الانتقالية الأولى (حوالى 2544 إلى 2040 قبل الميلاد).

ويرى المصريون ذاتهم أن المملكة المتوسطة مثلت مرحلة كلاسيكية بصفة مبدئية فى ترسيخ السلطة المركزية وازدهار الآداب

ربما نتيجة للصراعات والنزاعات بين الزمر الحاكمة (باركنسون 1997، 2002).

هناك براهين مستمدة من زيادة ملحوظة فى النصوص المسجلة من مختلف الأنواع فى تلك المرحلة تمثل أكثر من مستوى اجتماعى مقارنة بما تم تسجيله فى العصور السابقة، وينطبق الأمر ذاته على الآثار المادية الباقية من عصر المملكة المتوسطة التى تعد أغزر عدداً وأكثر تبايناً مقارنة أيضاً بالعصور السابقة عليها. وبالفعل، لم يقم باحثو التاريخ المصرى القديم بتسجيل أى تاريخ اجتماعى لسكان مصر القديمة إلا بدءاً من عصر المملكة المتوسطة، وركزوا بشكل خاص فى تلك الأبحاث على فرضياتهم التى تذهب إلى أن الطبقة الاجتماعية المتوسطة قد تكونت وتبلورت فى ذلك العصر.

وبسبب الميل الموروث والسائد بين علماء المصريات إلى الاعتماد بشكل كلى على المصادر النصية القديمة والتسجيلات المصورة، فإن أغلب النظريات المتعلقة بالمؤسسات والانساق الاجتماعية لقدامى المصريين اعتمدت على مصادر محدودة للمعرفة. أما المعلومات المستمدة من الآثار المعمارية فقد لعبت بدورها دوراً هامشياً وثانوياً فى صياغة أغلب تلك النظريات الاجتماعية، باستثناء المعلومات المستمدة من مقابر الطبقة العليا أو صفوة المجتمع فيما يختص بطبقتهم.

من أهم ما يمكن استخلاصه من الآثار المعمارية، تلك المعلومات والمعارف المسجلة فى مدافن الصفوة وغزارتها كنصوص ولوحات مصورة مصاحبة لها. وعلى النقيض من ذلك فإن مجرد ذكر مقابر الصفوة يقابله على الفور اختفاء كامل لمقابر العامة واستثنائها من تلك الميزة البحثية - فلم يكن الفقراء يملكون ترف حيازة مدافن مزينة منقوشة الجدران أو تتحلى بلوحات مصورة.

لذلك نجد أن التغيرات والتحولات الاجتماعية فى المملكة المصرية المتوسطة لم ترصد بطريقة منهجية من آفاق ومناظير مختلفة تأخذ فى حسبانها تطابق وتكامل المعارف المستمدة من الآثار المعمارية والتصويرية والنصية ومضاهاتها بما تم التوصل إليه من معارف من كل المناطق الدفنية - من مقابر وما يصاحبها من منشآت سطحية - فى تقييم النظام الاجتماعى المصرى القديم فى تلك المرحلة من تاريخه.

ومن الضرورات التى لا غنى عنها للتوصل إلى فهم حقيقة وواقع التراتب الاجتماعى فى تلك المرحلة، دراسة كل مناطق دفن تلك المرحلة: أى دراسة كل ما يتعلق بمفاهيم وعادات الدفن فى كل الجبانات لا فى مقابر الصفوة وحدهم، وأن نبحث من خلال الوثائق القديمة عن مواقف المصريين القدماء وطبيعة علاقتهم بالجبانات بصفتها أماكن يمكن من خلالها إعادة تركيب نموذج لحقيقة الواقع الاجتماعى والسياسى، وكذلك العلاقة الوثيقة بين تلك الجبانات وأماكن معيشة الأحياء القريبة منها أو المجاورة لها. تلك المعلومات هى محور إعادة بناء وفهم حقيقة التفاعلات الاجتماعية والسياسية التى سادت فى تلك الحقبة من الزمن فى مصر القديمة.

يسعى هذا الكتاب إلى الكشف عن الرابط بين المجتمع والموت لإعادة بناء تاريخ عصر المملكة المتوسطة، والبحث عن حقيقة وواقع الطبقة المصرية المتوسطة القديمة، والتى تعد مثالاً لبداية التمايز الطبقى والتحول الاجتماعى فى المجتمعات المركبة بوجه عام، باستخدام أكثر من منظور، أى من خلال ما تبقى من معمار ونصوص ترجع إلى تلك الحقبة الزمنية، واللوحات المصورة، وتحقيق ذلك عبر منظور إنسانى ومنهج اجتماعى علمى فى محاولة منهجية جديدة تهدف إلى إيجاد تكامل بين الآثار المعمارية للفرد ومعمار

المجتمع ومناطق التجمعات السكانية كنهج لا غنى عنه فى إعادة بناء التفاعلات الاجتماعية والسياسية فى تلك الحقبة الزمنية.

ومع ظهور مكتشفات أثارية معمارية مختلفة فى مجال كانت المكتشفات فيه محدودة قبل ذلك، وهو مجال ثقافة الموت والدفن وطقوسه لدى أبناء الشعب، وما صاحب ذلك من انفجار مفاجىء فى غزارة النصوص من كل الأنواع والصنوف، والتوصل إلى بقايا بعض مناطق السكن والمعيشة فى ذلك العصر، نجد أن عصر المملكة المصرية المتوسطة يمدنا بأرض بحثية خصبة وواعدة لمثل هذا البحث.

الإطار التاريخى والمسألة الاجتماعية
المملكة المتوسطة، الطبقة المتوسطة

كانت حقبة المملكة المتوسطة (2040 - 1650 ق.م) حقبة التئام سياسى وثقافى ومعرفى بعد الانهيار السياسى والثقافى الذى أدى إلى لا مركزية سياسية وثقافية دامت طوال عصر المرحلة الانتقالية الأولى (حوالى 2260 حتى 2040 ق.م).

وتضم المملكة المتوسطة عصور الأسرة الحادية عشرة بعد توحيد مصر العليا والدنيا على يد نبحبتر منتوحتب الثانى (2040 – 1991 ق.م)، والأسرة الثانية عشرة، أطول الأسرات حكما فى تاريخ مصر بأجمعه وأكثرها استقراراً وثباتاً (ارجع إلى كيرك 4: 1988) (من 1991 حتى 1783 ق.م)، والأسرة الثالثة عشرة (1783 حتى 1650 ق.م) وكانت أقلها ثباتاً واستقراراً وأقصر عمراً من الأسرة الثانية عشرة، إلا أنها تمكنت من المحافظة على السيطرة السياسية على ربوع مصر (كيرك 1988ا، بوريو 1981، كيرك 1990، باركنسون 1991).

فى قلب ذلك التحول المركزى بدأت الأسرة الثانية عشرة، حكمها لمصر وتميزت بثبات واستمرار وتواتر خطها السياسى، ووجود عدد

محدود نسبياً من الملوك الذين تتابعوا على العرش لما يزيد عن مائتى عام، ومن الأسباب المحتملة والمقبولة لذلك الثبات السياسى اتباع نظام الحكم المشترك فى كثير من عهود ملوكها (مورنين 1977، جانسن – وينكلن 1997، ويجنر 1996، ولكن ارجع أيضا إلى ديليا 1980 وأوبسمر 1995 كآراء معارضة). ومن المقاييس الهامة الدالة على درجة المركزية السياسية والثقافية والانتعاش الاقتصادى فى تلك الحقبة اتساع وانتعاش وتطور المعمار والبناء الذى شهد طفرة خلال عصر الأسرة الثانية عشرة مقارنة باختفاء وندرة التماثيل والآثار الملكية التى ترجع إلى المرحلة الانتقالية الأولى السابقة على عصر المملكة المتوسطة.

عصر ما قبل الأسرات	**المملكة الحديثة**
عصر البدارى 4800 – 4200 ق.م	الأسرة 18: 1570 – 1293 ق.م
نقادة الأولى 4200 – 3700 ق.م	الأسرة 19: 1293 – 1185 ق.م
نقادة الثانية 3700 – 3250 ق.م	الأسرة 20: 1185 – 1070 ق.م
نقادة الثالثة 3250 – 3100 ق.م	المرحلة الانتقالية الثالثة
عصر الأسرات المبكرة	الأسرة 21: 1070 – 946 ق.م
الأسرة الأولى 3100 – 2900	الأسرة 22: 946 – 712 ق.م
الأسرة الثانية 2900 – 2750 ق.م	الأسرة 23: 828 – إلى حوالى 665 ق.م
المملكة القديمة	
الأسرة الثالثة 2750 – 2680 ق.م	الأسرة 24: 718 – 685 ق.م
الأسرة الرابعة 2680 – 2544 ق.م	الأسرة 25: 767 – 656 ق.م
الأسرة الخامسة 2544 – 2407ق.م	المرحلة الصاوية
الأسرة السادسة 2407– 2260ق.م	الأسرة 26: 685 – 525 ق.م
المرحلة الانتقالية الأولى	المرحلة المتأخرة
الأسرات 7، 8، 9 حوالى 2260 – 2175 ق.م	الأسرة 27: 525 – 404 ق.م
	الأسرة 28: 401 – 399 ق.م

الأسرة 10: 2175 – 2035 ق.م الأسرة 11 (نصفها الأول) 2134 – 2040 ق.م **المملكة المتوسطة** الأسرة 11 (نصفها الثانى) 2040 – 1991 ق.م الأسرة 12: 1991 – 1783 ق.م الأسرة 13: 1783 – 1650 ق.م **المرحلة الانتقالية الثانية** الأسرة 14: 1720 – 1665 ق.م الأسرة 15 (هكسوس) 1668 – 1560 ق.م الأسرة 16: 1665 – 1565 ق.م الأسرة 17: 1668 – 1570 ق.م	الأسرة 29: 399 – 380 ق.م الأسرة 30: 380 – 343 ق.م مرحلة الحكم الفارسى 343 – 332 ق.م مرحلة الحكم البطلمى 332 – 31 ق.م مرحلة الحكم الرومانى: 31 ق.م – 395 بعد الميلاد مرحلة الحكم البيزنطى 395.م – 641.م الغزو الإسلامى 641 م التزمين الداخلى للمملكة المتوسطة الأسرة 11 (النصف الثانى) 2040 – 1991 ق.م الأسرة 12 أمنمحات الأول 1991 – 1971 ق.م سنوسرت الأول 1971 – 1926 ق.م أمنمحات الثانى 1929 – 1892 ق.م سنوسرت الثانى 1897 – 1878 ق.م سنوسرت الثالث 1878 – 1841 ق.م أمنمحات الثالث 1844 – 1797 ق.م أمنمحات الرابع 1799 – 1787 ق.م سوبك نفرو 1783 – الأسرة 13 : 1783 – 1650 ق.م

الأحقاب الزمنية لمصر القديمة: التزامن الرئيسى مأخوذ عن ج. ريتشاردز و ت. ولفونج (1995: 8)، وتزامن المملكة المتوسطة مأخوذ عن ج. بورو (1988: 5).

وبدلاً عن العودة إلى عاصمة المملكة القديمة فى ممفيس، هناك أدلة نصية تدل على أن أمنمحات الأول، مؤسس الأسرة الثانية عشرة، أسس عاصمة ملكية جديدة فى اثج تاوى [«(أمنمحات) عاهل الأرضين»] (هيلك 1980ك باركنسون 1991)، والمحتمل أنها كانت تقع عند مدخل وادى الفيوم، وكثف ملوك الأسرة من إنشاء مشاريعهم المعمارية حول تلك المنطقة القريبة من مدينة الفيوم القديمة.

أما فيما يخص مدافنهم، فقد أعاد أمنمحات الأول ومن تلوه من ملوك الأسرة الثانية عشرة إحياء فكرة الهرم كرمز جوهرى للموت يشرف من عليائه على كل ساحات الدفن، حيث يصبح رمزاً للقوة الملكية ومرتبطاً بها، كما شيد منشآت رائعة فى اللشت، واللاهون، وهوارة، ودهشور، وأبيدوس (انظر الفصل الخامس) معتمداً فى تشييدها على مجاورتها لسلسلة من المدن التى تأوى العاملين والمنفذين لها، وكذا القائمين على طقوس الدفن والمدافن وما يرتبط بها من معتقدات.

ركزت برامج الإنشاء والتشييد الملكى فى ذلك العصر على إبراز فخامة وزخرفة معابد الآلهة على طول ضفاف النيل (ويلحظ ذلك بوجه خاص فى المنشآت المقامة بعزبة رشدى وهليوبوليس والكرنك وميدامود وتود) لتؤكد بإلحاح على وجوب الطاعة والولاء للنظام الملكى كعقيدة جوهرية (فرانك، 1990)، وهناك أدلة وفيرة معمارية ونصية تظهر أن الحكومة كانت تتبنى سياسة إرسال بعثات فنية لاكتشاف المحاجر الملائمة لجلب مواد التشييد والبناء منها (جوييون 1957، كيمب 1989، فرانك 1995)، كما بدأت بتنفيذ مشاريع رى عملاقة وخصصت مخصصات ضخمة للجيش والعتاد على نطاق غير مسبوق فى التاريخ المصرى السابق عليها.

شهد عصر الأسرة الثانية عشرة البداية الحقيقية للإمبريالية

المصرية، وتطلب ذلك إقامة حاميات عسكرية كثيرة وتحصينات عديدة فى أقصى الجنوب، فكان من نصيب منطقة النوبة وحدها ثلاثة عشر حصناً، ثبت وجودها من خلال بقاياها ومن خلال نصوص دالة عليها، ومن المنطقى بالطبع قياساً على ذلك أن تكون هناك تحصينات أخرى كانت مشيدة على طول الحافة الشرقية للدلتا (كيمب ١٩٨٣، أو كنور 1986، فرانك 1999). هناك أدلة أيضا على قيام الجيش بتسيير حملات وشن هجمات خارج حدود مصر، وأن الجيش كان قوياً منظماً، مع توفر ثروات وموارد أتاحت توظيف جنود محترفين (ليرهون 1978، باين 1987، سنيب 1994، كيرك 1990).

فى الوقت ذاته، كانت الأعراق المتباينة تزداد بين التركيبة السكانية فى مصر، وربما يعود ذلك جزئياً إلى دخول مصر إلى عالم جغرافى أوسع بسبب الغزوات العسكرية وما ترتب عليها، وإلى زيادة هجرة الشعوب شبه البدوية والمرتحلة من السواحل الشرقية للبحر المتوسط وليبيا واستقرارها فى مناطق مصر الدنيا (باركنسون 1991: 11، بايتاك 1996) وهو ما يماثل الآن هجرة النوبيين إلى كل أرجاء مصر واختلاطهم بالمجتمع المصرى (فيشر 1961، بوريو 6 - 1991).

عند رصد ذلك التاريخ الديناميكى وقياسه، تبرز عدة موضوعات تخص التبدل والتحول الاجتماعى داخل المجتمع المصرى فى تلك الحقبة الزمنية، أحدها اعتقاد طال الإيمان به، أن سنوسرت الثالث حجَّم نفوذ نبلاء الأقاليم ونزع سلطاتهم (حوالى 1862 - 1844 ق.م) وصاحب ذلك القمع إعادة تنظيم الجهاز الإدارى للدولة (إيرمان 1894 [1885 - 7]، هاك 1924، هايز 1961، بوريو 1988). ويتعلق بذلك إلى حد كبير تلك النظرية التقليدية التى تذهب إلى أن الطبقة المصرية المتوسطة قد نشأت أثناء عصر المملكة المتوسطة، واعتقد

بعض الباحثين أن ذلك كان نتيجة لتوجه الدولة إلى تحجيم سلطات وقوة الصفوة فى الأقاليم والمركز، وفى ذات الوقت التغير الأدبى والثقافى والفكرى الذى نجم عن دمقرطة أسطورة أوزوريس وإتاحة الإيمان بها وما يتعلق بها من ممارسات لكل الشعب، مما أدى إلى توسيع نطاق عقائد الموت وطقوس الدفن لتشمل فئات واسعة من الشعب بعد أن كانت قاصرة قبل ذلك على الملك والصفوة فقط.

من المواضيع الأخرى ذات الصلة التداعيات التى ترتبت على تكوين جيش محترف، وما تبعه من إقامة نظام الحاميات المتنقلة بين حصون النوبة، وتأثير ذلك على المجتمع المصرى فيما يتعلق بالحراك الاجتماعى والسياسى الذى ترتب عليهما.

ومؤخراً، بدءاً من أواخر ثمانينيات القرن العشرين، رأى بعض الباحثين أن الحكومة المصرية القديمة بدأت فى تبنى توجه تنظيمى وتوجيهى للمجتمع بإدارة متشددة تمارس الهيمنة على جميع أوجه ومناحى حياة المجتمع المصرى وعلى الطبقتين المكونتين للمجتمع وهما الصفوة والعامة معاً (هيلك 1963، كيمب 1989 ك كيرك 1990)، وهى عقيدة أوضحت عن مكنونها من خلال المنشآت المعمارية العظمى، والنصوص التذكارية الملكية، والمجاز الأدبى، بل وفى شكل التطور الإمبريالى ذاته.

ويمكننا أن نتوقع أن يكون لمثل ذلك التوجه تداعيات لا يمكن إغفالها على تنظيم المجتمع وتفاعلاته.

كبح نفوذ نبلاء الأقاليم وإعادة تنظيم الإدارة المركزية

إلى أى مدى تتماسك تلك النظريات؟ فى كثير من الأحيان تبدو المعلومات التى تستند إليها تلك النظريات وكأنها تتقلص إلى برهان

أو دليل واحد. فعلى سبيل المثال، أعتبر عدم وجود مقابر فخمة لصفوة الأقاليم بعد عصر سنوسرت الثالث دليلاً على الإصلاح الإدارى الذى تم فى عصره الذى كان يهدف أساساً إلى تحجيم وكبح قوة ونفوذ زمرة الصفوة وهم نبلاء الأقاليم ، وفى الوقت ذاته التعجيل بإحكام سيطرة الإدارة المركزية على كل الأقاليم، أى بإحكام سيطرة البيروقراطية الإدارية المركزية (ديليا 1980: 164ان كيمب 1983: 111، كرك 1990: 5).

خلال ذلك التحول، يعتقد أن سنوسرت الثالث كان «قد حرم نبلاء الأقاليم من امتيازاتهم التقليدية وحقوقهم المكتسبة وقلص كل صلاحياتهم السياسية إلى العدم» (هايز 1961: 505 - 6) ضمن عملية تحول جذرية من النظام الإقطاعى إلى نظام إدارة الدولة (هال 1924: 318).

إلا أن بوريو أعلن عام 1988 أن إعادة تنظيم إدارة الدولة بشكل جذرى الذى قام به سنوسرت الثالث وتركيز كل الإدارة فى الحكومة المركزية ترتب عليه تقليص نفوذ الأسر الأقليمية التى كانت تهيمن على شئون الأقاليم المصرية (بوريو 1988: 39، ارجع أيضا إلى جراجيتسكى 9 2001).

غير أن اكتشاف مقبرة كبيرة لأحد نبلاء الأقاليم فى قايو الكبرى (كيرك 1990: 5) تعود إلى أواخر عصر الأسرة الثانية عشرة قد أضعف من تلك الحجة ورجح ذلك أن قلة عدد مقابر نبلاء الأقاليم المنتمين لذلك العصر لا يمكن عزوه إلى سياسة ملكية معينة (ديليا 1980: 167). فضلاً عن ذلك، أشار كيمب إلى حقيقة هامة وهى أنه خلال جيل بأكمله قل وصغر حجم المقابر الملكية ذاتها، وعزا ذلك بلا تشكك إلى عدم ثبات واستقرار الملكية فى ذلك العصر (كيمب 1983: 112). وكان هيلك قد رجح قبل ذلك أن تفكيك القوى الإقليمية

للنبلاء والأسر الكبرى الإقليمية كان قد بدأ بالفعل فى زمن متقدم من عصر المملكة المتوسطة (هيلك 1958: 18 - 19)، وأن اختفاء مقابر صفوة ذلك العصر لم يكن إلا جانباً من جوانب تلك الحقيقة، بينما ذهب فرانك إلى أن تلك الظاهرة لم تكن نتيجة لعملية سياسية تحولية حادة لكبح وقهر نبلاء الأقاليم بقدر ما كانت عملية متدرجة على مدى زمنى طويل من نزع وإلغاء تدريجى لصلاحيات النبلاء حكام الأقاليم حتى نزعت منهم كل صلاحياتهم وامتيازاتهم (فرانك 1991، 1995) أى عدم الإلغاء الفجائى السريع لنفوذ المنافسين السياسيين، وتحويل كل الصلاحيات إلى الحكومة المركزية دفعة واحدة (انظر برومفيل 1989).

اعتمد الباحثون أصحاب نظرية «إعادة تنظيم الدولة» أو بمعنى أدق إعادة هيكلة الإدارة والتى عزوها إلى عهد سنوسرت الثالث، أنها تمت بالتوازى مع كبح نفوذ نبلاء الأقاليم (بوريو 1988: 53). - اعتمدوا - فى إثبات ذلك على الطفرة والغزارة المفاجئة فى الألقاب الوظيفية والإدارية البيروقراطية التى عثروا عليها فى المقابر المنتمية لذلك العصر والآثار الجنائزية والدفنية الخاصة بالأفراد من دون الأسر المالكة والصفوة، وكذا من خلال الوثائق الإدارية القديمة المنتمية للمرحلة ذاتها.

وكما قدمنا، يبدو أن الظهور المفاجئ للألقاب الوظيفية الغزيرة فى النصوص يعكس تراخياً فى التمسك بالنصوص الدينية وحدها، بينما يعكس ظهورها فى تلك الوثائق أن تلك الوثائق وحدها تمتعت بفرص أفضل للبقاء حتى عصرنا.

لقد تميز عصر المملكة المتوسطة بتفجر غزير لجميع ألوان وصنوف النصوص على العكس تماماً من العصور السابقة، ومن بين تلك النصوص توجد ثروة أرشيفية تسجل أنشطة مختلفة ومتباينة لطوائف عديدة من الشعب. وبعبارة أخرى، فإنه مع كبح سلطات

النبلاء فى الأقاليم، فمن المحتمل أن ظهور تلك الألقاب الوظيفية كان مظهراً من مظاهر التحول الاجتماعى، وأن ذلك التحول كان قد بدأ بالفعل قبل بداية عصر المملكة المتوسطة، وظلت آلياته تعمل عملها أثناء عصرى الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة من المملكة المتوسطة (ديليا 1980، كيرك 1990، جراجيتسكى 2001).

الاحتمال الأخير، أن تلك الألقاب الوظيفية لم تكن حديثة الظهور وأنها كانت موجودة من قبل إلا أنها لم تظهر فى آثار العصور السابقة لأسباب دينية أو معمارية.

ظهور الطبقة المتوسطة ودمقرطة الحياة الأخرى

صحب كبح نفوذ نبلاء الأقاليم ظهور الطبقة المتوسطة المصرية، مكونة من الحرفيين والصناع، والتجار، والفلاحين ومن شابههم، مع نمو ممتلكاتهم وأهميتهم.. [ويمكن رصد ذلك] من خلال ظهور تماثيل كثيرة صغيرة لهم ومن خلال بلاطات حجرية غزيرة تحمل نصوصاً تذكارية لأبناء تلك الطبقة، وعثر على أغلبها فى جبانات أبيدوس (هايز 1901: 45).

فماذا الآن عن النظرية القائلة بنهوض وصعود تلك الطبقة إبان عصر المملكة المتوسطة؟

المقتطف السابق مأخوذ عن «كامبردج: التاريخ القديم» طبعة 1960، وهو ترديد لنظريات سابقة لـ «إيرمان» (1894: 101) و«هال» (1924: 318) ولخص افتراضاً ظل يتردد طويلاً فى كل الأدبيات المتصلة بمصر القديمة، وهو أن الطبقة المتوسطة فى المجتمع المصرى القديم ظهرت وتكونت لأول مرة خلال حقبة المملكة

المتوسطة، وأن ذلك حدث جنباً إلى جنب وبالتوازى مع تحجيم وكبح نفوذ جماعات الصفوة والنبلاء المحليين من قبل الحكومة المركزية، وبعد زمن طويل بدأت التقديرات والتحليلات تتناول تلك النظرية بمزيد من الحذر: فقد «[أظهرت البراهين] حدوث تغير طفيف فى بنية المجتمع مع صعود عدد محدود ممن يمكن أن نطلق عليهم ما دون الصفوة» (باركنسون 1991: 11). غير أن المفهوم ذاته ظل ثابتاً ومطروحاً، ومن أهم الدلائل التى طرحت لدعم ذلك الافتراض، سواء بوعى أو بدون وعى، وجود عدد كبير من البلاطات الحجرية التى ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة عثر عليها فى مناطق الجبانات والمناطق النذرية فى جنوب أبيدوس، المجاورة لمعبد أوزوريس. عثر على أعداد كبيرة من التماثيل النذرية الصغيرة وبلاطات حجرية تنتمى إلى طبقات اجتماعية واقتصادية متباينة، فضلاً عن ذلك، لوحظ أن تنوع الألقاب الوظيفية لأصحاب تلك الآثار أو غيابها عن آثار أخرى يوحى بتباين فى الانتماء الطبقى لأصحاب تلك التماثيل والبلاطات الحجرية (سيمسون 1974، أوكنور 1985).

فإذا كانت الطبقة المتوسطة قد نشأت بالفعل فى مصر القديمة خلال عصر المملكة المتوسطة، فإن ذلك يبدو وكأنه يعتمد إلى حد بعيد على ذات الأدلة التى دللت على «إعادة تنظيم الهيئات الإدارية الممثلة للحكم المركزى». وكان لظهور أدلة مدونة على الآثار تشير إلى ألقاب وظيفية وإدارية صغرى على قطع جنائزية أو نذرية أو فى وثائق إدارية – ما أشار إلى حدوث ذلك التغير الاجتماعى، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية الأدلة المدونة عند كتابة التاريخ المصرى.

والأدلة المدونة لا يمكن دحضها وهى تطرح هذا الافتراض بقوة؛ ولكن، مع كل ذلك، هناك جانباً افتراضيًا دالاً على ذلك التحول الاجتماعى، وهو العثور على مقابر بأعداد هائلة لطبقات اجتماعية

دنيا ظهرت لأول مرة وتنتمى إلى تلك المرحلة التاريخية، وهى أدلة لم تنل حظها من الاهتمام البحثى وما يليق بها من أهمية ودلالة دامغة فى سياق البراهين التى قدمت فى مناقشة تلك الفرضية.

وأخيراً، هناك فرضية التحول إلى دمقرطة الحياة الأخرى، مع إتاحة حق الحياة الأخرى لطبقات اجتماعية عريضة، وشمول الجميع بالرعاية الإلهية المقدسة (باركنسن 1991: 11) بالعناية الفائقة بحفظ الجسد ودفنه بصحبة التماثيل النذرية (بوريو a 1991)، وتلك الفرضية استخدمت كدليل غير مباشر على تكون الطبقة المتوسطة فى تلك الحقبة التاريخية (هال 1924: 323، هايز 1971: 59، باركنسن 1991، فرانك 1998، باركنسون 2002).

لقد رأى هال فى التكريس القومى الشعبى لأوزوريس فى منطقة أبيدوس مناورة بارعة من ملوك الأسرة الثانية عشرة لدعم حس الانتماء القومى لدى أهل مصر العليا (هال 1924: 323)، مما يعنى أن الروح القومية لذلك المجتمع كانت على غاية عظمى من الأهمية لثبات الدولة وتماسكها. واستخدم ذلك التوجه من قبل الباحثين المعاصرين بوجه عام وبطريقة غير مباشرة لإثبات تكون الطبقة المتوسطة فى عهد المملكة المتوسط (رانك 1998، باركنسون 2002).

إن المعلومات المتوفرة التى استخدمت لإثبات فرضية نشوء وتكون الطبقة المصرية المتوسطة تبدو مؤكدة إلا أنها فى ذات الوقت تتضمن كثيراً من المشاكل المنهجية، فظهور كثير من الألقاب الإدارية والوظيفية الحكومية فى تلك المرحلة، فى مقابر الدفن وعلى التماثيل النذرية لطبقات من أفراد الشعب ممن دون الصفوة من الممكن نقده بذات النقد الذى وجه إلى النظريات الخاصة بإعادة هيكلة نظام الدولة الإدارى البيروقراطى: وهو أن «تلك الألقاب الوظيفية الإدارية التى بدت مستجدة وما تدل عليه من تكون طبقة جديدة تضم الأفراد الذين يحملون تلك

الألقاب الوظيفية، قد تكون سائدة ومتواجدة من قبل عصر المملكة المتوسطة إلا أنه لأسباب عديدة لم يبدأ الأفراد تسجيلها فى إطار طقوس الدفن فى المقابر إلا فى عصر المملكة المتوسطة.

أما الدليل المستمد من وجود مقابر دفن طقسية لطبقات دنيا لأول مرة فى تلك الحقبة، فيمكن دحضه بأنها مسبوقة بوجود دفنات مماثلة قبل بداية الألف الثانى قبل الميلاد، فقد رصد برونتون وجود مناطق دفن طقسى لمن دون الصفوة فى الأقاليم ترجع إلى المرحلة الانتقالية الأولى السابقة على ظهور المملكة المتوسطة، وهى على وجه الخصوص فى منطقتى كايو والبدارى (برونتون 1927)، كما أظهرت آخر الأبحاث الخاصة بنهاية المملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى وجود مقابر طقسية لمن دون الصفوة فى منطقة أبيدوس (ريتشاردز a 2003، هيرنج وريتشاردز، تحت الطبع). وتظهر مقابر «من دون الصفوة» فى تلك الجبانات ظاهرة ملفتة من اتساعها والمظاهر الدالة على سعة حال أصحابها مادياً، وهو ما يشى بوجود تفاوت طبقى سابق على عصر المملكة المتوسطة.

وأخيراً، تبين أن انتحال أفراد الشعب للرموز الملكية (قبل حق الفرد أن يصبح أوزوريس بعد موته) ووضع الرموز الملكية على المنسوجات المستخدمة فى التكفين [ويليمز 1988، 1966] – أى دمقرطة الحياة الأخرى – كان قد بدأ بالفعل فى نهايات عصر المملكة القديمة، ثم بدأ ذلك التحول يزداد بعد ذلك فيما تلى من عصور (باينز 1989: بودمان سورنسون 1990: 114، 117؛ فينستاد 1990]، كل ذلك يوحى ويشير إلى أنه رغم عثور الباحثين على أدلة نصية تدل على وجود الطبقة المتوسطة فى عصر المملكة المتوسطة إلا أن ذلك التطور – وما ترتب عليه من ظهور تمايز وفعاليات فى المجتمع المصرى – إنما ترجع جذوره وبداياته إلى عصور سابقة عليه.

ومن المفارقات، ظهور رؤية جديدة حديثة نسبيا عن العلاقات الاجتماعية فى عصر المملكة المتوسطة اعتمدت أيضاً بصفة أساسية على النصوص المدونة مع تفسير يتسم بالضيق والضحالة للمكون المعمارى للعصر نفسه. إن المفهوم الذى ساد عن مجتمع ذلك العصر بأنه مجتمع «تقليدى نمطى محافظ»، وكان أول من وصفه بإسهاب الباحث كيمب عام 1989، وأصبح بعد ذلك توصيفاً سائداً ردده من بعده كثير من الباحثين المهتمين بعصر المملكة المتوسطة (كيرك 1990، b 1991، باركنسون 1991، 1997، 2002) يعتمد إلى حد بعيد على تفاصيل النصوص البيروقراطية وعلى أدلة مستمدة من أماكن السكن المخططة والمهيمن عليها من السلطة المركزية، والأمثلة الأولية لتلك الأماكن: منطقة مدافن اللاهون بالفيوم (بترى 1891، كيمب 1989)، وحصون منطقة النوبة (إيمرى 1979، كيمب 1989).

ويفترض نموذج المجتمع «التقليدى النمطى» وجود طبقتين فقط فى المجتمع المصرى عبر وادى النيل، تهيمن عليه سلطة ملكية تتبنى بيروقراطية معقدة. وفى مثل تلك الأماكن المعيشية المسيطر عليها أو الموجهة، لا يتوقع المرء أية تفاعلات اجتماعية أو وجود جماعة تقترب حتى من تكوين حالة أو شكل ممهد لقيام طبقة متوسطة.

تكامل معارف الدفن

بالغياب الواضح لمعارف الدفن فى المجتمع الشعبى فى عصر المملكة المصرية المتوسطة، ومع سيادة مفهوم المجتمع «المحافظ النمطى التقليدى» لدى الباحثين، نجد أن تلك المعلومات الغائبة تعد بمثابة «نافذة» يمكن الإطلال من خلالها على التغيرات التى حدثت فى التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى فى ذلك العصر. والمفتاح الذى يقودنا إلى تلك النافذة موجود فى منطقة

أبيدوس ذاتها، بعد أن أظهر البحث فى مناطقها لوحات حجرية دفنية تذكارية، وكانت سبباً فى طرح فرضية وجود طبقة متوسطة مصرية، كما اعتبرت المنطقة مثالاً لإحدى المدن التى شيدتها الحكومة المركزية من ذلك النوع الذى قدم كمثال على نظرية المجتمع النمطى.

التناول الواعى لكل ما يتوفر من معلومات من مناطق الدفن الشعبى فى عصر المملكة المتوسطة، بما فيها نتائج الأبحاث والتنقيب الحديث، يوحى بنتائج مناقضة لنظرية نمطية المجتمع، خاصة لو أضفنا نتائج الأبحاث التى تناولت السلع المتداولة، والخدمات، وساحات الدفن التى امتدت على مساحات واسعة، أوسع مما كانت تسمح به سلطة تسيطر سيطرة مطلقة، وبضم تلك المعارف إلى ما تم التوصل إليه من معلومات عن الجبانات الأخرى، وضمها إلى ما تم جمعه من معارف من مناطق السكن والمعيشة، والنصوص المدونة، والمكونات الآثارية المادية والمعمارية، فإنها تساعد ومجتمعه على بناء مفهوم أكثر وضوحاً وموضوعية عن الطبقة المصرية المتوسطة، وعلاقتها بعموم المجتمع المصرى، وبالسياسة والعقيدة الدينية السائدة.

لقد استعنت فى هذا الكتاب بنهج متعدد الوسائط والأبعاد للتحقق من المستويات الاجتماعية فى مصر فى الألف الثانى قبل الميلاد، خاصة فى عصر المملكة المتوسطة (2040 – 1950 ق.م)، معتمدة بالدرجة الأولى على تحليل المعلومات المتحصل عليها من البقايا المعمارية للمدافن فى الجبانات مع الأخذ فى الاعتبار البقايا المعمارية لمناطق السكن والمعيشة، والنصوص، والأيقونات ودلالاتها، عبر هذا المنظور المتعدد الوسائط والوسائل، هل يمكن بلورة رؤية تتضح من خلالها أبعاد جماعة أو طبقة متوسطة يشار إلى وجودها

فى أبحاث كثيرة خاصة بتلك المرحلة (مثل: هال 1923، هايز 1961)، وإن كان ذلك صحيحاً، فما مدى انطباق وتواؤم تلك الرؤية مع النموذج الكلى الاجتماعى والاقتصادى؟ وما الدور الذى لعبه هذا المكون الاجتماعى فى المنظور الاجتماعى والسياسى العام فى بدايات الألف الثانى قبل الميلاد فى مصر؟

كمقدمة للإجابة على كل تلك التساؤلات يتناول الفصل الأول النظم الاجتماعية بوجه عام والمصطلحات النظرية، ويقدم تعريفاً بمفاتيح المفاهيم المستخدمة فى الكتاب بأجمعه.

ويقدم الفصل الثانى بتفاصيل أكثر المعلومات النصية والممثلة للمجتمع التى كانت تتناول بطرق تقليدية قبل ذلك، بينما يراجع الفصل الثالث النتائج التى تم توصل إليها من البحث العلمى الميدانى من مناطق الجبانات المنتمية لعصر المملكة المتوسطة، ومناطق السكن والمعيشة ومناطق العبادات والمعابد.

وفى الفصلين، الرابع والخامس، ننتقل إلى البحث المتعمق فى جبانات الدفن فى مصر، بادئين بشرح عام للخلل الناجم عن التحيز من المدارس البحثية فى تناولها للجانب الاجتماعى فى وادى نيل مصر، ثم نكمل بتقديم مسح لكلية وعمومية سلوكيات وممارسات الموت فى عصر المملكة المتوسطة.

وفى الفصلين، السادس والسابع، ركزت على ثلاث حالات بحثية: الجبانات العامة للمملكة المتوسطة فى منطقتى حرجا ورقا فى الشمال، وجبانات أبيدوس فى الجنوب.

وأخيراً، فى نتائج الكتاب النهائية، قارنت كل النتائج التى تم التوصل إليها من دراسة كل ما يتعلق بالموت، بالمعلومات المقدمة فى الجزء الأول من الكتاب لأصل إلى رؤية أكثر ثراء وديناميكية عن مجتمع عصر المملكة المتوسطة عما كان يمكن تحقيقه من خلال

عنصر بحثى منفرد بمعزل عن باقى العناصر.

بهذا المنهج يمكننا أيضاً أن نرى طبيعة الجانب السياسى والاجتماعى فى مصر عبر الزمن والعصور، وانعكاساتهما على دراسة المجتمع المصرى القديم بوجه عام.

الجزء الأول
النظم الاجتماعية القديمة

الفصل الأول
التمايز الاجتماعى ومفهوم الطبقة

بالكاد بدأت تظهر فى السنوات الأخيرة كثير من النماذج النظرية والثقافية المقارنة التى تثير مسألة تكون طبقة متوسطة وحدوث تغيرات اجتماعية وحراك اجتماعى فى حقبة المملكة المصرية المتوسطة، كلها تناولت تلك الظاهرة بالتحليل النظرى والثقافى المقارن.

فى هذا الفصل، سأعرض المناهج التى استخدمها علماء الاجتماع (باستخدام الآثار المعمارية) وقدموا من خلالها رؤيتهم عن الحالة الاجتماعية والتنظيمات والأنساق الاجتماعية عند الجماعات والتجمعات البشرية القديمة وعلاقاتها السياسية تأثراً وتأثيراً، ونكشف ما تعنيه المصطلحات ذات الدلالة، مثل مصطلح «طبقة»، ونحدد معنى دقيقاً للمفهوم الخاص بتفاوت قدرات الأفراد على الامتلاك والاستحواذ على الموارد، وتحديد المقاييس المتعددة للتمايز الطبقى، محلياً، وإقليميا، وعلى مستوى الدولة بأجمعها.

فى صميم هذا الموضوع تكمن تعقيدات المجتمع ذاته، خاصة ما يختص بمدى التمايز الاجتماعى الاقتصادى، الذى يعرف بمدى التفاوت فى القدرة على الاستحواذ أو السيطرة والهيمنة على المصادر الاقتصادية والإنتاجية (آدامز 1966، جونسون وإيرل 1987: 157، بنييه ويوفى 1992)، وآليات تعجيل وتنشيط الحالة الاجتماعية الاقتصادية وطرق ووسائل إظهارها، ووجود حراك

اجتماعى داخل نظام اجتماعى ما، من خلال عمليات الإنابة، والهيمنة على الأرض الزراعية، واحتكار مصادر الثروات. لقد تناول الباحثون المهتمون بمصر القديمة كل تلك الجوانب بتحليل النصوص القديمة والآثار المعمارية، متبعين ذات المنهج الذى طبقوه فى دراسة اليونان القديمة ومنهم موريس (1994 – a).

وبالكاد، بدأت فى الأعوام الأخيرة محاولات ترتكز على أرض بحثية أكثر صلابة لدمج ودراسة الجانبين معاً (على سبيل المثال: أوكنور 1972 – a، 1990 – a، كيمب 1989، ميسكل 1999 – a، ويلفونج 2002 ومن تلاهم). هذا التلاقح والتكامل بتحليل الآثار والنصوص معاً عند دراسة المجتمعات المدونة القديمة، كان مطلباً جوهرياً واستراتيجية لا غنى عنها (مثلاً د. آدامز 1984: 84، يو فى 1979: 14، ستون 1981، مورلاند 2001) هذا عدا النتائج الهامة التى تنتج عن مثل ذلك المنهج البحثى فى دراسة نمو وتطور المجتمعات المركبة ككل.

عدم المساواة

طالما كان بحث التمايز الاجتماعى والاقتصادى ومظاهر عدم المساواة السياسية والاجتماعية محوراً رئيسياً فى الدراسات الاجتماعية العلمية الآثارية، خاصة منذ أن أصبح نمو هذه الظاهرة عنصراً محورياً فى تطور المجتمعات المركبة (مثلاً: تشايلد 1936، فرايد 1967، سيرفس 1975، كوهين 1978، جونسون وإيرل 1978)؛ واتخذ هذا التباين كمقياس للتغير الثقافى (آدامز 1966، 1984، راتجيه 1971، فريدمان وورولاندز 1978، يو فى 1995).

ويندرج تحت هذا الموضوع مفهومان: مفهوم عدم المساواة الاجتماعية، ومفهوم التراتب الاجتماعى. وتعتبر عدم المساواة

الاجتماعية أحد الأبعاد التى تزيد من تراكب وتعقيد المجتمعات الخاضعة للتطور (بانيتر 1989: 369)، وهى «تحدث حين يتمكن بعض أبناء المجتمع بدرجات متفاوتة من فرض هيمنتهم على مصادر استراتيجية.. هذا التفاوت فى القدرة على الهيمنة على تلك المصادر يتيح لهم فرصة السيطرة على أفعال الآخرين من المجتمع الذين لم تتح لهم السيطرة على أى مصدر» (بانيتر 1989: 369: 70). كذلك يعرف التباين الاجتماعى بتفاوت قدرة الأفراد على السيطرة على المصادر الاقتصادية أو الإنتاجية (آدامز 1966، جونسون وإيرل 1987: 157) ويترتب على ذلك «شق المجتمع إلى طبقات سياسية / اقتصادية» (سيريس 1975: 489) وذلك منبع الزعامة والرئاسة والتسيد، خاصة فى المجتمعات المركبة التى ترقى إلى مستوى دولة. لذلك لا يعد الاختلاف بين المفهومين السابقين من الاختلافات الجوهرية، حتى إنه يمكن استخدام أحدهما فى موضع الآخر فى كثير من الأدبيات التى تتناول هذا المفهوم.

أما ما يهم فى التعريفين فهو «افتراض أن تفاوت فرص التمكن من السيطرة على سلع معينة يتيح قوة اقتصادية حقيقية، ويضفى شرعية على أصحاب السلطة الاجتماعية المتوارثة» (كوستن وإيرل 1989: 691).

ويظل منشأ وطبيعة بدايات التفاوت الطبقى موضعاً للجدل. رأى بعض الباحثين أنها ظاهرة حتمية لازمة لظهور وتطور المجتمعات الكبرى حتى وصولها إلى مستوى دولة (جونسون وإيرل 1987، شيفر 1988: 468)، غير أن أثر ذلك التراتب فى ظهور سياسة إقليمية قد تم تفسيره برؤى مختلفة، فقد نسبها أصحاب النظرية الماركسية فى تفسير التاريخ إلى أدوار سببية مادية، أى: أن الدولة تظهر إلى الوجود كدولة نتيجة للتراتب الاجتماعى، كآلية قسرية

للصراع بين قوى ذلك التراتب الاجتماعي أو الهيمنة عليه (مثلاً: فرايد 1967، هاس 1981)، أما أصحاب المدرسة التطورية الجديدة فإنهم يرونه نتيجة لا سبب: فلا تصل المجتمعات إلى حالة دولة ذات سيادة إلا من خلال السيطرة على وسائل الإنتاج، وأن التراتب الاجتماعي ينتج عن ازدياد أهمية العلاقات المرتكزة على الهيمنة الاقتصادية وما يلازمها من تلاشي أهمية العلاقات القرابية وعلاقات النسب والمصاهرة (جونسون وإيرل 1987: 157) وطبقاً لهذا النموذج، فإن نمو وتطور التراتب الاجتماعي يعمل جنباً إلى جنب مع الآليات المتعلقة به، أي التركيز المادي والتكامل السياسي - كل عنصر منهما يدفع إلى ظهور تفاوت حتمي في السيطرة على مصادر الثروات (جونسون وإيرل 1987).

في الدول الزراعية المبكرة، كانت أسس القوة والسلطة - ومن ثم التراتب الاجتماعي - تتحقق عبر السيطرة والهيمنة على وسائل الإنتاج، والمتمثلة بوجه عام في ملكية الأرض أو في حق الحصول على إنتاجها (جونسون وإيرل 1987)، أو الهيمنة على الأيدي العاملة (ويبستر 1990)، أو كلاهما. ويصبح التقسيم الرئيسي للمجتمع في الدولة القائمة على الزراعة هو: المهيمنين على الأرض الزراعية والمديرين لعملية الإنتاج، وتتناقض إلى حد تلاشي أهمية العلاقات القرابية لحساب نمو علاقات الروابط الاقتصادية. ويتطور النظام الاجتماعي إلى تراتب سلطة متسلسل في المجتمعات المحلية، مع ظهور التفاوت والتقسيمات والنخبة الحاكمة (جونسون وإيرل 1987: 303). وتعد الأخيرة نخبة إدارية تقوم بضمان تزويد الخدمات (مثل الضمان ضد المخاطر [فلا نرى 1972، جونسون 1973] لمن يقومون بالإنتاج، وتصنف قيمتهم المادية، وتترسخ، ويصبح لهم صلاحية ومرتبة معينة في المراسم والطقوس الدينية (رايت 1977، جونسون

وإيرل 1987، شيل وفرايدل 1995، دي ماريه وآخرون 1996) وتبدو قوتهم وتظهر في مدى استهلاكهم للموارد والأرض (جونسون وإيرل 1987: 246، دي ماريه وآخرون 1996). وفي أغلب المجتمعات التي ترقى إلى مرتبة دولة، هناك أدلة على وجود مزيد من التفاوت في نطاق الشريحتين الرئيسيتين من المنتجين والمهيمنين على الإنتاج، طبقا لتفاوت فرص الهيمنة على الموارد.

تناول جونسون وإيرل (1987) مسألة التغير في المجتمعات المركبة بعد وصولها إلى درجة تحقق الدولة، ولاحظا وجود ميل عام إلى زيادة معدل وتعمق التراتب الاجتماعي مع تطور حتمي لجماعة أو طبقة يمكن أن يطلق عليها الطبقة المتوسطة: وهي التي تقع ما بين النخبة الحاكمة قليلة العدد وباقي المجتمع الذي يعد الأغلبية. من العوامل الفعالة في النمو والتطور داخل الدولة «الاقطاعية»، التحرر التدريجي للفلاحين، حيث يحصل أفراد أو جماعات كانت تنتمي وتعتمد على عائلات النخبة على هامش حرية، ويتطور نفوذهم إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي في المجتمع، ويصبح بإمكانهم أن يستقلوا بوضع أيديهم على بعض مصادر الثروة.

من العناصر الحاكمة في كلا العمليتين وفي أي تمايز يتم في مجتمع ما، وجود معتقدات فكرية تتسم بالمرونة خاصة بطوائف المجتمع في ظل حراك اقتصادي داخل النظام والوسائل التي يدار بها كل من العنصرين (الاجتماعي والاقتصادي). لقد عرف جونسون وإيرل العنصر الحيوي الحاكم للحراك على أنه فائض القيمة الزائد عن حاجات المعيشة اليومية (جونسون وإيرل 1987: 97)، وعلى أنه قدرة الجماعات والأفراد على مراكمة فائض القيمة وتوظيفه.

لذلك افترضا أن فرص الحراك الاجتماعي يمكن مسارعتها بإنجاب كثير من الأطفال ودفعهم للعمل لتحقيق زيادة في إنتاجية

الأسرة فوق احتياجات المعيشة وزيادة فرص الأسرة فى سوق العمل الخارجى، أى بانخراط بعض الأبناء فى سلك الجندية والقيام بالمهام المتعلقة بالقوة الحربية التى تعود بالفائدة على أولئك الأفراد، مثل تخصيص أرض زراعية لهم، وكذلك أيضاً مساهمة بعض أو أحد أفراد الأسرة فى أنشطة السوق المحلية أو الخارجية وهى إحدى وسائل الحراك على مستوى المجتمع ككل (جونسون وإيرل 1987: 279، 292). وتؤدى كل تلك الاستراتيجيات إلى تراكم الفائض، الذى يمكن للفرد أو الأسرة أو الجماعة تحويله إلى مختلف أشكال الثروة أو السلع والمواد القابلة للتخزين. ومع وجود مثال محدد وهو مصر القديمة، فإنه يمكننا أن نضيف عنصراً آخر من عناصر الحراك فى ذلك المجتمع وهو فرصة الإلمام بالقراءة والكتابة، كوسيلة خاصة للدخول فى إطار طبقة أو جماعات الإدارة فى الدولة (مع ما يتضمنه ذلك من فرص أسرع فى الوصول إلى مصادر الثروات).

لقد تركزت أبحاث يوفى (1979، 1995) عن الحراك الاجتماعى فى بلاد ما بين النهرين على الحرف والمهارات اليدوية ونمو ذلك وتطوره وعلى الفرص المتاحة للفرد ومساهمته فى الأنشطة التجارية وجنيه للأرباح منها وأنها المحرك الجوهرى للحراك الاجتماعى والاقتصادى فى نظام ما بين النهرين الاجتماعى. كما افترض أن الحراك الاجتماعى يتحقق داخل أى نظام اجتماعى فى الفترات التالية للتغيرات الاجتماعية والسياسية الحادة، مثلما يحدث على المستوى النظرى فى الفرص التى تتاح للهيمنة على مصادر الثروات فى أوقات عدم الاستقرار.

وأكد كل من يوفى وجونسون وإيرل على أهمية النظر إلى النظم الاجتماعية للدولة على أنها مكونة من «نظم حكم مركبة: حكم

الحكومة، حكم المدينة، حكم المجتمع المحلى، حكم الأسرة، وهكذا» (يوفى 1979: 14)، ويدفع ذلك إلى الافتراض سلفا أن هناك صفوة على المستوى القومى والإقليمى والمحلى، وهو ذات التواجد المعاصر (بيرلاى 1971، بينيه ويوفى 1998، برومفيل 1989، فان بورين 2000).

ولكن الآثار المتبقية عن الإمبراطوريات تدفع إلى توسيع البحث فى المجالات الاجتماعية والسياسية والعرقية أيضا، حيث تتفاعل تلك المجالات فى ساحة حلبة تتجاوز الحدود المحلية (سنو بولى 1994، الكوك وآخرون 2001)، لذلك نجد أنه من المهم أن نفرق بين التمايز الاجتماعى على المستوى المحلى والتمايز على المستوى الإقليمى عند دراسة النظم الاجتماعية (كانشيان 1976: 229)، والأخذ فى الاعتبار أيضاً التفاوت الاجتماعى على نطاق أوسع فى عالم الزمن المتناول بالبحث حكومة ونظاماً بعينه فى سياق تاريخ أمة.

وتمشياً مع الهدف من هذا الكتاب، وكما دأب علماء الآثار حين يبحثون مسألة التمايز الاجتماعى، فإن مصطلح «طبقة» إنما يشير إلى «تصنيف وتنميط اجتماعى اقتصادى»، أو «مستوى» وهو تعريف يفتقر إلى ذلك الفارق الدقيق المحدد للشخصية، والمصالح الذاتية، والتوتر الموجود بين الطبقات طبقاً للمفاهيم الماركسية (كانشيا 1976).

إن مصطلح «تمايز» المستخدم هنا يدل على عدم المساواة فى الحصول على السلع والخدمات داخل وبين المجموعات الاجتماعية. أما التمايز الرأسى أو العمودى فإنه «يشير على وجه الخصوص إلى عدم المساواة فى توزيع متطلبات البقاء، وينتج عن ذلك تراتب طبقى يمكن قياسه (بمصطلحات مادية) داخل مجتمع بأكمله أو داخل مكونات اجتماعية منفردة» (يوفى 1979: 28، وارجع أيضا إلى واسو 1994).

ويتضمن التمايز الأفقى أبعاداً اجتماعية و/أو دينية من التفاوت، تشير إلى عدم المساواة فى التوزيع بين الناس... هذا التمايز يمكن ملاحظته شكلاً فى الجماعات السكانية داخل مستوطنة بشرية أو تجمع سكانى، وكذلك بينها وبين التجمعات السكانية الكلية التى تتفاعل معها (يوفى 1979: 28).

أما مصطلح «الصفوة» أو «النخبة» فإنه يدل على السكان غير المنتجين فى مجتمع ما ويتمتعون بوجود وفرة وفائض مادى كبير، بينما يستخدم مصطلح «المنزلة» الاجتماعية للدلالة على مستوى أو مرتبة اجتماعية لفرد أو جماعة فى نظام اجتماعى / اقتصادى معين.

ومع غياب الوثائق التى يمكن الاستناد إليها، استندت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات ماقبل التاريخ على البقايا الآثارية، خاصة تلك المتبقية فى أماكن التجمعات السكنية.

وينصب التركيز البحثى على توزع السلطة والتوزع المكانى والمنشآت المعمارية والمنتجات الفنية التى صنعها البشر، وعلاقة كل منها بباقى العناصر فى المكان الذى وجدت فيه، وعلاقة أى منها بمثيله فى مواقع أخرى غيرها (إيرل 1982:2). هناك افتراض يرى أن الجماعات الأكثر هيمنة صاحبة السلطة قصدت من خلال مشاريع التشييد المعمارى أن تظهر التباين الاجتماعى بين السكان وعدم تساويهم، ولذلك، يذهب هذا الافتراض إلى أن نماذج البناء إنما تعكس تعددية النماذج والمستويات الاجتماعية (باينتر 1982، 1989، كيمب 1989).

إن المقدمة المنطقية لذلك المنهج ترتكز على أن الفوارق فى حجم وموقع المسكن له علاقة أصيلة بالحالة الاجتماعية لصاحبه، بل وتعكس مباشرة وضعه الاجتماعى، كذلك محتوى تلك المساكن، أى أن: «المنقولات المادية ذات دلالة وتظهر بوضوح عدم وجود مساواة اجتماعية» (بانيتر 1989:230).

من المفترض أيضاً أن نماذج وأنماط الاستهلاك تعكس أيضا التفاوت بين الطبقات فى الاستحواذ على مصادر الثروة التى يرتكز عليها ذلك الترتيب الطبقى المتفاوت، ومن ثم التركيبة التى خلقت تلك الطبقات (كوستن وإيرل 1989). ويمكن أن نضيف لنماذج الآثار والبقايا المعمارية والمقتنيات المادية التى ذكرناها آنفاً نماذج الطعام المستهلك الذى يعكس هو الآخر درجات التراتب الطبقى الاجتماعى، فمن المفترض أن الأفراد الأكثر ثراء يستهلكون كميات أكبر من اللحوم، والمعروف والثابت أن اللحوم تمثل السلعة «الأكثر كلفة» فى الأطعمة (بيكستر 1976)، ويمكن معرفة نماذج الطعام المستهلك من تحليل البقايا الحيوانية فى مكان ما، وكذلك من خلال تحديد درجة سلامة نمو الهياكل العظمية البشرية التى يعثر عليها فى مكان ما، وحالة التغذية التى كانت عليها أثناء حياتها.

إن البراهين الدالة على أنماط مجتمع ومكوناته المستمدة من بقايا النماذج البنائية المعمارية من حقبة ما قبل التاريخ المدون يمكن التوصل إليها فقط من خلال المؤشرات الاقتصادية (كروملى 1974 بيلزوكوس 1977).

وهناك أبحاث اجتماعية واقتصادية أحدث تتناول التسلسل المعرفى والقدرة على التواصل والتفاوض وامتلاك عقيدة فكرية كعوامل هامة فى توزع الهيمنة والسيطرة (ميللر وتيلى 1984، برادلى وجاردنر 1984، وردود هودرز على ويبستر 1995، بانيتر 1995، فان بورين وريتشاردز 2000).

من الملاحظ أن أكثر الدراسات المهتمة بمجتمعات ما قبل التاريخ، تميل إلى الاهتمام بمشاكل وهموم أناس تلك المجتمعات على عكس العلوم الاجتماعية. غير أن تطبيق مثل ذلك التحليل على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لأنماط اجتماعية ومكونات مجتمع مركب

ومتعلم يحتوى على أهمية قصوى. لقد كانت دراسة كارول كروملى عن التركيب الاجتماعى لمجتمع السلت فى شمال أوروبا فى العصور القديمة دراسة رائدة ومذهلة، وأظهرت أهمية المزج بين الأدلة المعمارية والأدلة النصية عند دراسة المجتمعات المركبة (كروملى 1974). ومع غياب النصوص من داخل مجتمع السلت، قامت بدراسة ما توفر فى النصوص الرومانية المعاصرة للسلت، وكان بعضها قد دون لوصف التركيب الاجتماعى للسلت. وتوصلت كروملى إلى أن تلك النصوص الفريدة التى سجلت من خارج ذلك المجتمع أثبتت وجود مستويين اجتماعيين فقط (هم النبلاء والعامة)، أما البقايا الأثارية المعمارية فقد أثبتت وجود ثلاث طبقات اجتماعية على الأقل، وربما أكثر.

على عكس ذلك، تظهر الدلائل المستمدة من النصوص تفاصيل تمايز طبقى اجتماعى كان من المستحيل التوصل إليها من خلال البقايا الآثارية المعمارية وحدها. أهم إنجازات دراسة كروملى إثباتها أن المضمارين لابد أن يتلازما لبناء صورة أقرب لحقيقة وواقع التمايز الطبقى أكثر مما يمكن تحقيقه من خلال مضمار بمفرده.

لقد أثبتت الأبحاث الحديثة عن اليونان القديمة (موريس 1987، 1992، 1994 – a 1999)، والإمبراطورية الرومانية (الكوك 1993)، وحضارتى الأزتيك والإنكا (برومفيل 2000، فان بورين 2000) حيوية وغنى النتائج التى يتم التوصل إليها باستخدام منهج متكامل يضم الآثار المعمارية والنصوص المدونة فى المجتمعات التى كان لها لغة مدونة، بعد أن كانت الدراسات السابقة تقوم على مدلولات الآثار المعمارية وحدها أو النصوص المدونة وحدها.

هناك إعادة نظر فى تقييم الصفوة ودورهم فى الحضارات

«العظمى»، وكذلك أيضا علاقتهم بمن دون الصفوة الخاضعين لهم، وهو ما يميز الأبحاث المعاصرة عن القوة والسلطة والعقيدة، والهيمنة، والمقاومة (ميللر 1989، برومفيلد 1989، 1994، ماركوس وفاينمان 1998، باينز ويوفى 1998). هذا المنهج المتكامل استخدم أيضاً فى الأبحاث التى تناولت مجتمعات الشرق الأدنى القديمة، خاصة مجتمعات بلاد ما بين النهرين (مثلاً: يوفى 1979، آدامز 1984، ستون 1987) وبطريقة محدودة فى مجتمع مصر وادى النيل.

ومثل الدراسات التى أجريت عن منطقة ما بين النهرين، تميزت دراسة مصر القديمة بغنى فى الآثار المادية، وكذلك فى النصوص المدونة المنتمية للعصر الذى تتناوله هذه الدراسة.

غير أنه مع استثناءات قليلة (مثلاً: أوكنور 1972، 1990 – a، باينز 1988، كيمب 1989، ميسكل 1999 – a، b، 2002، ويلفونج 2002)، فإن نتائج الأبحاث الناجمة عن المكتشفات الأثرية على ضوء المنهج المتكامل ماتزال قيد الإعداد.

إن دراسة النظم الاجتماعية فى مصر القديمة – حيثما وجدت – أميل حتى الآن إلى الاعتماد بشكل كلى إما على المصادر النصية وحدها، أو المعلومات الآثارية وحدها، وهو ما دفع تريجر إلى التعليق على ذلك قائلاً: «إن طبيعة المجتمع المصرى العامة وثقافته مازالت مجهولة وغير مكتشفة إلى حد بعيد» (تريجر 1979: 29). أما قضية أو مسألة «تكون ووجود طبقة متوسطة فلم تظهر إلا كحواشى هامشية وثانوية وضمنية من خلال أبحاث التاريخ السياسى، وظلت كذلك حتى بدايات السبعينيات من القرن العشرين الميلادى، حين بدأ البحث فى النظم الاجتماعية الاقتصادية كموضوع مستقل بذاته، مع ارتكاز البحث على مجالات متعددة من البراهين.

ويبدأ الفصل الثانى بتصور للمجتمع المصرى فى عصر المملكة

المتوسطة على ضوء مجموعة متكاملة من الجداريات المصورة والنصوص المتوفرة من ذلك العصر وكيفية تناول الباحثين لها فى تكوين صورة للنظم الاجتماعية فى ذلك العصر. أما الفصل الثالث فيمتد البحث فيه إلى ما هو أبعد من النصوص والصور، أى إلى البقايا الآثارية المعمارية للمدافن الشعبية كمقدمة لتقييم المعلومات التى يمكن استخلاصها من مناطق الجبانات لوضع تصور متكامل للواقع الاجتماعى والتفاعلات الاجتماعية فى تلك الحقبة التاريخية.

الفصل الثانى
المجتمع المصرى من خلال النص والرسم

لم يسجل المصريون القدماء نصوصاً اجتماعية بالمعنى المفهوم المعاصر، فقد اعتبروا أن مجتمعهم ليس إلا جزءاً من وجود كلى إلهى أعظم تسيطر عليه القدرة الإلهية الكلية ويتوافق فى تناغم مطلق مع «ماعت». أما مفهوم «ماعت» فيبدو كنظام كونى متكامل، فـ«ماعت» قد خلقه الخالق مع بداية الخلق، وكان الحفاظ على استمرارية ذلك النظام المحكم الكامل والمثالى بقدرته وأثره على البشر مناطًا وحده بالملك الذى يحكم مصر (باركنسون 1991:31)، وهو يمثل أهم شخصية منفردة فى المجتمع المصرى بأجمعه (فرانفكور 1984، أوكنور 1981، 1990 – a، آزمان 1984، أوكنور وسيلفرمان 1995).

أما من سجلوا ووصفوا ما عرفوه وشاهدوه عن المجتمع المصرى فلم يكونوا إلا أجانب ممن زاروها فى عصور مختلفة، فالمؤرخ اليونانى هيرودت لم يسجل إلا ما يمكن تسميته تجاوزاً أول تأريخ مدون عن المجتمع المصرى وتركيبته وبنيته، معتمداً على ملاحظاته الشخصية وما سمعه وعرفه من مصريين أثناء تجواله فى مصر فى القرن الخامس قبل الميلاد، وسجل:

> **(يوجد) فى مصر سبع طبقات، هناك الكهنة، والمحاربون، ورعاة الماشية، ورعاة الخنازير، والتجار، والمترجمون، ونوتية النهر (هيرودت، ترجمة جودلى).**

بالنسبة حتى لغير المتعمق بإمكانه أن يتبين قصور وعمومية استنتاجات هيرودت، فقد اقتصر وصفه على عدد محدود من المهن تكاد تكون متماثلة فى المستوى الاجتماعى، وكما سنبين لاحقاً، فإن توصيفه لم يكن بالضرورة متطابقاً مع الواقع الاجتماعى فى مصر فى ذلك العصر. ومن المحتمل أن يكون حله وترحاله فى مصر قد اقتصر على المراكز الحضرية التى لا تعد تركيباتها الاجتماعية تمثيلاً لكل المناطق الأخرى غير الحضرية (على سبيل المثال: لم يذكر المزارعين الذين كانوا يمثلون فى كل العصور الكتلة الرئيسية العظمى من سكان مصر). عدا ذلك، كانت مصر فى عصر هيرودت جزءاً من النظام العالمى، فقد كانت جزءاً من الإمبراطورية الفارسية فى الوقت الذى زارها فيه، ومن ثم، كان نظامها الاجتماعى والسياسى يختلف تماماً عنه فى العصور السابقة التى كان فيها الحكم مصرياً خالصاً.

من المدهش أن هيرودت الذى سجل ما أدركه وعرفه عن مصر أثناء وجوده بها استمد ما عرفه عنها من مصادر محدودة عند محاولته فهم تركيبة مصر الاجتماعية، وهى ذات السمات التى اتسمت بها المحاولات المبكرة لفهم العلاقات التى تنظم الجماعات المختلفة التى تؤلف المجتمع المصرى القديم.

من الواضح أن المفاهيم المغلوطة عن المجتمع القديم قد ارتكزت بشكل مبدئى على المفاهيم التى أمكن استخلاصها من الصور المرسومة، وأن تلك المفاهيم المغلوطة بدأ طرحها فى بدايات القرن العشرين على وجه التحديد، وأدى ارتباط تلك الطروحات بالتفكير النمطى الجامد عن مصر القديمة إلى تأثر الباحثين المعاصرين بتلك الآراء، واتخاذهم لها كحقائق يمكن الركون إليها.

فى هذا الفصل، سنعرض تلك التصورات النمطية، ونراجع

المفاهيم الاجتماعية التى تتضمنها (أو التى يبدو أنها تتضمنها)، ثم نناقش النتائج التى توصل إليها الباحثون أو التى استخرجوها من تلك المصادر من بدايات القرن التاسع عشر حتى الآن.

مجتمع «العالم الآخر» من خلال الرسم والنص فى المعابد والمقابر

من بدايات الأبحاث الفرنسية (1798 – 1799) إبان الحملة الفرنسية على مصر، وما تلى تلك الأبحاث من تتابع نشر مجموعة «وصف مصر» (1809 – 1828)، كانت أهم المصادر لدى الباحثين الغربيين لإعادة تركيب وفهم المجتمع المصرى القديم، اللوحات المصورة، وقبل التوصل إلى حل رموز ومفردات اللغة المصرية القديمة عام 1822م، لم يكن بقدرة الباحثين قراءة تلك النصوص الغامضة المنقوشة على الآثار المصرية، كما لم يكن بإمكانهم قراءة النصوص المدونة على جدران المعابد أو على حوائط مدافن النخبة وصفوة أبناء مصر القدامى، ولا تلك النقوش المحفورة على مجموعات التماثيل وعلى النصب التذكارية واللوحات المنقوشة فى أبهاء وأنحاء المعابد والمقابر والمدن القديمة التى تشكل المادة العظمى من مدونات التاريخ المصرى القديم وثقافة ومعارف أولئك القدماء.

ومن الواضح أن عدد المعابد المصرية الباقية حتى الآن والتى ترجع إلى عصر الملكة المتوسطة أقل كثيرا من المعابد التى شيدت فى العصور التالية. إلا أن البروتوكول التصويرى المتبع فى أى منها يظهر الملك على رأس وقمة السلم الاجتماعى، ويبدو فى تلك الرسوم على علاقة تبادلية وثيقة بمختلف الآلهة فى عالم القداسة الدينية:

ففى معبد يرجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة فى مدينة المعادى، يبدو من خلال لوحات مرسومة كل من أمنمحات الثالث

وأمنمحات الرابع وهما يقفان فى حضرة الإله سوبك المصور على شكل تمساح (دونا دونى 1947)، وفى معبد الكرنك فى «المعبد الأبيض» الذى بناه سنوسرت الأول، يبدو فى إحدى اللوحات المصورة وهو يقدم التقدمات إلى الإله الخالق أتوم وإلى الإله أمون (لاكو وشيفريير 1956 - 1969). لذلك فإن الجانب الاجتماعى من مجتمع الملكة المتوسطة الذى يبدو من خلال اللوحات المرسومة لا يمثل إلا قمة المجتمع المصرى القديم، أى: الملك ذاته الذى يمثل أعلى قمة اجتماعية ويقوم بالطقوس الدينية فى حضرة الآلهة الخالقة أو رموزها، ويتلقى منها بالمقابل هبة الحياة والرفاه.

بالمقارنة، تصور الرسوم المنقوشة والصور الملونة على جدران المعابد والمقابر فى المدافن التخليدية رعايا الملك وهم يقومون بمختلف الأنشطة والمهن والحرف، وتظهر منظومة الصور كبار رجال الدولة وهم محاطون بنماذج من أبناء المجتمع فى عالم شاعرى مثالى مغمور بالدفء، يوحى بالنشاط المنتج المثمر، وبالرفاهية والرفاه الذى يحياهما صاحب الصورة (شديد 1994، كارمن 1999)، عكست تلك المشاهد الساحرة التى تموج بالحركة التراتب الاجتماعى من خلال أسلوب الأحجام النسبية، ودرجة فخامة الملبس. وتظهر كل صورة شخصية رئيسية محورية، تشرف على مجموعات كبيرة من العامة يقومون بأنشطة مختلفة توفر له الراحة والرفاه التى يرغبها فى الحياة الأخرى، وكل فرد من العامة يقوم بأداء عمل ما يجيده ويتقنه، كما كان يقوم به فى الحياة الدنيا، على سبيل المثال: تظهر إحدى اللوحات المصورة على جدار مقبرة لواحد من الصفوة صاحب المقبرة وهو يتلقى تقدمات من خدم قليلى الشأن جداً بالنسبة إليه، أو من أحد أفراد أسرته.

وهو يشرف على الحرفيين ويراقبهم وكذلك يفعل مع أصحاب

الصنائع المختلفة، وهو جالس فى استرخاء بين امرأته وأبنائه.

وتعكس تلك الصور بجلاء عالماً ثنائى القطبية وتفاوتاً شاسعاً بين القطبين، عالم يقدم المسئولين فى جهاز الدولة وأفراد أسرهم يحتلون أعلى المراتب وينعمون بكل ألوان الرفاهية، بينما يبدو العامة مهمشين قليلى الشأن والأهمية، مع وجود إشارات غير مقصودة تشى بوجود طبقة أخرى غير واضحة من خلال الصور وحدها وهى طبقة أو جماعات ما دون الصفوة (عن باينز ويوفى 1998) هم الكتبة الذين يختصون بتسجيل كل ما يخص النشاط الزراعى، والرعوى، وما ينتجه أصحاب الحرف اليدوية المختلفة.

وفى وقت مبكر جداً من بدايات الأبحاث الاجتماعية فى مجتمع مصر القديمة، أى عام 1894، هاجم إيرمان من يروجون لذلك التقسيم الحاد، كما يبدو من خلال الصور المرسومة على جدران المقابر، ونبه إلى خطورة الاعتماد على ما يظهر منها فى الأخذ به كبرهان لا يقبل الجدل على شكل التقسيم الاجتماعى المصرى القديم، وحذر أيضاً من خطل الأخذ بذلك؛ لأنه كان من صالح الصفوة أن يظهروا فى الصور التى رسموها تلك الفروق الحادة بين قمة المجتمع الذى يمتلكونه كصفوة، وباقى أبناء المجتمع من العامة، وقال فى ذلك:

> **يجب ألا ننسى أننا ندين بكل ما توصلنا إلى معرفته حتى الآن عن المجتمع المصرى القديم إلى تلك الصور الجدارية على حوائط المدافن والتى شيدها أفراد من أعلى طبقات المجتمع... وكان من الطبيعى.. أن يصوروا من عداهم من مزارعين وفلاحين، ورعاة، وحرفيين يعملون لديهم فى حقولهم وقصورهم، لم يكن قصدهم تخليد أولئك المواطنين من الطبقة الدنيا على جدران مقابرهم،**

فهم لا تربطهم بهم أية صلة غير أنهم خدم وأصحاب مهن وحرف. (إيرمان 1894 [1885 - 7]: 101).

ويضيف إيرمان، أنه يمكن للمرء أن يتبين من خلال رسومات مقابر الصفوة ونصوصها المدونة تصنيفاً لأبناء المجتمع المصرى القديم كما يلى:

* النبلاء، الذين يحكمون المدن والأحياء الكبيرة ولهم ممتلكات طائلة على رأسها الأراضى الزراعية.

* كبار الموظفين والمشرفين العاملون لدى النبلاء، ويقومون بإدارة العمالة بأشكالها المختلفة (الكتبة ورؤساء العمال).

* العمال، والخدم، والرعاة العاملون فى الاقطاعيات.

لذلك، فإن الاعتماد الجائر على ما تشى به صور ورسومات مقابر الصفوة من الممكن أن يضلل الباحثين المحدثين فى عصرنا الحالى ويدفعهم إلى الدوران فى فلك «الحكام القدماء والنظام الاجتماعى المسخر بأجمعه لخدمتهم» (باينز 1996: 342).

وبرفض الانقياد إلى وجهة نظر الصفوة كما صوروها بانحياز على جدران مقابرهم، افترض إيرمان أنه كانت توجد طبقة من المواطنين الأثرياء المستقلين، مثل ملاك أطيان زراعية، وحرفيين وصناع مهرة، وباعة، وتجار - أى: مواطنو ما دون الصفوة - والذين بدوا من وجهة نظر الصفوة أنه لا توجد حاجة ولا سبب لإظهارهم على جدران مقابرهم.

وحتى لو تركنا جانباً المشاهد المصورة على جدران غرف دفن الصفوة وحوائط مقابرهم، فإن المصادر الأخرى التى يمكن أن تعكس الأنساق الاجتماعية فى المملكة المتوسطة، مثل: التماثيل، واللوحات النصية التذكارية والنذرية سواء كانت لطقوس الدفن، أو لنذر طقسى دينى تتضمن ما يفيد هذا البحث.

وبالرغم من أن المعلومات المستخلصة من التماثيل واللوحات التذكارية تدعم الصورة النمطية للأسرة وعلاقاتها الاجتماعية كما تبدو فى صور جدران المقابر، إلا أن التماثيل واللوحات النصية التذكارية والنذرية أتاحت لمجموعات اجتماعية أوسع أن تعبر عن ذاتها فى حالتى الوفاة أو الوفاء بنذر. ففى أبيدوس وأماكن أخرى، قامت الأسر الممتدة (العائلات) وجماعات المجتمع من حرفيين فنيين بعمل لوحات حجرية تذكارية يبدو منها أنهم كانوا متساوون، كما استخدم غيرهم وسيلة التسجيل الخطى اللونى المصور على شقف الحجارة المستوية فى مواقع العمل: فـ«أغلب لوحات أبيدوس التذكارية» كما يذكر ليشتايم «عبارة عن قطع أثرية صغيرة وبسيطة، صنعها أناس عاديون يمثلون كثيراً من الحرف والمهن. وتدل الكميات الوفيرة والغزيرة من ذلك الصنف على مدى انتشار عادة صنع لوحات تذكارية فى أبيدوس على أوسع نطاق بين أبناء المجتمع» (ليشتايم 1973: 113).

وكما سيظهر تفصيلاً فى الفصل الثالث، قام الأفراد والجماعات بصنع تلك اللوحات التذكارية بشكل فردى مستقل، أو ضمن العناصر التى تقام فوق المدفن على سطح الأرض أو فى المناطق النذرية، وتشى غزارة تلك اللوحات البسيطة فى جوهرها ومضمونها بوجود طبقة متوسطة.

لقد صنع موظفو ومستخدمو الصفوة هم أيضاً تماثيل بأحجام أكبر من تلك المصنوعات الشعبية ليضعوها فى مقابرهم عند دفنهم، مقدمين محتويات فنية ثلاثية الأبعاد تشى بسلطتهم ورفاه حياتهم، وأظهروا ذلك أيضاً على جدران مقابرهم ومحتوياتها الدفنية.

هناك أيضاً مجموعات غزيرة من التماثيل الصغيرة تعود إلى عهدى الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لأشخاص أقل نفوذاً فى

المجتمع، منهم موظفون بالجهاز الإدارى للدولة وآخرون غير موظفين، وكلهم ينتمون إلى تلك الشريحة الاجتماعية التى أصبح بمقدورها ترك لوحات تذكارية بأعداد كبيرة فى تلك الحقبة التاريخية. كانت تلك اللوحات تصنع لمناطق الدفن ومناطق النذور للآلهة، وفسر الباحثون تلك الظاهرة بأنها تثبت ازدياد البيروقراطية وزيادة النماذج الدالة على مجتمع نمطى تقليدى، وأيضا كدليل على ظهور ووجود الطبقة المتوسطة وتطورها.

والأدلة المصورة التى عرضناها فيما سبق لا يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار بمعزل عن النقوش النصية الجنائزية التى تصاحبها فى الأغلب الأعم. ففى مصر القديمة، فاقت قيمة الصورة والنص معاً فى الطقوس الدينية. وكانت مفاهيم الهوية الاجتماعية واضحة جلية فى تلك النصوص المدونة ففى تلك النصوص يظهر وضع صاحبها الاجتماعى والسياسى بجلاء. السيرة الذاتية أيضاً شكل من أشكال التعبير عن الذات، بدأت على أيدى كبار موظفى الدولة المصرية القديمة (ليشتايم 1988، بود وفاروت 2001)، واستمرت بعد ذلك كوسيلة مفضلة لتسجيل كل ما قام به صاحب السيرة من إنجازات، وصاغ موظفو الدولة القديمة إنجازاتهم العظمى والتى تستمد عظمتها ورفعتها من اعتراف الملك ذاته بها:

كان رائعاً امتداح الملك لى بعد إنجازى ما كلفنى به، ولقدرتى على إنجاز كل المهام، وكل ما أوكله إلىّ (من سرد ذاتى يعود للأسرة السادسة للمهندس المعمارى نخبو - ترجمة ليشتايم 1988: 12).

لذا كان الحصول على ألقاب وظيفية حكومية عليا من الأهداف العظمى ولها أولية فى تصدر السير الذاتية للنخبة ويرتبونها طبقاً لأهميتها ودرجة اقترابها من الملك (بير 1900). لذلك نجد أحد كبار

موظفى الدولة ويدعى سيحيتيب إبرى يعدد إنجازاته وقدراته فيما سجله عن نفسه:

«أنا الأمير، النبيل، حامل الأختام الملكية، الرفيق الوحيد المقرب من ملك مصر العليا، والعظيم لدى ملك مصر الدنيا، الحاكم العام، المشرف العام على الممتلكات الملكية من ذوات القرون والحوافر، وذوات الريش، مراقب الموازين، وبحيرات مسرات الملك الذى ينتظر المندوبون قدومه، ليبلغوه بمطالب الناس وشئونهم، أنا من يدرك سيد الأرضين [الملك] قيمته، وأنا من له حق الجلوس قبل مستشارى الملك، الأمين على خزائن الذهب والفضة، المشرف الأعلى على كل رعاة الإبل بأنواعها، أمين سر أسرار المعبد، المشرف العام على كل شئون قصر الملك.. المفضل والمقرب الأول من الملك الذى يفضى إليه بكل أسراره».

(من نص لوحة تذكارية عثر عليها فى أبيدوس ترجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة باسم سيحيتيب إبرى، ترجمة ليشتايم ١٩٧٣: ١٢٦ - ٣٧).

ولا يدهشنا، أن الألقاب الوظيفية التى حرص أصحاب المقابر على ذكرها - مثلما فعل سيحيتيب إبرى - كانت محور مناقشات ومحاضرات كثيرة متعلقة بأبحاث الحياة الاجتماعية والسياسية، وراح الباحثون يستخدمون تلك الألقاب الوظيفية فى محاولة لإعادة رسم صورة الحياة الوظيفية الفعلية فى مصر القديمة فى ذلك العصر (على سبيل المثال جراجيتسكى 2001). غير أنه من المستحيل التيقن أن كل تلك الألقاب كانت تمثل وظائف حقيقية وفعلية (وما يصاحب ذلك من قدرة على جمع أسباب القوة والثروة). ربما

كانت تعبيراً عن وضع اجتماعى حقيقى، أو مجازاً واستعارة لإبراز أهمية مفترضة ومتخيلة من قبل صاحب السيرة (باير 1960، فرانك 1984، سترو دويك 1985، آير 1987: 6، كيرك 1984، 1990، جراجيتسكى 2001 a، c). ولم تضع مثل تلك الدراسات فى اعتبارها ولا حسبانها غالبية الشعب المصرى الذين لم يحملوا خلال كل أحقاب التاريخ المصرى القديم أية ألقاب وظيفية حكومية. لقد ترك صغار الموظفين وأفراد غير حكوميين لوحات تذكارية وتماثيل صغيرة مدون عليها مهن من كانوا يحوزونها (التى كانت تتراوح على سبيل المثال من «مراقب كهنة، أو كاهن مقرئ، أو مدير منزل أو كبير خدم، أو مديرة منزل»)، ويبرز ذلك توجهين رئيسيين، وهما أهمية العائلة الممتدة مع وجود المناصب الرسمية أو غيابها، والتركيز على الإنجازات الشخصية مستقلة عن صلته بالإدارة الحكومية أو إنجازاتها الرسمية. وترجع الجذور الأولى لذلك النوع من التسجيل وكذا تلك النوعيات البسيطة من الآثار إلى المرحلة الانتقالية الأولى (دونهام 1937، فيشر 1961، سيدلماير 1990).

وتزودنا اللوحة التذكارية التى تركها الجندى المصرى «كيريس» والتى عثر عليها فى جبل عين فى صعيد مصر بمثال جيد للدلالة على ذلك:

تقدمة من المكرم كيريس، الذى يقول: كنت مواطناً ذا قيمة، حقق منزلته بساعده، الأول على كل القوات العسكرية التى عمل معها. تمكنت من اقتناء الثيران والماعز وامتلاك أراض ومخازن حنطة فى صعيد مصر. وحزت ألقاباً مرموقة، وصنعت قارباً طوله 30 ذراعاً وقارباً أصغر ينقل من لا يملكون قارباً فى وقت الفيضان وغرق الأرض، حققت كل ذلك وأنا فى كنف

ابى إيتى، لكن أمى إيبيب كانت من ساعدتنى لتحقيق ذلك. تجاوزت حدود مدينتى كلها بسرعة – بمن فيها من نوبيين ومصريين جنوبيين.

(من لوحة تذكارية تعود إلى المرحلة الانتقالية الأولى واسم صاحبها كيديس، ترجمة ليشتايم 1973: 90)

ويظهر بوضوح أن فكرة العصامية، أو «الرجل الذى صنع نفسه» ظلت سائدة طوال عهد المملكة المتوسطة بأجمعه كقيمة أولى فى كل النصوص الذاتية، وبدا ذلك أيضا فى أواخر عهد الأسرة الحادية عشرة من خلال نص لوحة تذكارية لصاحبها الكاهن مونتوحتب من أبناء مدينة أبيدوس:

... ولكن اترون، أصبحت يتيماً! ثم استطعت أن أمتلك ماشية، وثيرانا، ونميت قطعان ماعز، وبنيت بيتاً، وحفرت بركة – أنا الكاهن مونتوحتب..

(من نص لوحة تعود لأواخر عهد الأسرة الحادية عشرة لصاحبها مونتوحتب، ترجمة ليشتايم 1989: 69)

وتظهر مراجعة البراهين المستمدة من الصور والنصوص من عالم آثار الموتى الذى لا يظهر إلا مثالياً ونموذجاً خليطاً من البراهين والأدلة تماثل نظرة الصفوة إلى مجتمعهم فى عصر المملكة المتوسطة، والدور الذى قاموا به، وامتداد ذلك الدور إلى عالم الموتى، مع إشارات بسيطة ذات دلالة لباقى المجتمع، بمن فيهم: من الكهنة، والجنود، ورؤساء الخدم، والأقليات العرقية، والمهمشين بلا وظائف رسمية عدا إجادتهم للقراءة والكتابة.

ويفضى بنا موضوع الملمين بالقراءة والكتابة إلى عالم نصوص الأحياء والحياة بألوانها وأشكالها المختلفة.

النصوص، والمجتمع، وعالم الأحياء
الوثائق الأدبية والأرشيفية

تراوحت وجهات النظر حول بعض نصوص مجتمع المملكة المتوسطة بين رؤية بعض الباحثين على أنها دليل على عهد اتسم بالديمقراطية، وغيرهم على أنها دليل على أن المجتمع المصرى كان مجتمعاً محافظاً تسوده تقاليد راسخة ويقوده نظام ملكى مطلق. وقد ساد الاقتناع الآن أن تلك الحقبة شهدت مجموعات معقدة ومركبة من التوترات لا من النضال الواعى المباشر بين السيطرة المركزية وسيطرة الأقاليم المحلية، أو بين توجهات الأفراد وتوجهات الدولة (باركنسون 1996: 37).

وعلى أى مستوى كان من المستويات الاجتماعية، كان محتوى نصوص الحياة الأخرى محكوماً بفكرة الحفاظ على اسم صاحب النص أو عائلته خالداً بصورة مثالية تتطابق مع عقيدة الإله «ماعت»، وكانت تلك النصوص تقدم لمن يقرأها كثيراً من الصور المثالية لا تترك مجالاً للباحثين المعاصرين لفهم واقع ذلك المجتمع القديم.

بالرغم من ذلك، فهناك ثروة حقيقية من نصوص حياة الدنيا ظلت باقية من عصر المملكة المتوسطة مكنت الباحثين المعاصرين من استخلاص معلومات مختلفة عن التفاعلات الاجتماعية فى ذلك العصر، وترتب عليها تفسيرات متباينة أيضاً. ويظهر من وجهة نظر باركنسون فى الاستشهاد السابق أهم وجهتى نظر خلص إليها الباحثون (أى صورة مجتمع المملكة المتوسطة كمجتمع ديمقراطى، مقابل وجهة نظر أخرى تراه مجتمعاً محكوماً بتقاليد راسخة تسيطر عليه الصفوة بصورة مطلقة)، فضلاً عن الإجماع على أن عصر المملكة المتوسطة اتسم بتزايد التعقيدات الاجتماعية والسياسية والدينية ، والمناهج العقائدية.

إن الأشكال المختلفة لنصوص الحياة الباقية من عصر المملكة المتوسطة أكثر تنوعاً من النصوص المنسوبة لعصور سابقة لها، وتنقسم بوجه عام إلى قسمين، هما النصوص الأدبية، وألوان أخرى مختلفة غير أدبية (ارجع إلى الشرح الوافى الذى قدمه باركنسون 1991، 1997، 2002، وباين 2003).

اشتملت الأشكال الأدبية المتميزة على نصوص ملكية «تأريخية»، وترانيم مديح للملك والآلهة، وحكايات خيالية رمزية وقصائد شعرية، ونصوص «الحكمة» والهداية والإرشاد، ونصوص دينية، ونصوص سحرية (وتشمل أيضاً الجوانب الفنية فى ممارسة السحر).

أما النصوص الأندر، وترجع ندرتها لأسباب ووسائل حفظها، فهى النصوص غير الأدبية، وتشمل: المراسلات، والتقارير الوظيفية مدنية وعسكرية، ووصايا التركات، والمحاسبات المالية، والمراسيم والقرارات والفتاوى الرسمية، والبطاقات الدليلية، وجداول الأعمال وتنظيم نوباتها، والسجلات الإدارية للدولة بما فيها سجلات المعابد، والقصور والمكتبات وأراشيف المحفوظات.

الأمر الجوهرى فيما يخص نصوص عالم الأحياء وما تفصح عنه عن مجتمع مصر القديمة خاص بأولئك الذين كانوا يتقنون القراءة والكتابة الذين استفادوا من تلك القدرة. وتقدر نسبة المتقنين للقراءة والكتابة فى مصر القديمة فى حدها الأدنى بواحد فى المائة (باينز 1983، باينز وإيرى 1983)، وفى حدها الأقصى بعشرة فى المائة من السكان (تى فيلد 1980).

وفى الحالتين، نجد أن كاتبى النصوص القديمة ومؤلفيها على وجه الخصوص، ينتمون إلى شريحة صغيرة من المجتمع، لذلك افترض باركنسون أن تلك النصوص ربما تعكس وجهة نظر محدودة من منظور ضيق لعالم الواقع؛ لأن طالبى تلك النصوص كانوا من

عالم الصفوة وشريحة محدودة ممن دون الصفوة (باركنسون 1996: 150).

وعلى الرغم من «وجود ثقافة شفاهية قديمة متوارثة من أغانٍ وأحاديث مأثورة وقصص حكمة فى عصر المملكة المتوسطة... إلا أن أدلة وجودها تعد نادرة ومتفرقة ومتناثرة» (باركنسون 2002: 156)، أما مدى انتشارها، أو محدوديتها، فقد كان رهينا بالمستوى الاجتماعى الذى تنتشر فيه (باركنسون 1996: 141).

لقد مثلت النصوص الأدبية غير الملكية (أى: الشعبية) المجتمع بشكل مزدوج، فقد ورد فى تلك النصوص مصطلح «ريخيت» (العامة أو العوام من الشعب) و«بات» (الصفوة والنبلاء) للتمييز بين الصفوة وما دون الصفوة (فرانك 2001 a، b، باركنسون 2002، ارجع أيضا إلى فرانك 1998).

عند إبراز قيم مثالية للمجتمع، كانت الصفات المثالية تبرز بطريقة غير مباشرة بذكر نقيضها، فى عالم اختلت فيه القيم وانقلبت الأحوال، مثل: «حتى الفتيات من الإماء تجرأن على الكلام والحديث، بعد أن كنّ لا ينبسن ببنت شفة فى وجود سيداتهن» (من مواعظ إيبوير، ترجمة باركنسون 1996: 150).

لقد ظهر أبناء ما دون الصفوة فى تلك النصوص بأشكال استعارية أو مجازية لتظهر من خلال معكوس صفاتهم قيم وخصال طبقة الصفوة، أو، كما يظهر العامة فى تعاليم خيتى بن دواف بصورة من يؤدون الأعمال الخدمية التى لا يمكن أن يقوم بها غيرهم، وتذكر نصوص خيتى أمثلة من تلك الحرف والأعمال، مثل: أصحاب الأعمال اليدوية، والمزينون، والبستانيون، والفلاحون، والغسالون، وصائدو الطيور البرية، وصائدو الأسماك، وكل الأيدى التى تقوم بأعمال تعد حقيرة أو وضيعة وذكرها كأمثلة ليعلى من قدر الكتبة

ومهنة الكتابة، كما ورد فى نصوصه، مثل:

ينوح الفلاح أكثر من ديك الحبش
صوته أعلى من صوت الغراب
وأصابعه متورمة
مليئة بالطين والأوساخ
أما لو أتقنت الكتابة
فإنها تكون برج حسن حظك
وتصبح أفضل من أصحاب المهن
(من تعاليم خيتى بن دواف، ترجمة باركنسون 1991: 74 – 75)

فى المجمل، تظهر الحكايات والتعاليم المدونة التراتب المثالى للمجتمع من وجهة نظرها، وتؤكد على القيم والمثل التى يتمتع بها أبناء الصفوة، مثل: «التفوق» و«التفرد»، والولاء والانتماء للملك، والقدرة على الحراك وحيازة الرتب الرفيعة التى تعد مكافأة لجدارة أو تقدير لإنجاز (باركنسون 1996: 145 – 151).

وافترض باركنسون أن أحد أسباب ظهور طفرة أدبية فى عصر المملكة المتوسطة كان ظهور توجهات مناقضة للصفوة، تنال من خلال الأشكال الأدبية الساخرة من طبقة الصفوة (باركنسون 1997، 2000).

وعلى جانب آخر، افترض باحثون آخرون – مؤيدون لمفهوم أن مجتمع مصر القديمة كان نمطيا محافظا – أن تلك النصوص أظهرت وجود ازدواج اجتماعى لم يثبت وجوده فى العصور السابقة، ووجود طبقة مهيمنة تطغى على ما دون الصفوة، ووجود «خوف مصاحب لتلك النصوص من سيطرة وهيمنة الأقلية» (كيمب 1989، باركنسون 1996: 151).

وبالمقارنة، يرى باحثون آخرون وجود مفاهيم معينة فى تلك

النصوص ذاتها تثبت أن عصر المملكة المتوسطة كان عصراً «ديمقراطياً»، وعصر عكس فيه الإنتاج الأدبى الاهتمام بالفرد وخبراته (باركنسون 1996: 138) وقيمته، ذكراً أو أنثى، كقيمة مفردة.

وتظهر قصة «الفلاح الفصيح»، التى ترجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، فلاحاً من الواحات يصر على الحصول على العدل واسترجاع حقوقه، وتتضمن القصة التمسك بمبدأ تحقيق العدالة عن طريق تطبيق القوانين، وأن قيم أبناء الشعب تؤكد على المسئوليات الملقاة على عاتق الصفوة تجاه أبناء المجتمع بمختلف مستوياتهم، وهو تأكيد كان مستجداً على المسئوليات السياسية الملكية وعلى عاتق الملوك كرعاة أمناء على رعيتهم، وكلها قيم لم يظهر لها وجود فى أدبيات العصور السابقة (ريتشاردز 2000: 44). ولاحظ «لوبراينو» بداية ظهور تلك المبادئ المدونة مصاحبة للزيادة الملحوظة فى نسبة من يجيدون القراءة والكتابة (فى نصوص المقابر) ورأى أنها دليل على نشوء وتكون طبقة «برجوازية» (لوبراينو 1988: 97). وربما على مستوى عملى أكثر نجد أن نصوصاً مثل تعاليم ميرى كارع، تشير إلى إنعام الملوك على الشجعان من الجنود والمخلصين بأراضٍ زراعية، وقطعان ماشية، ومعاشات (ليشتايم 1973، إيرمان 1894) ويبدو أنها كانت إحدى وسائل الحراك الاقتصادى فى المجتمع:

فلتكرم المجدين وتبوأهم ما يستحقون.. كرم [مقاتل] يك.
أكثر من الشباب فى معيتك
وزودهم بما يحتاجون
أنعم عليهم بأرض الزراعة
وهبهم ماشية.
(من تعاليم ميرى كارع، عصر الأسرة الثانية عشرة، ترجمة

باركنسون 1977: 221).

وتمدنا النصوص غير الأدبية (وتسمى أيضاً السجلات والبيانات) بملامح أكثر واقعية ودلالة على درجة ديناميكية المجتمع وتفاعلاته، غير أنها لسوء الحظ أشد ندرة من غيرها من النصوص، وذلك لندرة دور الحفظ التى بقيت حتى عصرنا (انظر الفصل الثالث). ونحن مدينون للمصادفات التى أدت إلى حفظ بعض تلك السجلات حتى عصرنا، ومنها مراسلات وحسابات ووثائق أخرى تعود إلى عصر المملكة المتوسطة، وتعامل الباحثون المعاصرون مع محتوى تلك الوثائق وما تدل عليه من ديناميكيات اجتماعية بتفسيرات متباينة.

من أهم تلك المحفوظات والسجلات الإدارية واحد يعود إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة عثر عليه فى قصر ملكى فى طيبة، وهو مكون من لفافتى بردى، يتضمن نظام مدفوعات العاملين بالقصر، والمدفوعات مجموعة من السلع، وتختلف نوعية وكمية تلك السلع وترتبط مباشرة بمرتبة كل فرد يعمل فى القصر (كيرك 1990).

افترض كيرك، اعتماداً على كم ونوع السلع المخصصة لكل من يعملون بالقصر، وجود تصنيف يعتمد على «الدرجة الوظيفية» (كيرك 1990: 74).

وكل درجة وظيفية تضم مجموعة من الأعمال «تنتمى إلى ذات الدرجة بغض النظر عن الاختلاف النوعى فى العمل» (كيرك 1990: 60)، أى أن كل درجة وظيفية تضم أناساً من قطاعات مختلفة، عملية ومالية، وإدارية (كيرك 1990: 77).

وطبقاً لذلك، كان يخصص لموظف الفئة العليا أربعة أصناف من السلع، أما الفئات الأقل فمن الممكن أن يخصص لها نوعين فقط من السلع، وبكميات أقل (كيرك 1990 74 – 78). قد تكون تلك السلع أنصبة يومية من الخبز، والجعة، والفطائر. أو أصنافاً «أثمن وأنفس»

مثل العسل والنبيذ، وكان يحتفظ بتلك السلع الثمينة فى مخازن مؤمنة وتحت إشراف دقيق (كيرك 1990: 35).

ومن خلال نماذج توزيع السلع فى تلك السجلات، استخلص كيرك الترتيب السيادى التالى الذى كان معمولاً به فى عصر الأسرة الثالثة عشرة المصرية اعتماداً على كميات ونوعيات السلع الممنوحة للعاملين (كيرك 1990: 60).

* وزير.
* كبير إداريين.
* كبير موظفى البلاط يقابله كبير إدارى الأقاليم.
* متوسطو موظفى البلاط، ويساويه أصحاب الوظائف العليا بالأقاليم.
* صغار موظفى البلاط، يقابلهم متوسطو موظفى الأقاليم.
* صغار الموظفين المحليين.
* شريحة شبه نظامية من الأفراد.

وثار جدل واسع حول تحليل كيرك نظراً للتفاوت الكبير داخل شريحة من شرائح المجتمع. كذلك توحى السلع التى يمكن مقايضتها بسلع أخرى بالوسائل التى تمكن بها الأفراد من كل الفئات من مراكمة ثروات مختلفة كل حسب فئته أو مرتبته. كما تظهر السجلات الحكومية الأخرى الخاصة بالإنشاءات المعمارية والمحاجر والتى تسجل أجور العاملين بها على هيئة وحدات تكرارية من السلع الرئيسية، مثل: الخبز والجعة، أن تلك الأجور يمكن تقاضيها بشكل عملى بسلع أخرى موازية لها فى القيمة (موللر 1984: 255، كيمب 1989: 125 – 126).

وبشكل ما، اعتمد آير على دراساته المكثفة لأجور العمال فى المملكتين، القديمة والحديثة (آير 1978) ليستنتج أن «المشاريع

الخاصة أيضا اتبعت ذات النظام الأجرى على كل مستوياته» (آير 1987: 25).

ويبدو من دراسة كيمب للنظام الإدارى فى عصر المملكة المتوسطة ظهور انطباع آخر نتيجة للتفاصيل المذكورة فى سجلات المحاسبات الملكية، وكذلك السجلات التى عثر عليها فى معبدى اللاهون وهليوبوليس، والمرافئ الملكية فى طيبة، وسجلات السجون، ويشير ذلك الانطباع إلى «نمطية مجتمع محافظ»، ويبدو أن لذلك علاقة بـ «قوة وشدة السيطرة والتدقيق والإشراف التى شهدتها عصور المملكة المتوسطة» (كيمب 1989: 129)، وهو نمط ظهر كتكريس للبيروقراطية فى أقوى صورها (كيمب 1989: 129)، وتعبيراً عن روح جديدة تتوخى تحديد كل شىء (كيرك 1990: 3) وظهر ذلك فى أجلى صورة فى مد الحدود حتى النوبة وخلق بيئة مسيطر عليها بسياسات ووسائل دولة المملكة المتوسطة، ويخضع فيها الفرد تحت هيمنة نظم إدارية متشددة وصارمة وصلت إلى فرض العمل بالسخرة، وطاردت الفارين من السخرة، ويتسم بعسكرية صارمة ذات دلالة لما يؤيدون به وجهة نظرهم، وهى من سجلات سجن ترجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة مسجل بها تقارير عن الفارين من أداء الخدمات الإجبارية، وهى وثيقة تفتح نافذة ضيقة «عن مصير أولئك الذين قرروا التمرد وعدم الانصياع» (كيمب 1989: 129).. فالوثيقة تذكر أنه فرض على أسرة السيدة تيتى التى فرت من أداء الخدمة أن تعمل بدلا عنها حتى يتم اعتقالها:

تيتى [ابنـ]ـة سين حور
كاتب الأرض الزراعية فى تيـ[نيس]
امرأة

(علامة تكرار)، لإطلاق سراح (أهلها) فى المحكمة، كونه (أمر) اتخاذه لتوقيع العقوبة عليها بالقانون الخاص بالفارين من الخدمة الإلزامية.

والمعنى هنا [يدل على أن تيتى قد ألقى القبض عليها] تقرير كاتب الوزير نيبو أمون: انتهى ما قبله.

(من بردية من عهد الأسرة الثانية عشرة. پ. بروكلين 35.1446 ترجمة باركنسون 1991:101).

وهذا المفهوم عن استبداد دولة المملكة المتوسطة يذكرنا برؤية أسبق زمنياً مستمدة من نصوص عن مزارعين مقهورين تحت وطأة حكومة شديدة التدخل فى كل شىء، كما افترض هيلك (1963، 975) مع عدم وجود أى تمايز طبقى باستثناء الثنائية النمطية، التى تتكون من شريحة صغيرة جداً من الصفوة، وأغلبية ساحقة لا تمايز بينها من المعدمين والعمال المقهورين تسيطر عليهم الصفوة، ونجد أيضاً أن النموذج ذاته قد افترضه فرانك:

. إلا أن هناك ملحوظة احترازية لابد من ذكرها: يبدو أن صورة النظام الشمولى «لدولة بوليسية» ذات سيطرة مطلقة مثل ذلك النظام الشمولى المطلق فى رواية جورج أورويل (1984) من التقديرات المبالغ فيها: فضلاً عن ذلك، من الواضح أن الهيمنة المطلقة على الشئون الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع هرمى السلطة لم يكن من ابتداع عصرى سنوسرت الثالث أو أمنمحات الثالث (فرانك 1995: 745).

كان نظام الفرض القسرى والإجبارى على الشعب أحد ملامح المجتمع المصرى ونظامه الحكومى ولم يكن مستجداً على المملكة المتوسطة كما لم يكن من ابتداعها.

إن ذلك النظام المعقد والمذكور تفصيلاً فى الوثائق الرسمية

الحكومية لم يتعرض ولم يشمل الأفراد الذين لم يرتبطوا بسخرة الحكومة ولا نظامها الرسمى، مثل المزارعين، والعمال، والحرفيين المستقلين، الذين كانوا يعيشون فى إطار نظام سلطوى محلى وإقليمى خاص بهم، لذلك لا يدهشنا هنا أن نحصل على معلومات أكثر تفصيلاً عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتبادلة بين تلك الشرائح، وأسرهم، والجماعات الأخرى المكونة للمجتمع من خلال المراسلات الشخصية، والحسابات، وسجلات حكومية أخرى غير تلك التى أوردناها فيما سبق.

فعلى سبيل المثال، وعلى عكس كل وجهات النظر التقليدية السائدة التى ذكرناها والتى افترضت أن الامتلاك كان حكراً على الأسر الملكية والمؤسسة الدينية، هناك أمثلة كثيرة يمكن ذكرها عن أفراد لا ينتمون لطبقة الصفوة وكانوا يمتلكون ويؤجرون ويبيعون ويشترون أراضى وعقارات بحرية مطلقة.

من رسالة تعود إلى بدايات عصر الأسرة الثانية عشرة كتبها كاهن دفن الموتى «حقا نخت» يسجل فيها براعة أحد الأفراد فى إدارة ممتلكاته بحرية مطلقة، ولا يوجد فى النص ما يشير إلى سلطة حكومية أو إلى لون من ألوان التدخل فى شئونه، وهو يعطى تعليماته لابنائه عن كيفية تأجير الأرض (جيمس 1962، باير 1963، آلان 2002).

أعد الترتيبات لإرسال نخت بن حيتى وسنبنيوت إلى برحا ليزرعوا [لنا] مساحة من الأرض بالإيجار. يجب أن يجمعوا قيمة الإيجار من بيع البساط الذى ينسج هناك [فى حضورك]. وإن قاموا بجمع المقابل من المحصول (الذى يدينون به إلى) فى بارحاع فليستخدموه هناك أيضا. وإن لم يكن لديك ما يزيد

عن قيمة البساط الذى سينسج، قيم ثمنه فى سيدرجوف واكترى أرضاً بالقيمة.

(من رسالة رقم أ، بردية حقا نخت من الأسرة الثانية عشرة، ترجمة الان 2002: 15).

وتمدنا رسائل حقا نخت برؤية واضحة لمختلف السلع التى يمكن استخدامها كمدفوعات، مقابل كراء الأرض (آلان 2002: 142 – 78).

كما تسجل نسبة كبيرة من رسائل اللاهون التى عثر عليها بجبانتها ملكيات خاصة كثيرة لأراض زراعية يملكها رجال ونساء بلا تمييز، أى أن «أفراد الشعب بمختلف طوائفه كانوا يمتلكون، أو على الأقل يكترون أرضاً زراعية» (كيمب 1989: 307) (ارجع أيضاً إلى لوفت 1982، 1983، 1984، كيرك طبعة 1998، كوليبه وكيرك 2002).

وربما يكون وثيق الصلة بهذا الشأن جماعة من الشعب تعرف عليها كيرك من برديات اللاهون، يشار إليهم فى البرديات باسم «أولاد البلد» (كيرك 1991 – 9: a : 59)، لا ينتسبون إلى حكومة، ولا حرفة معينة، ويبدو أنه لا علاقة لهم بالزراعة أيضاً، وهى صياغة جديدة على المملكة المتوسطة، وافترض كيرك أن «أولاد البلد» ليسوا إلا جزءاً من «الطبقة المتوسطة الملغزة» التى اكتمل تكونها فى عصر المملكة المتوسطة (كيرك 1991 – a)، وأن برديات اللاهون بوجه عام تظهر أن اعتماد سكان المنطقة على الدولة كان اعتماداً محدوداً (كيمب 9189: 157).

وتعد البرديات التى تتعلق بأمور الحياة اليومية نادرة نوعاً ما فيما اكتشف من برديات، عدا أن أكثرها قد اكتشف فى جبانات الدفن أو فى المنشآت الملكية مما يؤثر على مصداقيتها، فبرديات الجبانات والمنشآت الملكية تميل إلى المثالية البعيدة عن الواقع ولا

يعتمد عليها بيقين فى إدراك الواقع الاجتماعى، كما تشكل النصوص الأدبية البلاغية لونا آخر من ألوان المصاعب فى استخلاص واقع اجتماعى منها، غير أنه من الواضح أن المعلومات الخاصة بالواقع الاجتماعى التى نسعى لاستخلاصها من نصوص برديات المملكة المتوسطة لا يجب أن تفسر برؤية ضيقة كما حدث فى أحوال كثيرة على أيدى كثير من الباحثين.

يمكننا أن نقتفى أثر لمحات مخادعة من المعلومات فى التعرف على مصادر الثروات مثل الأرض الزراعية، والعمالة، والسلع، ونلاحظ بدرجة ما مدى نمو أسرة وتفرعها المترابط على مدى مرحلة زمنية (كيمب 1989: 157 – 8)، كما يمكننا أن نقتفى ونتتبع المفاتيح الدالة على أعداد من أتقنوا القراءة والكتابة وهى مفاتيح دالة على وجود حراك اجتماعى اقتصادى. وحتى الآن لا يعرف إلا أقل القليل عن مدى انتشار التعليم والقيود التى كانت تحد من انتشاره. غير أن افتراض كيرك لوجود «متعلمين» بمستويات مختلفة ومتفاوتة من إتقان القراءة والكتابة يرتبط مباشرة باعتبارات التفاوت الاجتماعى وتراتب الطبقات والحراك الذى يترتب عليه (كيرك، مراسلات شخصية).

ومع غياب أية نصوص عن الأميين، يظل المحتوى المعمارى المصدر الوحيد للمعلومات عن كثير من السكان فى عصر المملكة المتوسطة حتى لو كانت تتفق أحيانا وتتناقض أحيان أخرى مع الوثائق النصية التى تركها مواطنوهم من المتعلمين.

فهل يمكن لتلك الطبقة المتوسطة الشبحية أن تتضح ملامحها أكثر كجماعة من الشعب لو بحثنا فى بقايا معمارها المشيد ومشغولاتها الفنية الحرفية ومصنوعاتها التى صاحبتها فى قبورها؟ فى سعينا إلى التوصل لفهم أفضل وأقرب للواقع عن «التغير

الاجتماعي والمحتوى الاجتماعي غير الواضح» للشعب المصرى إبان حقبة المملكة المتوسطة (بركنسون 1996: 139)، لابد أن نضع موضع الاعتبار قسمين أوليين من المعلومات المعمارية - وهما بقايا مناطق السكن وبقايا مناطق النذور القريبة من أماكن العبادة، ثم ننتقل إلى مناطق الدفن كمصدر لمعلومات فى غاية الأهمية عن مجتمع مصر القديم.

الفصل الثالث

المجتمع.. ومناطق المعيشة.. وأماكن النذور

من الممكن أن تتمخض دراسة المجتمع المصرى القديم اعتماداً على الآثار المعمارية الشعبية عن معلومات ثمينة تكشف الأحوال المادية والمكانية الدالة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لذلك المجتمع، تلك الحالة الاجتماعية تتصف بوجه عام بمدى واسع من التمايز الاجتماعى أكثر مما يبدو من دراسة النصوص المدونة وحدها. فالدراسات المعتمدة على النصوص والصور يعيبها أن العنصرين يركزان فى الغالب على الصفوة، أما المعلومات عن المستويات الدنيا غير المتعلمة من الشعب فمتوفرة فى البقايا الآثارية المعمارية الخاصة بها.

هناك ثلاثة عناصر من البقايا الآثارية المعمارية يمكن أن تتوفر بها المعلومات المنشودة، وهى مناطق السكن والمعيشة، ومناطق العبادة والنذور، ومناطق الدفن. الأكثر وفرة من العناصر الثلاثة السابقة هى مناطق الدفن، وهى توجد فى الأغلب الأعم فى السهل الصحراوى الواطىء، وكانوا ينظرون إلى تلك السهول الصحراوية لأسباب عقائدية وبراجماتية على أنها أرض الفناء والموت، فقد كانت تلك النظرة البراجماتية تتيح أقصى إمكانية لاستغلال الأرض الطينية فى الزراعة، كما أن الدفن بالسهل الصحراوى يحمى الدفنات من الدمار الذى قد تتعرض له من جراء غمرها بفيضان النيل السنوى. وبلا أدنى شك ضمن لهم ذلك الاختيار القديم ظروف

حفظ أفضل للدفنات، فقد حفظ عدد كبير منها حتى عصرنا الحالي.

لقد وفرت ظروف الجفاف، واستواء السهل الصحراوى ظروفاً خاصة ميزت كثيراً من الجبانات المصرية القديمة، وأدى ذلك إلى ظهور أفكار بحثية اعتقدت بطريقة غير موضوعية بأن مصر القديمة كانت «حضارة بلا مدن» (ويلسون 1969: 124)، واستمدوا ذلك الاعتقاد من عدم عثورهم على ما يثبت وجود بقايا تجمعات سكنية من منشآت ومعمار، وزاد منه الاهتمام المبكر المعاصر بالمقابر المدهشة الفخمة للصفوة والمعابد الضخمة التى قاومت الفناء.

لقد كانت المناطق السكنية ملاصقة هى الأخرى لحافة الصحراء وعلى تخوم المناطق الطينية القابلة للزراعة، ولذا كانت المناطق السكنية أكثر عرضة للدمار بسبب رطوبة الجو والمكون الأرضى المائى وتبدل مجرى النيل التدريجى عبر الزمن، كما تمسك السكان عبر تتابع العصور بالبقاء جيلاً بعد جيل فى نفس الأماكن السكنية والبناء فوق ما يتهدم منها أو يطمر عبر الآماد الزمنية الطويلة، أو تعديل المساكن القديمة حسب الاحتياج، لذلك نجد أن أغلب المساكن القديمة فى أية مرحلة تاريخية، مطمورة على عمق بضعة أمتار تحت المساكن المعاصرة فى زمننا هذا فى نفس مواضع القرى والمدن الحالية.

هناك بقايا مدن عظمى عرفت من نصوص المملكة المتوسطة كانت من المراكز الحضرية الهامة هى والجبانات الخاصة بها قد دمرت ولم يعد لها وجود؛ بسبب استخدام الفلاحين على مر العصور لترابها كمخصبات زراعية، أو نتيجة للتطور المعاصر (مثل اللاهون فى الفيوم والمدينة «القديمة » فى أبيدوس)، أو لصعوبة الوصول إليهافى حالات أخرى (مثل تل أدفو، الذى تعرض الجزء الظاهر منه لتغير مستمر من عصر المملكة المتوسطة حتى العصر المسيحى فى مصر)

(أوكنور 1972 - b: 683)، ولم يستثن من ذلك إلا المنشآت ذات الأغراض الخاصة الواقعة على حواف الصحراء بعد الوادى الزراعى (ستعرض فيما هو آت).

أما مناطق العبادة وانتشارها، والتى يمكن إجمالها فى مكونات المعابد والتى لا علاقة لها بمناطق الدفن الملكية، فقد استثنت من تجنب بنائها على أرض صالحة للزراعة، فقد ارتبطت أماكن العبادة بأماكن التجمعات السكنية على اختلاف أحجام تلك التجمعات، وكانت أماكن العبادة من معابد آلهه كبرى، ومعابد صغرى، وبعضها فى الصحراء أو على حافتها تستعمل أيضا كعلامات حدود بين الأقاليم. لذلك تراوح بقاء أو فناء تلك المعابد واختلف اختلافاً بيناً طبقا لطبيعة الأماكن التى شيدت عليها، وزاد على بعض تلك العيوب الموروثة التى أثرت على حفظ المنشآت الولع المبكر للباحثين عن الآثار بالعثور على كل ما هو مبهر على حساب البحث المعرفى عن كل ما كان دنيوياً فى حياة شعب مصر اليومية. لقد أولع كل الباحثين عن الآثار المصرية فى القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بالبحث عن المقابر الملكية المحتوية على مكونات متحفية «فنية» مبهرة - والزهد فى البحث عن أية دقائق أو تفاصيل تخص الحياة اليومية للشعب، والاستثناءات القليلة كانت على أيدى و. ف. بترى الذى أدرك أهمية بقايا وركام موقع مدينة اللاهون القديمة التى ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة، كما أدرك أهمية المعلومات التى يمكنه استخلاصها من ذلك الموقع لإجلاء خبايا المجتمع المصرى فى ذلك العصر، وذكر بترى عن ذلك: «من كان يتخيل أنه يمكن العثور على موقع مدينة كاملة ترجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة؟ إنها منحة وهبة تفوق أقصى الطموحات» (من جريدة بترى، نقلاً عن دافيد 1986، ارجع أيضاً إلى دروار 1985).

فى الوقت الذى كان فيه بترى يهتم بالبحث عما يلقى الضوء على حياة شعب مصر القديمة، لم يكن هناك أى باحث آخر يشاركه هذا الاهتمام، ولهث الآخرون وراء اكتشاف دفنات ملكية، وأدى ذلك إلى نقص مشين فى الأبحاث الخاصة بمناطق سكن ومعيشة أبناء الشعب، وظلت تلك التوجهات البحثية هى السائدة حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين، وظلت أبحاث بترى استثناءً حتى تلاه بعد ذلك بفترة المستشرق الألمانى چيسيلشافت فى أبحاثه الدؤوبة والموسعة التى أجراها فى موقع تل العمارنة التى ترجع آثارها إلى نهاية الأسرة الثامنة عشرة، وهى بقايا مدينة كبيرة أنشئت على الصحراء الواطئة فى مصر الوسطى.

بدءاً من ستينيات القرن العشرين، بدأت حركة بحثية تصحيحية تسعى إلى الكشف عما ينير الواقع الاجتماعى المصرى القديم. وأدى البحث المنظم فى سبعينيات القرن العشرين إلى الكشف عن مصادر معرفية هائلة، من مناطق سكنية وجبانات شعبية، وبذلك انتقل المضمار البحثى إلى دلالات الآثار المعمارية فى بقايا المدن ومعابدها ومناطق النذور الشعبية خارج نطاق المعابد الرسمية ومناطق أخرى من جبانات المدن ومعابدها (مثل مدينة اللاهون وجنوب أبيدوس) ومناطق الحصون ومخيمات عمال المناجم.

وأقل أهمية من العناصر السابقة، ما يمكن تسميته المساكن العضوية العشوائية (مورينو جارسيا 1996)، وأضافت بذرة تلك المساكن العضوية العشوائية وشيوع المناطق السكنية المنظمة سبباً آخر يضيف دعماً لنظرية «المجتمع النمطى التقليدى»، دون إيلاء الاهتمام الكافى لتفاوت عوامل الحفظ واختلافها والغرض الذى أقيم المنشأ من أجله.

ومازالت المعلومات عن المناطق السكنية فى عصر المملكة

المتوسطة شحيحة، إضافة إلى الإشكاليات المتمثلة فيما تبقى منها حتى الآن.

حتى أواخر القرن العشرين الميلادى، ظلت مدينة هرم اللاهون المخططة (مدينة حتب سنوسرت القديمة، كما تعرف أيضاً فى الثقافة الآثارية باسم كاهون) المصدر الرئيسى للمعرفة عن المنشآت المعمارية السكنية فى تلك المرحلة (بترى 1891، دى. أرنولد 1980، لوفت 1982، 1983، 1984، دافيد 1986، كيرك 1991 – a؛ 1998، كولبيه – كيرك – 2002، جالوريني 1998)، ويمكن أن نضيف إلى ذلك النوع من المساكن [وهو النوع المخطط من قبل الحكومة لغرض محدد وهو إسكان العاملين على تشييد المنشآت الجنائزية والدفنية الملكية مثل نموذج مدينة ويب – سوت فى جنوب أبيدوس (ويجنر 2001)] المنشآت ذات الأغراض الخاصة العسكرية، مثل: حصون النوبة، وبوحن (إيمرى وآخرون 1989)، وميرجيساً (فيركوتا 1970 – 6)، واسكوت (سميث 1995).

وينتمى أيضا للنموذج ذاته المساكن المؤقتة فى مواقع إسكان عمال المناجم مثل موقع قصر الصاغة فى الفيوم (ليوا 1986، 1992، كيمب، 1989: 167)، وجزيرة إليفانتين التى كانت تعد فى عصر المملكة المتوسطة منطقة حدود فاصلة بين مصر والنوبة (كايسرو درابر 1982، سيدلماير 1995، فون بيلجريم 1997، كايسر وآخرون ١٩٩٧)، والبقايا الإسكانية المحيطة بمعبد الكرنك فى الأقصر (واسيت القديمة) (لوفراى وآخرون 1975، ديبونو 1982، كيمب 1989؛ 160 – 3)، كذلك الطبقة الحفرية (المستوى الحفرى) الخاص بالمملكة المتوسطة تحت مدينة الهكسوس فى تل الضبعة فى شرق الدلتا (باتياك 1985، 1989، 1996) والضواحى قرب الهرم الملكى فى ليشت (دى أرنولد 1988)، ومناطق مبعثرة متفرقة فى مدينة

ممفيس عائدة إلى عصر المملكة المتوسطة (جيفريز 1984، بوريو 1992).

من بين كل الأمثلة السابقة، ربما تظهر من بقايا مساكن المملكة المتوسطة مساكن ممفيس، وإليفانتاين وطيبة كأنماط تعكس نمط المساكن العضوية التى استمرت فى النمو بلا تخطيط.

أما كل المناطق السكنية فإنها تشترك فى إنشائها «لغرض محدد: فقد خططت ونفذت وأسكنت لأهداف محددة مخططة سلفاً». لذلك ترتكز نظرية المجتمع النمطى، وتستمد برهانها من تلك النماذج المخططة لمناطق السكن، خاصة نموذج اللاهون، كما ترتكز على السبب ذاته فى إثبات نموذج ثنائية طبقية المجتمع. فالمنطقة السكنية التى أنشأت مجاورة للمنطقة الجنائزية الملكية لسنوسرت الثانى، شيدت على هضبة صلبة، مع فصل واضح وحاسم بين منطقتى الصفوة ومن دون الصفوة فى المدينة، وتمكن ويجيز من توثيق ذلك التقسيم، ومن الواضح أن ذات التقسيم والفصل اتبع فى مدينة واح – سوت الملكية جنوب أبيدوس (ويجيز 2001: 285).

أما فى مدينة اللاهون، فقد ظهرت بقايا البيوت كـ «مجموعة كثيفة من المستطيلات المتداخلة» (كيمب 1989 – 151)، وعلق كيمب على ذلك:

يعكس الإنشاء المعمارى العقلية السائدة فى عصر المملكة المتوسطة، والتى كانت أقرب إلى عكس صورة متشددة، ومن الظاهر أن ذلك التشدد كان أميل للحسابات المالية لكل أوجه الحياة الاقتصادية، للسيطرة على السلوك البشرى والممتلكات بوسائل وقوانين بيروقراطية متشددة... [كانت] مدينة كاهون مجتمعاً متعدد المستويات الاقتصادية (كيمب 1989: 155).

ورأى كيمب أن اتباع نظام دقيق وصارم فى تخطيط المدينة كان يهدف إلى تحقيق غرض يتجاوز تأسيس مجتمعات جديدة مسيطر عليها سياسياً، بما فيها مدن تأمين الحدود على حواف الدلتا، ومعسكرات التعدين والمناجم، ومدن الحصون الواقعة عند الشلالين، الأول والثانى فى مناطق النوبة . وأن الحكومة المصرية «استقرت على القيام ببرنامج شامل يهدف إلى تشكيل المجتمعات والسيطرة عليها بذلك النظام الصارم» (كيمب 1989: 157)، كنوع من الاستعمار الداخلى وتأكيد شكل المجتمع المكون من ثنائية القمة والقاع. استمد كيمب تلك الرؤية أيضاً من خلال اكتشاف إعادة تخطيط مدينة طيبة التى تم الكشف عن بعض أطرافها على حواف مدينة طيبة القديمة المنتمية إلى عصر المملكة الحديثة بجوار آخر معبد شيد فى الكرنك (لوفراى وآخرون 1975، ديبونو 1982). والتعديلات تماثل ذات التوجهات التى عثر عليها فى تخطيط اللاهون. وكتب عن ذلك: «إذا كان الجانب الذى كشف عنه من طيبة يتطابق مع نموذج المدينة كلها، فإن طيبة المملكة المتوسطة تتطابق مع نموذج أكبر هو مدينة اللاهون (كاهون)» (كيمب 1989: 160). ورجح أيضا أن طول المدينة كان يبلغ كيلو متراً على الأقل، وهو ما دعاه إلى الاعتقاد بأن طيبة كانت «من الأمثلة الكبرى على تخطيط المدن فى عصر المملكة المتوسطة» (كيمب 1989: 161)، إلا أنها لا ترقى إلى إثبات أنها كانت فى كبر وعظمة مدينة اللاهون فى ذلك العصر.

وهناك ما يوحى إلى حد بعيد بأن التخطيط «النموذجى» الذى وضع لمدينة اللاهون، والتخطيط المماثل الذى وضع للمدينة التي كشف عنها البحث حديثاً جنوب أبيدوس وهي مدينة واح – سوت (وكلاهما خطط لإسكان أبناء «طبقتين» فقط) قد انهار بسرعة ولم يظل علي ما خطط له، وسرعان ما راحت المدينتان تأويان شرائح

كثيرة متفاوتة من السكان عدا من خططت لسكناهم، تبين من بقايا مدينة اللاهون أن الحائط الفاصل بين منزلين كان يزال ويهدم بعد فترة من إنشائه لتحويل بيتين إلى بيت واحد كبير، بعكس أساسات التخطيط الأصلى (كيمب 1989: 155 – 6)، ويعكس التفاوت فى سعة البيوت تفاوت المستويات الاجتماعية حتي فى إطار ذلك المجتمع المحدود نسبياً، وأن هناك ما يشي أيضاً أن التمكن من القراءة والكتابة الذى زاد فى ذلك العصر، واتخاذها وسيلة لمهن أرقى قد انعكس علي التغييرات التى طرأت على التخطيط الأصلى للمدينة، وتبين توزع تلك التغييرات على أرجاء مختلفة من المدينة وعدم اقتصارها على المنطقة الأصلية للأثرياء (كولييه وكيرك 2002، جالوريني 1998). وأشار كيمب إلى أن التقسيم الأولى البسيط [ثنائى الطبقة] كان يمثل العقيدة التي تؤمن بها الصفوة فى نظرتها للمجتمع، وأن الصفوة لم تسعَ إلى فهم التعدد والتباين الاجتماعى والاقتصادى المتشكل بين أبناء الشعب، فلم تفرق فى نظرتها بين جماعة وأخرى» (كيمب 1989: 157).

لاحظ ويجنر التغيرات ذاتها وسجلها بأدلة بحثية فى مدينة واح-سوت جنوب أبيدوس، كما سجل التغيرات التي طرأت على التخطيط الأصلى الذى بدأت به، وأثبت أن المدينة استمرت فى النمو السريع لتضم مختلف المستويات حتي عصر المملكة الحديثة، أى بعد مئات السنين من إنشائها المخطط كمدينة لخدمة طقوس الموت والدفن الملكى (ويجنر 1998، 2001).

ومع بعض الاستثناء، فإن بقايا المناطق السكنية التي عثر عليها حتى الآن، والتي استخدمها الباحثون لطرح صورة مجتمع نمطى تقليدى، إنما توضع فى تصنيفها فى خانة «مدن الأغراض الخاصة»: مثل قري العمال والمدن الملكية، ومدن الأهرامات وطقوس الموت

والدفن، ومدن الحصون، ومناطق إسكان عمال تطوير معابد الآلهة التي قام بها الملوك، والتي كان المسكن فى كل منها يقدم كهبة مقابل الإجادة والجهد وسرعة البناء والتشييد، لذلك فمن المتوقع أن قاطنى تلك الأماكن والمدن ذات الأهداف الخاصة كانوا يشكلون شريحة محدودة من سكان مصر، علي الأقل عند بداية إنشاء تلك المدن، لذلك يصبح اتخاذ تلك المجتمعات المخططة وكأنها مناطق إسكان مجتمعى «عادية» موضع تساؤل، كما لاحظ كيمب ذاته.

إن وجود بقايا تلك التجمعات السكانية فى السجل الآثاري المعمارى يمكن تفسيره بقوة حفظ المكون الصحراوى، لما يحتويه من آثار، وغالبا ما كانت المنشآت تقام فى المناطق الصحراوية. وربما كان تصميم تلك المدن المخططة ذات الأغراض الخاصة لا يرتبط بفرض نموذج اجتماعي بقدر ما كان لتسهيل إنجاز المشاريع المعمارية العظمى التي قام بتنفيذها ملوك الأسرة الثانية عشرة، والذين لم تقتصر مشاريعهم علي المكونات الدفنية الجنائزية، بل نشروا فى أرجاء المملكة مشاريع معمارية دينية لإظهار العظمة، فشيدوا المعابد علي طول وادى النيل المصري من أقصاه حتى أدناه، بل إلى ما أبعد من وادى النيل المصرى فمدوا منشآت الإمبراطورية حتى النوبة فى الجنوب وإلى الركن الجنوبى الغربى من قارة آسيا، أى شمال شرق مصر.

فإن لم تكن المدن العظمى المشيدة من الطين التى بنيت فى عصر المملكة المتوسطة قد حالفها حظ البقاء حتى عصرنا، فهل بقيت مدن أخرى حتي لو كانت تنتمى إلى عصر آخر؟

أثناء الثورة الدينية والسياسية فى فترة العمارنة (حوالى 1352 – 1332 قبل الميلاد)، أى بعد انتهاء عصر المملكة المتوسطة بحوالى 300 عام، قام الملك المرتد إخناتون بنقل سكان العاصمة ممفيس

إلى عاصمته الملكية الجديدة التي شيدها على سهل صحراوى واطئ فى مصر الوسطى وأسماها آخيت – آتن. وبالرغم من أنها لم تستمر إلا لفترة قصيرة، إلا أنها كانت بمثابة نموذج للمدن فى عصور الأسرات المصرية بوجه عام.

وبالرغم من أن تواجد الملك كان بالضرورة فى وسط المدينة حيث يوجد المعبد الكبير، فقد سكنت الأسرة الملكية فى شمال المدينة، وبدا من بقايا المدينة أنها كررت (فى الأحياء الشمالية والجنوبية) النماذج التى كانت توجد فى مدن الطين غير المخططة، أى «منتجات سكنية حرة حسب الأهواء الشخصية والفردية فى نطق محدودة» (كيمب 1989: 154). وبناء علي النتائج التي توصل إليها بترى ومن تلوه من منقبين فى موقع المدينة، مثل كيمب (1978) وتاتيز (1985) قاموا بتحليل مساحات البناء المعمارى وعلاقتها بالفراغ فى تلك المدينة الملكية فى تل العمارنة، وعلقوا على افتقاد المساحات البينية: فالبيوت لم تكن منفصلة ولا معزولة عن بعضها طبقا لحجمها أو مساحتها التي قد تدل على الثراء، بل على العكس، كانت البيوت الكبيرة متلاصقة مع البيوت الصغيرة والبسيطة، وهو «النموذج المتلاصق» المماثل لما سجله سميث فى مناطق ومدن سكنية مصرية أخرى (هـ. سميث 1972).

وقيم كل منهما ما توصل إليه قياساً علي مجموعة من العناصر، مثل: مساحة البيت وتصميمه المعمارى، ووجود أو غياب وسائل المعيشة والراحة، مثل: مناطق الاستحمام والاغتسال، والمرحاض، ومصاطب أو أسرة من مواد البناء، ومناطق النوم المنفصلة عن أماكن المعيشة، فى مجتمع تتفاوت فيه بشكل واسع الثروات الشخصية و/أو الوضع الاجتماعي.

تعرف تاتيز علي ثلاثة أنماط رئيسية من أحجام البيوت أو مساحاتها ودرجة فخامتها وإتقان بنائها لدى «الطبقات المستريحة»،

وكانت كالتالى: 55 – 60 بالمائة بيوت صغيرة غير متقنة البناء، و35 بالمائة لبيوت أوسع مساحة من الأولى مع توفر بعض وسائل الراحة المعيشية، و10 بالمائة بيوتاً واسعة ومترفة. ورأى تايتز أن تلك المستويات الثلاث مرتبطة بثلاثة مستويات اجتماعية اقتصادية وهى: كبار المسئولين، متوسطو المسئولين، وصغار الموظفين القائمين بالمهام الإدارية الصغري والخدمية.

وفى نطاق كل طبقة من تلك الطبقات تفاوتت أيضا البيوت واختلفت، مما يستنتج منه وجود أشكال وأطياف اجتماعية / اقتصادية أكثر تعقيداً وتراتباً، مما دفع كيمب إلى افتراض أنه بمقارنتها بمدينة اللاهون المنتمية إلى المملكة المتوسطة، فإن «العمارنة تعكس شكل مجتمع طبقى» (كيمب 1984: 175).

ودعمت تلك النتائج من أهمية تعميق الأبحاث المادية والمساحية فى مناطق السكن والمعيشة المصرية القديمة لكشف العلاقات والتراكيب الاجتماعية للشعب، بعيداً عن عالم الصفوة الذى ظل متصدراً غالبية الأبحاث. ومع غياب وضياع المناطق السكنية العشوائية التى كانت موجودة فى عصر المملكة المتوسطة، فإنه من المحتمل أنها مطمورة على عمق بضعة أمتار أسفل القرى والمدن المعاصرة، ومن الأهداف الإضافية ملاحظة التغير الذى وقع عبر الزمن فى تلك المجتمعات صارمة التقسيم الطبقى، وانعكاس ذلك على أناس حقيقيين، يعيدون ذات التأسيسات والتخطيطات النمطية لبيوتهم للوفاء بمتطلبات انتماءاتهم الاجتماعية فى عصورهم (كيمب 1989، ويجنر 1998).

من العناصر التى تستحق البحث أيضا مختلف الساحات التي شغلها مصريو المملكة المتوسطة فى حياتهم. من تلك الساحات التي استغلها الأحياء من مختلف الطبقات والأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية، المناطق المجاورة لبعض المعابد الكبرى، وهي ظاهرة استجدت فى عصر المملكة المتوسطة، وهي ساحات مناطق النذور.

مناطق النذور

لقد وفيت بكل طقوس ويب واويت، حين اندفع وتقدم مدافعاً عن أبيه... أقمت الطقس الأعظم، مقتفياً خطوات الإله.. ورأوا روعة نيشمت التي حلت على أبيدوس.

(من لوحة تذكارية لانتيف من عصر الأسرة الثانية عشرة، موجودة حالياً بالمتحف البريطاني، ترجمة ليشتايم 1973: 124 – 5).

طوال عصر الأسرة الثانية عشرة، قام كل ملوك الأسرة بالتتابع بإنفاق أموالٍ طائلة غير مسبوقة من موارد الدولة على بناء المعابد الدينية الرائعة، وإعادة بناء وترميم ما كان موجوداً منها أو إعادة تخطيطها على نطق أكبر مما كانت عليه، وكانت كلها من الأحجار والصخور بدلاً من تلك التي كانت مشيدة من الطوب اللبن من عصور سابقة (فرانك 1975: 739)، لذلك نجد أن المعابد أو بقاياها المنتمية لملوك تلك الأسرة الأكثر انتشاراً فى مناطق واسعة عبر كل وادى النيل فى مصر مقارنة بمعابد المملكة القديمة، مما يقدم شهادة مادية ملموسة علي تغير نهج البناء في عصر المملكة المتوسطة.

خلال العصر ذاته أقيم المعبد الأعظم لأمون رع فى الكرنك بمدينة طيبة (جابولد 1998)، انتشرت المعابد بمختلف الأحجام والمساحات عبر وادى النيل ووصلت إلى أبعد المناطق، مثل: حصون النوبة، وشبه جزيرة سيناء، وحتى منطقة قصر الصاغة فى أقصى حدود واحات الفيوم.

وكان جانب من ذلك التحول العقائدى بمثابة تأكيد علي تقى وورع الملك وقيامه بمسئولياته الدينية (كيرك 1991 – b: 531)، وكان خلق مناطق عبادة مقدسة يخلق أيضاً فرصة لنمو احتياجات دينية غير ملكية مواكبة لازدياد وتعدد مستويات السلطة السياسية والعقائدية، ودعمت النفوذ الاقتصادى المصاحب لها.

كان نمو مناطق النذور فى مختلف أرجاء مصر ملازماً لوجود تلك المعابد، ومثلت فرصة متزايدة علي أوسع نطاق للشعب لولوج دائرة الديني والمقدس.

كانت المعابد بصفتها بيوتاً للآلهة وآليات ووسائل استمرار وديمومة ماعت (النظام الكونى)، مقتصرة فيما سبق علي دائرة الملوك والكهنة وأعلى مراتب الصفوة، حيث كان الملك هو الممثل الأوحد للآلهة على الأرض، والكهنة بصفتهم المناط بهم القيام بالطقوس الضرورية اللازمة لاستمرار فعالية الوجود والحياة. وبحلول عصر الأسرة الحادية عشرة، تحولت حواف ومناطق مجاورة لبعض المعابد إلى ساحات لتقديم النذور. لأول مرة فى تاريخ مصر يسمح لمن هم دون الصفوة بكتابة لوحات نذرية دينية، وصنع تماثيل نذرية والكتابة علي رقائق الصخور، وشقف الفخار من الطين المحروق وتثبيتها بالقرب من المعابد والردهات الخارجية لتلك المعابد (سيمسون 1974، بوريو 1988).

كانت تلك الأنشطة هي التعبير المادى المباشر بين الفرد العادى والآلهة كمرحلة فى مسار العلاقات الشخصية المباشرة بين الشعب والأرباب التي ستصل إلى ذروتها فى عصور تالية من تاريخ مصر، حين يصبح بمقدور أى فرد أن يقدم التقدمات لماعت مباشرة (وقد كان نظرياً امتيازاً وحقا ملكياً بحتاً) وأن يقدمها لمن يريد من آلهة (بنش 1993، تينز 1997، بلو منتال 1998، هيل 2001).

أما أكبر منطقة نذور أمكن توثيقها من عصر المملكة المتوسطة فقد كانت «ساحة الرب الأعظم» (رود نتر) المجاورة لمعبدَ أوزوريس فى أبيدوس القديمة، وامتدت لتشمل كل منطقة المعبد، والمدينة، ومناطق الجبانات، وأصبحت امتداداً للممارسات الملكية فى الدولة القديمة من إقامة وتشييد منشآت نذرية بالقرب من المعبد (أوكنور 1999). اكتظت تلك المنطقة بمنشآت سطحية صغرى من الطوب اللبن فى السهل الصحراوى الواطىء الذى يشرف علي معابد المملكة المتوسطة. وكانت تلك المنطقة النذرية تمتد حتي فم الوادى الزراعى الواسع، وكونت طريقاً طقسياً يصل إلى مقابر الأسرات الأولى المبكرة الواقعة علي التلال الصحراوية العالية. وقام ملوك الأسرة الثانية عشرة بالكشف عن مقابر الأسرات الأولى المبكرة وإعادة إعمارها كأحد الدعامات السياسية والاستراتيجية لاكتساب الشرعية من خلال التأكيد علي وجود روابط تربطهم بالملوك الأوائل أو بأسلافهم من الملوك الجدود والآباء. لذلك أحيوا ذكرى أحد تلك القبور القديمة باعتباره القبر الفعلى الذى دفن فيه أوزوريس إله الحياة الأخرى، مما خلق منطقة مركزية للحج والاحتفاء به بزيارة قبره.

وفى المنطقة النذرية الموجودة فى الساحة المقابلة لتلك المقبرة أو ذلك الممر الرمزى، كان كل أبناء المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية يشاركون فى إقامة تلك الاحتفالات الدينية.

وكان التمايز بين تلك المنشآت السطحية الصغري فى الشكل ومواد التشييد يتفاوت تفاوتاً كبيراً (أوكنور 1985).

كان أفخم تلك المنشآت يضم غرفة منفردة، وساحة خارجية أو بهواً وأحواض أشجار، وكانت تلك المنشآت الفخمة تتلاصق مع أعداد أخرى من منشآت أصغر وأماكن الأضاحى وتقديم النذور .

لقد أزيلت أعداد كبيرة بلا عدد من النصوص التذكارية النذرية من أماكنها خلال القرن التاسع عشر الميلادى وتوزعت بين متاحف العالم ضمن مقتنياتها من الآثار المصرية، وكشف عن منشآت سطحية أصغر أثناء أعمال التنقيب الحديثة.

وعلق مكتشف تلك النصوص الأخيرة بتعليق مماثل لما صرح به ليشتايم قبل ذلك عن لوحات نصية سابقة، قائلاً:

تنضوى النصب التذكارية النذرية الصغيرة علي أهمية خاصة، فهي تشى، وتشير إلى تفاوت واسع عريض فى المستويات الاجتماعية – الاقتصادية ممن أتيح لهم تخليد أسمائهم فى تلك المنطقة النذرية المقدسة. بعض تلك اللوحات ليست إلا رقائق من الحجر الجيرى تحتوى على نصوص بهيروغليفية بدائية مدونة بالحبر وانتزعت أيضا من مواضعها وتم الاستيلاء عليها بصفتها نوعاً غير معتاد من الرقائق (الاستراكا).

علي أى حال، فإن تلك النصب التذكارية الصغيرة (بالكاد 12 أو 13 سنتيمترا فى ارتفاعها) عليها صيغ نذرية من مقدمها المسجل اسمه عليها، وفى حالات قليلة، وجد بعض تلك اللوحات النذرية مازال مثبتا فى موضعه الأصلى على الجدار الخلفى للمنشأ النذرى المشيد للصق تلك الاستراكا عليه (أوكنور 1985: 176 – 7).

ويدل التفاوت فى حجم ونوع المنشآت السطحية الصغري واللوحات النذرية المثبتة عليها، وحقيقة أن كثيراً من الأفراد ممن لا يحوزون ألقاباً رسمية أو وظيفية وخلدوا أسماءهم فى تلك المنطقة إلى التفاوت واسع المدى بين مستويات الأفراد على المستوى المحلى والإقليمى والقومى ممن أقاموا وقدموا تذكارات تخليدية نذرية فى

أبيدوس للإله أوزوريس فى عهود الأسرات الحادية والثانية والثالثة عشرة. فى إطار ذلك التفاوت الواسع هناك مثال لممارسة الطبقة المتوسطة لتلك الطقوس النذرية وهي لوحة من الحجر الجيرى غير المصقول يدعي صاحبها «أنتيف»، ولم يسجل فى النص المدون أى ألقاب وظيفية أو حكومية، وذكر فى النص أسماء أسرته، واسم زوجته المتوفاة «إيتا» (التى ذكرها بصفة «المبرأة»):

المحبوب أنتيف، وأمه ست نب (أو ست – كا)،
وصديقه المحبوب ميكيت (؟)
وأبوه مينو، وشقيقه سنوسرت، شقيقه أمينى،
والمبرأة، زوجته الحبيبة إيتا
(من لوحة استراكا لصاحبها أنتيف، من عصر الأسرة الثانية عشرة، ترجمة سيمسون 1995: 40)

النظرة الاقتصادية تظهر أن أنتيف كان لديه القدرة على إقامة منشأ نذرى، إلا أنه لجأ للتوفير بإعادة استعمال شقفة غير مصقولة من الحجر الجيرى، ولجأ إلى ورشة محلية لتسجل له عليها النص الذى يريده بتلك اللغة الضعيفة. ويمكن مقارنة ذلك النص، بنص آخر علي حجر مصقول متقن الصنعة لفرد آخر اسمه «ساحا تحور»، وهو موظف فى الحكومة المركزية (باركنسون 1991: 137 – 9)، وتوحى لوحة إستراكا أنتيف بأن صاحبها مواطن محلى ينتمى بشكل واضح للطبقة المتوسطة سعي مجتهداً لإنجاز منشأ سطحى نذرى مثبت عليه ذلك النص البسيط فى تلك المنطقة المقدسة.

كانت ساحة النذور الدينية التى وهب أنتيف لوحته إليها تفصل بين عالم الأحياء، وعالم الأموات، وهو تصميم جعل مقابر الدفن تقع بعد ساحة النذور ومعبد أوزوريس.

أما منطقة الجبانات فقد امتلأت بالمنشآت السطحية النذرية

والدينية وحاكي الأفراد الملوك بتحديد أماكن دفن أسلافهم وارتباطهم العميق بهم.

وفى عصرى الأسرتين، الثانية عشرة والثالثة عشرة، وبالتوازى مع تطور ساحة أوزوريس النذرية بجوار معبده، ندرك الآن أن كثيرا من الأفراد قد بنوا قبوراً رمزية نذرية بالقرب من المدافن العظمى للأسلاف من الأسرة السادسة فى المقابر الوسطى. وفى واحدة من تلك المقابر الرمزية النذرية التي اكتشفت عام 1999، عثر على زوج من التماثيل المنحوتة من البازلت منسوبان فى النص المسجل عليهما لرجل لا يحمل ألقابا وظيفية أو رسمية، ويدعي أيضا أنتيف كما تدعي زوجه إيتا (ريتشاردز 2002):

التقدمة التى وهبها الملك وأوزوريس من أجل روح
أنتيف، ابن ربة المنزل بيبى (؟)، المبرأة.
وربة داره إيتا، ابنة ربة المنزل نيت – حدج، المبرأة.
(ترجمة رونالد ليبروهون وديتليف فرانك)

وبالمقارنة، يمكن أن يكون النص السابق لذات الشخص الذى سجل نصاً جنائزيا علي لوحة (استراكا) متواضعة ذكرت قبل ذلك فى ساحة نذور المعبد، ومقارنة النصين توحى بمرور الزمن، ففى اللوحة الحجرية النذرية غير المصقولة سجل بها أن زوجته «مبرأة» أى متوفاة بينما يذكر نص التمثال أنها علي قيد الحياة.

ولو صح فعلا أن اسمى أنتيف لذات الشخص، فإن هذا يثبت أنه كان نشطاً دينياً فى جانبين هامين من أبيدوس فى عهد المملكة المتوسطة. وفى كلتا الحالتين، نجد أن كلاً منهما يخلق انطباعا بديناميكية وسهولة الوصول إلى تلك الساحات لقطاعات عريضة من الطبقات الاجتماعية علي اختلاف مستوياتها الاقتصادية.

كانت منطقة جبانات أبيدوس فى عصر المملكة المتوسطة أكبر

جبانات دفن غير ملكية فى تاريخ مصر السابق علي ذلك العصر لكل الطبقات الاجتماعية.

مع وجود دليل من منطقة النذور يقدم فرصة سانحة كبرهان على التواجد الجمعى لكل مجتمع المملكة المتوسطة فى تلك المنطقة.

وهذه الفرصة ذات أهمية خاصة؛ لأن التحليل الواعي للمعلومات المتعلقة بالموت والممارسات المترتبة عليه لم يكن ضمن الاهتمامات البحثية السابقة، بما فيها الأبحاث التي افترضت أن المجتمع المصرى فى عصر المملكة المتوسطة كان نمطياً وتقليدياً ثنائى الطبقات، وبإغفال تلك الأبحاث لجانب الموت، فإنهم إنما أغفلوا الإدراك اليقينى لدى المصريين القدماء أن أماكن الحياة والموت ليسا إلا جانبين يتكاملان ويتفاعلان ولا يمكن فصلهما.

مما لا شك فيه أن بناء واستعمال وصيانة المدافن كان مرتبطاً إلى حد كبير بواقع الحالة الاجتماعية لصاحب كل مقبرة، ويمدنا مكون الدفن بفرصة كبيرة لمتابعة السلوكيات الهادفة لأغلبية سكان مصر فى كل مرحلة من مراحل تاريخها.

ويتناول الجزء الثانى من هذا الكتاب مجتمع المملكة المتوسطة كما يمكن رؤيته من الممارسات المتعلقة بالموت وطقوسه، خاصة من خلال المنشآت المعمارية المرتبطة بالموت، وعبر كل مراحل التاريخ المصرى كانت المدافن فى صدارة مصادر المعلومات، إلا أنه فى الوقت ذاته لم تبذل محاولات بحثية جادة فى تحليل كل ما يخص الموت تحليلاً واعياً وما ترتب عليه من إنشاءات وممارسات وسلوكيات.

وكما بيَّنا، فإن تناول ما بقى من ذلك الجانب من الزاوية والمنظور الاجتماعى يتيح لنا التخفف من وطأة الميل الجارف لعلم الآثار إلى التركيز علي مقابر الصفوة وحدهم.

ويمكن أن يمدنا هذا التناول بإطار يظهر كيف أن بقايا الموت إنما تعكس أنشطة وأفكار ومثل للصفوة وما دون الصفوة ، بمن فيهم «الطبقة الوسطى المحيرة والملغزة».

الجزء الثانى

المجتمع والموت فى مصر

الفصل الرابع

الناس.. الموت.. و «إشكالية المقبرة» في مصر القديمة

«فى ثقافة أغلب الشعوب، تعد كلمة مومياء مرادفاً لمصر القديمة» (إكرام ودودسون، 1998: 13).

فى علم الآثار المصرية، ظهرت مشكلة ظلت ثابتة فى دوافع الباحثين عن الآثار المصرية وهى التى يمكن أن نطلق عليها «مشكلة المقبرة»، أى: شغف الباحثين بالعثور على إحدى مقابر الصفوة، ويأتى ذلك بالطبع على حساب أى مسعى جاد لتفهم سلوكيات ومفاهيم الموت والدفن من خلال مختلف أنواع المقابر المصرية القديمة على اختلاف مستويات أصحابها الاجتماعية والاقتصادية، وكان لذلك الموقف انعكاساته وآثاره على فهم (أو عدم فهم) التحولات التى وقعت فى المجتمع المصرى القديم.

وسنبدأ بمناقشة تلك المشكلة ونتعرض فى ذات السياق لفكرة المجتمع عن المقابر، وتتضمن تكون المعتقدات المصرية عن الموت والممارسات المرتبطة به من بدايات الألف الثانى قبل الميلاد، وهى مقدمة لا غنى عنها لإلقاء الضوء على ثلاث جبانات بذاتها زمانا ومكانا.

تعد المومياوات المصرية القديمة فى الوعى الجمعى المعاصر من أهم الرموز عالميا على الموت، وترتب على ذلك بالضرورة، أن تتضمن أية مناقشة أو شرح لتلك الثقافة القديمة إشارة إلى دوافعها

ومعتقداتها فى الاهتمام بالموت والحياة الأخرى. وقد تكونت المفاهيم الغربية عن الممارسات المصرية المرتبطة بالموت على مدى يربو على ألفى عام من خلال تطلعهم إلى مصر من خارجها، لقد أذهلت المومياوات المصرية كل العالم، وسلبته لبه بصفتها جوهراً مصرياً خالصاً أو «الشىء» المصرى، حتى قبل زيارة هيرودت لمصر.

من خلال التركيز على محتويات المقابر الثمينة تشكل التوجه البحثى المنحاز إلى مدافن الصفوة وانحصر النظر إلى سلوك المصريين وممارساتهم المرتبطة بالموت فى النفائس الأثرية ذات القيمة المادية العالية، ولم تلق النصوص الاهتمام الخليق بها، وانتقل ذلك التوجه إلى المهتمين بالمصريات من خارج دائرة الباحثين.

طغى الاهتمام بالمقابر الشهيرة ودارت الأبحاث حول كل مقبرة بمفردها بمعزل عن غيرها، فى الوقت الذى تلاشى فيه الاهتمام بباقى مناطق الدفن غير «الثمينة».

لذلك نجد أن الأبحاث التى تشمل جبانات بمجملها محلياً وإقليمياً وعلى مستوى الدولة، والأشكال والنظم الاجتماعية التى تمثلها تلك الجبانات، وتطور أشكالها عبر الزمن - أبحاث نادرة جدا بالمقارنة بغيرها، والأندر بطبيعة الحال الدراسات الخاصة بالمواد والموجودات الدفنية البسيطة فى مقابر العامة.

والاستثناء الذى لم يتجاهل تحليل النصوص مقرونة بالأثر وتحليله نادر أيضاً. ويعد وادى الملوك واحد من الأماكن التى تأخذ بألباب مشاهده، كذلك تربعت أهرامات الجيزة على قمة الأعاجيب التى تدهش الشعوب المعاصرة، ويرجع جانب من ذلك إلى سيل الكتب الذى لا ينقطع عن تلك الآثار، وإلى شبكة فوكس التليفزيونية، وقناة ديسكفرى، وقناة A&E الخاصة (على سبيل المثال، حواس وليهنر 1997 ليهنر 1997). إلا أن تلك الاستثناءات قليلة وكلها

خاصة بآثار ملكية فى الأغلب، وما زال النموذج المفضل فى نظر الأغلبية للمقبرة المصرية القديمة ذلك النموذج لمقبرة واسعة كبيرة متعددة الغرف وتزين حوائطها نصوص وصور.. ولابد أن تحتوى على مومياء.

إلى حد ما، كانت تلك الصورة النمطية هى المسيطرة على كل الأذهان حتى قبل هيرودت، كما كانت انعكاساً لاهتمام المصريين بما يظل باقياً منهم بعد الموت، لذلك نجد أن اهتمام الشعوب بالسياحة إلى مصر يرجع إلى ألف عام على الأقل قبل الإمبراطورية الهيلينية. بالإضافة إلى المحافظة الفعالة من المصريين على مناطق الدفن السابقة على عصورهم، كانوا أيضاً يهتمون اهتماماً فائقا بالمقابر الكبرى للأسلاف فيزورون الأهرامات، والمعابد القديمة ذات النصوص والصور الرائعة، والمدافن المنحوتة فى صخور الجبال، حتى إن أحد الزائرين وينتمى إلى عصر الملكة المتوسطة قام بحفر اسمه لتخليد زيارته على أحد آثار المملكة القديمة وهى مقبرة لواحد من صفوة المملكة القديمة، الوزير «إيبو» فى جبانات أبيدوس، وسجل وظيفته بجوار اسمه «مدبر شئون بيت»، وسجل صورة خطية له على أحد قوائم المدخل (ريتشاردز).

أما أبناء عصر الأسرة 18 فقد كانوا يقومون بزيارة مقبرة لوزير من عصر الأسرة 12 وهى مقبرة الوزير انتيفكير، أى بعد 400 عام من موته، وتركوا شرائح صخرية تذكارية (اوستراكا) تتراوح المدونات عليها بين عبارات مختصرة، مثل:

الكاتب «اتى»

ليرى (هذه) المقبرة «التى» من عصر سوبك نفرو، ووجدها من الداخل مثل الجنة.

(من رقيقة تعود إلى بداية عصر الأسرة 18، ترجمة

باركنسون 1991: 147)

إلى نقوش تذكارية أطول ومسجلة بدقة وعناية ومذكور بها تفاصيل أكثر عن أسرة الزائر وعمله، مثل:

نقش هذه الرقيقة إمنمحات
ابن انتيف (الأم)، جاء ليرى (هذه) المقبرة
[الخاصة بـ] السيد الوزير أنتيفكير
(ترجمة باركنسون 1991: 148)

كانت دوافع تلك الزيارات السياحية المبكرة التى ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة (2040 - 1655 ق.م) (ريتشاردز) مختلفة ومتباينة: فمنها الفضول، والاقتباس والتقليد فى مجال تصميم المقابر فى مجتمع تشكل فيه قضية الموت أحد المحاور الرئيسية فى معتقداته من إيمان بالبعث بعد الموت والاستعداد والإعداد له، أو لاستلهام أفكار التخليد واكتساب نفحات روحية من الزيارة.

أما الاهتمام الملكى بمناطق الجبانات الملكية الأقدم فقد كان اهتماماً مشهوداً وواضحاً، حتى إنه يمكن القول بلا تزيد أن أقدم الأثاريين المصريين هم حكام المملكة المتوسطة (2040 - 1650 ق.م)، الذين تركت أنشطتهم فى مناطق دفن أسلافهم آثاراً مادية لا تمحى.

بعد مضى حوالى ألف عام من الدفنات الملكية المبكرة، قام ملوك الأسرة 12 بالبحث عن أماكن تلك الدفنات واستولوا على ما بها من آثار ترجع إلى عصر الأسرات المبكرة (حوالى 3100 - 2750 ق.م)، وكان ذلك يشكل فى أحد جوانبه وسيلة لإضفاء مزيد من الشرعية على حكمهم (فرانك 1995، 2002 b). وفى بعض الأحيان كانت منشآت الدفن العظمى لحكام الأسرة الثانية عشرة تقام قصداً على مرأى من أماكن دفن الأسلاف الملكيين (ليهنر 1997)، لمشاركتهم فى قداسة المكان وتأسيس رابط مشهود وملموس بالأسلاف العظام (فرانك 1996). وبالفعل تم إخلاء مقابر ملكية فى أبيدوس ترجع إلى ملوك الأسرتين الأولى والثانية وأعيد ترميمها خلال عصرى الأسرتين، الثانية عشرة، والثالثة عشرة (دربير 1999: 112). فى حالة واحدة على الأقل تعرضت المحتويات الدفنية لتغيير أيديولوجى وميثولوجى، ففى عصر الأسرة الثانية عشرة عشر على مقبرة أحد ملوك الأسرة الأولى وهو الملك دجير، وزعم ملوك الأسرة الثانية عشرة أنها المدفن الحقيقى لأوزوريس، وهو الإله الذى كان قد برز مؤخراً كرب للموت والآخرة (ليهى 1989، دربير 1999، دربير وآخرون 2000)، فتحولت تلك المقبرة إلى مركز رئيسى للاحتفالات الدينية والأعياد ومقصد الحجاج والزائرين (ارجع إلى ما سبق).

أما على المستوى الشعبى، فقد سعى الأفراد إلى التعرف على مقابر أسلافهم وإهداء مكونات نذرية إلى مقابر الشخصيات المبرزة منهم من أواخر المملكة القديمة حتى عصرهم (2544 - 2260 ق.م) (فرانك 1994، سيديلماير 2001، ريتشاردز 2002).

تلك الميول والاهتمامات بالقيام بزيارات سياحية إلى الدفنات المشهورة والآثار القديمة، واستعادة مقابر أو محتوياتها، والاحتفالات بالمدافن العتيقة العائدة للأسلاف، استمرت وامتدت حتى عصر المملكة المصرية الحديثة (حوالى 1570 - 1070 ق.م) وما بعدها، ووصل إلى ذروته فى المرحلة المتأخرة من عهود ملوك النوبة وملوك الساويين (767 - 625 ق.م).

عبر كل تلك الأحقاب الزمنية، بقى اهتمام الباحثين مركزاً على الدوام على آثار نسبة ضئيلة من سكان مصر، أى آثار الملوك والصفوة، أصحاب المنشآت الكبيرة المبهرة تشييداً وزينة وذات أسطح خارجية مصورة ومدونة، تربط حياتهم وأحداثها بالمعتقدات الدينية.

بصورة آلية تركز الاهتمام على الآثار المبهرة للبصر (ارجع إلى موريس 1994 - a) وأهمل المدافن البسيطة الخاصة بغالبية السكان - تلك الدفنات التى كانت توضع مباشرة فى حفر الرمال، أو داخل أقبية بسيطة متواضعة تعلوها منشآت نذرية صغيرة، فتمر عليها الأبصار دون أن تسترعى انتباها. وبالآلية السابقة ذاتها، تم تجاوز كل دفنات النساء من غير البيوت الملكية، فمعظم مقابر الصفوة، كانت لذوى مناصب عليا حكومية، ولم تكن النساء تتولى أية مناصب عليا.

وهكذا، نجد أن «مشكلة المقبرة» فى مصر - هى حصر الاهتمام البحثى على مقابر الملوك والصفوة وإهمال مقابر الأغلبية ذوى الانتماءات الاجتماعية المختلفة، أى على حساب التعددية الاجتماعية وما تنطوى عليه من دلالات - وهى المشكلة التى بلغ عمرها 4000 عام، مما أفرز افتراضات ونظريات ضيقة حول ردود أفعال وسلوكيات الموت والدفن ودلالاتها فى مصر القديمة.

ومازال الباحثون يركزون جل اهتمامهم على آثار الصفوة حتى فى أحدث وآخر نشرات الأبحاث الدورية (إكرام ودودسون 1998، سبنسر 1982، تايلر 2001). ومازال البحث الميدانى الحقلى يحلم باكتشاف (أو إعادة اكتشاف) مصطبة دفنية مزخرفة بالنقوش والصور، مقبرة منحوتة فى صخور الجبال «بغض النظر عما يجاورها وينتسب لعصرها ذاته» (جدّى 1999: 111).

هكذا، ظل البحث والسعى محصوراً بمدافن الصفوة وحدهم، مع افتراض مواز وغير صحيح بأن البحث عن مقابر ما دون الصفوة لا يمكن إنجازه، كما تدل على ذلك الفقرة التالية:

«لا يمكن دراسة آثار المجتمع الشعبى القديم فى مصر.. أما بالنسبة لآثار الموت والدفن الشعبى التى يتم التوصل من خلالها عادة إلى البراهين والأدلة، فإن ذلك أيضاً لم يتسنَ معرفة بعض

جوانبه إلا من خلال آثار الطبقة المتسيدة التى توفرت لها الإمكانيات لإقامة منشآتها الدفنية والجنائزية» (بايتز 1996: 361 - 2).

الانقسام الكبير

أصبح علم الآثار مصدراً للرسومات المصورة التى تسرق وتنهب مجزأة أو ممزقة لتضفى شكلاً على فترات تاريخية معينة كانت تعتمد فى تأريخها على مصادر أخرى غير تلك الصور.

أما الكلمة المدونة، حتى لو كانت نقشاً محفوراً أو على وجه عملة معدنية، فإنها تعد أعلى يداً ولها الأفضلية والأولية على كل العناصر الأخرى (موريس 1994 - a : 15).

لقد عانت أمم أخرى قديمة من ذات «مشكلة المقبرة» التى عانت منها مصر القديمة، ومنها منطقة ما بين النهرين، ونتج عنها انحصار البحث فى العثور على المقابر الملكية ومقابر الصفوة (بوللوك 1999)، وزاد من تعقيدها هناك وجود دول المدن التى شكلت مهاد تلك الحضارة بلغاتها البدائية المدونة التى حظيت بالاهتمام أكثر من الموجودات الأثرية المادية (زتيلر 1996: 81 - 2، مورلاند 2001)، فسببت هى الأخرى صراعاً ما بين علوم الإنسانيات المهتمة بالنصوص والمناهج الاجتماعية الخاصة بدراسة الثقافات القديمة.

ولأن علم المصريات ومولده ارتكز فى بدايته على الجهود المضنية التى بذلت لفض غموض اللغة الهيروغليفية، ثم الجهد الدؤوب الذى تلى فض غموض اللغة لترجمة كثير من النصوص التى عثر عليها (باركنسون 1999)، وقع لسوء الحظ ذلك الانقسام بين علماء المصريات (لغويات) وعلماء الآثار المصرية (آثار مادية)، وترتب على ذلك الانقسام، أن انقسمت دراسات مصر القديمة بين توجهين: علم المصريات (وهو يتعلق بالنصوص، وظروف كتابتها، وما يظهر من

خلالها من معتقدات وأفكار)، وعلم الآثار (ويتعلق بوجه عام بالوسائل التى توصل إلى اكتشاف أماكن النصوص، وكذلك الآثار المادية من قبل التدوين وبعده) (بايتاك 1979: 157، ميسكل 1994: 194).

إلا أن التكامل بين الجانبين، كما يذكر إيان موريس، يتيح ويسمح بإجراء تحليل أكثر دقة للنظم الاجتماعية القديمة، أكثر مما هو متاح عن فترات ما قبل التدوين، فالتكامل بين الجانبين يتيح نسيجاً أقوى من المعارف عن البناء الاجتماعى وقدرات الأفراد (الشخصية) والسلوكيات الدينية والطقسية والعوامل الاقتصادية من خلال المظاهر المادية.

مثل تلك الأبحاث الاجتماعية – الآثارية عن مجتمعات منتجة لنصوص مدونة تسمح باكتشاف وحل المشاكل شديدة الاتصال بعلم الآثار فى كل العصور (موريس 1993، 2000، ارجع أيضاً إلى مورلاند 2001).

بالنسبة لمصر على وجه التخصيص، ظل البحث إلى حد بعيد ذاتياً وفردياً، مع محاولات محدودة للربط ما بين عهود الأسر المصرية الحاكمة فى إطار تاريخ العالم بوجه عام أو إطار مقارن مرجعى (ولدراسة استثناء تلك الظاهرة بحثيا ارجع إلى تريجر 1993، باينز ويوفى 1998، ميسكال 1999، b، 2002). فضلاً عن ذلك، فبالرغم من أن أغلب المعلومات والمعارف والحقائق الآثارية قد تم التوصل إليها من المدافن، وهذا فى الأغلب بسبب الانحياز الموروث للبحث عن مقابر، إلا أن هناك بعض المكتشفات المنهجية التى تمت مؤخراً أدت إلى إدراك أهمية تكامل سلوكيات الموت والدفن فى عصور الأسر زمانا ومكانا، منها على سبيل المثال دراسة كيمب الفريدة لتاريخ مصر وآثارها بالرغم من إغفاله مقابر ما دون الصفوة – لا فى عصر المملكة المتوسطة وحدها ولكن خلال كل

عصور مصر الزمنية (كيمب 1989).

ونتيجة لذلك، ظلت مناطق جبانات مصر غير مدروسة خارج نطاق علم المصريات (ولا حتى فى إطاره)، بالرغم من ثراء علم الآثار وغزارة النصوص واتساع ساحة المعلومات والمعارف وما توفره من اتساع للجانب التنظيرى.

نحن بحاجة فعلية لاكتشاف نطاق السلوكيات الكامل والتصرفات المصرية تجاه الموت، خاصة ما يتصل بطبيعة الأرض والمكون والواقع الاجتماعى، وحل «مشكلة المقبرة» على ضوء الأدلة المستجدة والمناهج البحثية الجديدة، التى تسمح بتمحيص صحة المعارف المتعلقة بالموت عند مضاهاتها بالمعلومات المستمدة من الحقائق الآثارية المادية المرتبطة بالموت، والنصوص، والبراهين المستخلصة من الصور.

وبهذا المنهج، يمكن للآثار المادية الناجمة عن اهتمام المصريين القدماء بالموت أن تنير جوانب التطور الاجتماعى والسياسى والدينى والاقتصادى فى وادى النيل المصرى بوجه عام، وأن تساعد على إثبات وجود طبقة وسطى متطورة فى عصر المملكة المتوسطة.

وبإعطاء أولوية لمسألة سلوكيات الموت، يصبح التناول الواعى للبقايا الآثارية المحور الأهم لفهم ذلك المجتمع سياسياً واقتصادياً. وفى إطار تلك الأولوية، فإن دراسة كل ما يخص الموت بعيداً عن النصوص المدونة (مدونات جنائزية مصاحبة للأكفان)، ونصوص المقابر (التخليدية وهى نصوص توفرت للصفوة)، يتطلب الانتباه والتركيز.. أما المدافن البسيطة لمن هم دون الصفوة التى لا ذكر لها إلا فى سجلات الآثار، فلابد من إدماجها فى التحليل البحثى لمناطق الدفن التى توجد بها مصاحبة لمقابر شهيرة حظيت وحدها بالاهتمام والدراسة.

الموت والمجتمع: الاقتراب من بقايا الموت

الموت حدث مفجع يمثل إشكالية قصوى فى كل الثقافات والمجتمعات وعلى مستوى الأفراد. وهو يثير الانفعال الحاد وتحيطه مفاهيم ثقافية تفرض ممارسات وسلوكيات معينة مرتبطة به، وردة فعل الأحياء تجاه الموت يترتب عليها ممارسات تظهر علاقات القوى، والسلوكيات تجاه الموت تظهر وجهات نظر عقائدية مركبة ومعقدة لجوانب اجتماعية وعلاقات الجماعات ببعضها التى تنتمى إليها تلك الشخصيات وجوانب العلاقات الملائمة كتعبير عنها فى مضمون الموت (بوللوك 1999: 196).

يمكن فهم الدفن، كإجراء نهائى، يخلف مواد نتيجة ممارسة طقوس خاصة بالموت لدى جماعة معينة كحزمة من النظم والارتباطات الرمزية فى مجتمع ما. وفى ستينيات القرن العشرين، زاد التركيز على الجوانب النظرية والمنهجية المرتبطة بالموت، بصفة أولية على يد تيار «علم الآثار الجديد» الذى ظهر فى الستينيات (واطسون وآخرون 1971، بينفورد 1971)، وكان من رواد الموجة الأولى فى بحث سلوكيات الموت وما يرتبط به، براون (1971، 1994)، شابمان ورانديسبرج (1981)، أوشيا (1984، 1996)، ورافلسوت (1988) وارتكزت النماذج الأولى لتحليل الموت على فرضية أن حالة الفرد فى حياته لابد أن تنعكس على مماته. ومن ثم، فإن التفاوت فى ممارسات وإجراءات الدفن إنما يمثل التفاوت فى الأوضاع الاجتماعية (ساكس 1970، بينفورد 1971، براون 1971، شابمان وراندسبرج 1981). وأفرز هذا التنظير نظرية أنثروبولوجية قدم محتواها لنتون (1936) وجود إناف (1965)، وأتم بنفورد صياغتها صياغة واضحة:

يحمل التفاوت فى ممارسات الدفن علاقة مباشرة

بالوضع «الإجمالى» للميت قبل وفاته، من حالة اجتماعية وأدوار وأطوار كان يمارسها، وحقوقه وواجباته والتزاماته، ويعكس أيضا تركيب وحجم الوحدة الاجتماعية التى يقع على عاتقها الالتزام تجاه المتوفى (بينفورد 1971: 17).

لذلك ركزت الدراسات المبكرة على الاختلافات والتباينات الاجتماعية / الاقتصادية، وإلى التركيز على بقايا الموت وما ارتبط به من سلوكيات ومنتجات فى مجتمعات ما قبل التدوين (ما قبل التاريخ).

أما تحليل الموت فى المجتمعات المدونة الأكثر تعقيداً فإن الدراسات التى أجريت حوله نادرة نسبياً (مثل، كروملى 1974، باركر بيرسون 1982، ترينكوس 1984، موريس 1987، لوبى 1991).

وكان من الضرورى الاعتماد على أوجه التشابه الأثنوجرافى لعمل إطار عام لفحص علاقات الجماعات الاجتماعية ببعضها والاختلافات الناجمة عن ممارسات الدفن (ساكس 1970، بينفورد 1971، براون 1971، رافزلوت 1988: 13)، واعتماداً على أوجه التشابه تبلورت نظريات ومبادئ لاقت شبه إجماع فى قبولها بعد عقود من الفحص والتدقيق، وهى:

* المجموعات والسلالات المنحدرة من خط سلالى متصل تحتفظ بمدافن رسمية فى مكان خاص بها (ساكس 1970: 119، جولدشتاين 1980، 1981).

* تتجمع معارف الموت حول مستوى محدد من الجهد المبذول فى الإعداد للدفن حتى إتمامه، وتدل على مستوى محدد من المنزلة الاجتماعية (تينتر 1978: 125، قارن أيضاً رافزلوت 1988: 13).

* زيادة التمايز بين الأفراد فى الدفن يزداد مع تعقد التركيب الاجتماعى (بينفورد 1971، أوشيا 1984: 21).

لقد طرحت فرضيات عديدة فى مباحث الموت منها المباشر ومنها الضمنى، وكانت الفرضية المحورية هى التلازم الكائن بين أنماط الدفن وأنماط الشرائح الاجتماعية بصفة عامة.

ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقاً افتراض أنه كان هناك إيمان بالحياة مرة أخرى بعد الموت (حيث يبعث المرء على المستوى ذاته الذى كان عليه فى حياته الدنيا أو ربما على نحو أفضل). وطرحت فرضيات منهجية عديدة بعد إنجاز التحاليل الإحصائية واختبارها. من أهم الفرضيات أن الجبانة موضع البحث تعد تمثيلاً لكل سكان منطقتها، أو عينة ممثلة للموتى ذاتهم (رافزلوت 1988: 13)، وأنه يمكن فصل مراسم الدفن (ركزت النماذج البحثية على حالة الفرد ومركزه ووضعه)، وأن أجسام الموتى كاملة، ودقة المعلومات عن نوع وكم السلع الموجودة مع الدفنة.

ومن بين أهم المقاييس التى تم الاتفاق عليها لتقييم مكانة فرد، مقياس الجهد الذى تم بذله حتى انتهاء عملية الدفن. وطور ذلك المقياس كل من بينفورد (1971) تينتز (1975)، وتعتمد فكرة الجهد المبذول على مبدأ «يمكن قياس التفاوت فى المكانة الاجتماعية من خلال الجهد الذى يبذل حتى الانتهاء من عملية الدفن» (رافزلوت 1988: 16)، ويمكن تحديد أن الجهد المبذول حتى إتمام الدفن يزداد بزيادة مكانة الفرد المراد دفنه (تينتر 1975، جولدشتاين 1988: 55)، ولذلك، فإن التعرف على مختلف مستويات الجهد المبذول فى الدفنات يسمح بتحديد حجم وعدد المستويات الرأسية من شرائح اجتماعية (بينفورد 1972، تينتر 1975، رافزلوت 1988: 17).

من المتغيرات المهمة أيضا والتى تتطلب فحصاً دقيقاً حجم ونوع إمكانات الدفن، ودرجة تعقد تحنيط الجسد، وطول مراسم وطقوس الدفن (براون 1970، أوشيا 1984، 1995).

وامتد منهج قياس الجهد المبذول ليشمل التحليل الكمى لدرجة ثراء كل دفنة والمحتويات المصاحبة للميت فى مدفنه كانعكاس للجهد الذى بذل فى إعدادها (مثلاً، كنج 1978) ووجود، أو عدم وجود صنوف معينة مثل التماثيل، وكلها مقاييس تعبر عن التمايز الاجتماعى.

أما البعد الذى كان أقل اعتماداً وتعويلاً عليه فهو مكان الدفن، وأكد جولدشتاين أن أفضل وسيلة لتمحيص المعلومات فحص المكون المكانى للدفنة، وما يمكن استنتاجه من مساحات الدفن وتقسيماتها (جولدشتاين 1980: 57، ارجع أيضا إلى جريير 1979، بيك 1995، أشمور وناب 1999، والشرح التالى).

وأخيراً، من المقاييس الهامة التى لابد أن تحظى بالاهتمام، الحالة الصحية العامة التى كان عليها الميت قبل دفنه وأثناء حياته، فهى تحمل دلالة على نمط التغذية وأنواع المأكولات كدلالة على مستوى اجتماعى معين (شايمان وراندسبرج 1981، باينتر 1989)، وهى العنصر الدال على الحالة الاقتصادية للميت (بكسترا 1976، بالكوفيتش 1980)، فالأفراد من الأثرياء الذين كانوا يحيون حياة مترفة منعمة كانوا يتناولون أصنافاً كثيرة من الأطعمة (بما فيها اللحوم وهى أكثر الأغذية تكلفة) ويحصلون على عناية طبية جيدة، مما ينعكس على حالتهم الصحية فى حياتهم وعلى حالة أجسادهم بعد الموت، وعنصر الحالة الصحية مع المؤشرات السابقة يمكن أن يكون صورة عن التفاوت بين الأفراد فى الحياة والممات (ويلكنسن ونوريللى 1981، بكسترا، وشارلز 1999، بيكر 1997).

جوانب نقدية

ظهرت انتقادات عديدة لاستخدام معارف الموت للاستدلال على الجوانب الاجتماعية للأحياء على المستوى النظرى والمنهجى، خاصة بعد

تطور النماذج الإحصائية ومناهج ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

أول التوجهات النقدية، استخدام البيانات الاثنوجرافية لإثبات أن العلاقة المباشرة بين المحتويات السلعية فى المقابر وحالة الميت فى حياته الدنيا ليست صحيحة على الدوام، ولا أن الدفن مقترن على الدوام بالإيمان بالحياة الأخرى (يوكو 1969: 263 – 5).

وعلق الاثنوجرافيون على ذلك بأن تعقيد طقوس الدفن غير المادية – وهى غير متاحة للأثاريين – قد تكون أكثر أهمية فى تمييز حالة الميت الاجتماعية من التفاصيل المادية لعملية الدفن (ليتشى 1977، ارجع إلى رايت 1982: 44).

ودفعوا بإمكان تزييف الطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الميت أثناء عملية الدفن، أى : «قد يعامل الناس بعد موتهم وأثناء دفنهم على أنهم ينتمون لطبقة اجتماعية لم يكونوا منها أثناء حياتهم» (ارجع أيضا إلى هودر 1980: 168، بورديو 1979، حيدنز 1984، باركر بيرسون 1981).

وآخر التوجهات النقدية، كانت تساؤلات عما إذا كان هناك أى ارتباط مباشر على إطلاقه بين إجراءات الدفن والحالة الاجتماعية، فدفنة معينة من الممكن أن تكون نتاج اختيارات عديدة ناتجة عن اجتماع عناصر مختلفة، مثل: الأصل، والقرابة، والمصاهرة، وجنس الميت، وسنه وسبب موته، ودرجة الثراء والحالة الاجتماعية. (أرنولد 1980)، وهناك أيضاً احتمال أن «التفاوت فى الجهد المبذول فى طقوس وإجراءات الدفن من الممكن أن يحدث بين أفراد لا يختلفون بل يتساوون فى المكانة الاجتماعية» (براون 1981: 411).

أما الإجراءات الإحصائية للمقابر ومحتوياتها، فمن الضرورى افتراض ثبات السكان (دى أرنولد 1980: 107). وهو افتراض لا يقر أغلب الباحثين بمعقوليته:

غالبًا ما تمثل مناطق الدفن عمق زمنى كبير.. وما يمكن أن نفسره على أنه مراتب اجتماعية مختلفة قد لا يكون إلا انعكاسا لتغيرات فى سلوكيات الدفن عبر الزمن. وهو ما يتسبب فى تشوه التنميط وانحرافه (جولد شتاين 1981: 56 – 7).

[وهذه الحقيقة] تطرح مشكلة قدرتنا على التمييز بين التغيرات التى تتم على مدى الزمن والتغيرات المتزامنة (موريس 1987: 117).

وهناك اعتبار آخر على غاية الأهمية وهو تأثير المتغيرات الطبيعية والثقافية على سجلات الحصر المتعلقة بالموت (شيفر 1976، جولد 1980، موريس 1987: 117).

فتفاوت قدرة مكونات الدفن على البقاء، وإمكانات الدفن، وأنواع السلع، قد تشوش وتبدل مكانة الميت كما يقدرها عالم الآثار، وكذلك تفاوت قدرات الهياكل العظمية على البقاء والصمود، مما يحرف التمثيل الديموجرافى للسكان، فعظام الأطفال والصبية لا تصمد كالبالغين. وإعادة استخدام المقبرة – من قبل المجتمع أو المجموعة التى أوجدتها أو من يليهم من جماعات فى أزمنة لاحقة – من الممكن أن يتسبب فى تشويه معالم دفنة الفرد الذى دفن بها أولاً.

وعند البحث فى مدافن عصر من عصور التدوين، يواجه الآثارى مشكلة عدم اليقين التدوينى، فالمعلومات الكاملة الصحيحة ليست هى المدونة على الدوام.

جوانب محلية

وعلى ضوء هذه المشاكل التى لا يمكن إنكارها، لماذا نهتم بالتدقيق على آثار الموت والمعتقدات والطقوس المرتبطة به؟

وكان رد براون على ذلك أن جوانب معينة فى تحليل كل ما يرتبط بالموت هى جوانب صحيحة بالرغم من أوجه النقد السابقة، وتحديداً،

أن التعقيد والتركيب الاقتصادى والسياسى للمجتمع له تأثير مباشر على مدى تعقد وتركيب طقوس المجتمع تجاه الموت، وأن معالجة الجثامين قبل الدفن تشكل حتماً عملا يستهلك ويستغرق زمناً، ومجهوداً، وتسخير إمكانات وموارد لتحقيق النتيجة المستهدفة (براون 1995)، وعند تناول كل ما يتعلق بالموت فى منطقة محلية معينة، تصبح الجبانات والمدافن هى الوحدات الخاضعة للبحث التحليلى، مع الوضع فى الاعتبار الظرفين، المكانى، والزمانى. والتحاليل الأحدث لمعارف الموت تؤالف ما بين علوم كثيرة ومعارف ومجالات متعددة، مثل علم الآثار، والبيولوجيا، ودراسات النصوص والأيقونات. وقد تم تطوير مثل ذلك التناول على يدى بيك (1995) وأوشيا (1996، ارجع أيضا إلى أشمور وناب 1999، سيلفرمان وسمول 2002)، وهو تناول يؤكد على المواقع والأماكن كوحدات رئيسية فى الدراسة، بعكس ما كان يحدث قبل ذلك من التأكيد على مدفن فى إطار موقع.

إن تناول الموقع كوحدة دراسة يسمح باختبار الفرضيات مقابل بعضها فى تقاطعها وتوازيها (انظر رافزلوت 1988). إن المفهوم النظرى لمنطقة دفن بأنه «أقوى التحام بين المكان والذات والزمن» (فيلدو باسو 1996: 9) - يؤكد على الأنماط فى إطار الجغرافيا الثقافية والمعرفية. كما أن الاهتمام بصفات الجماعات أو الطبقات والأفراد يدعم الاهتمام المعاصر بتحديد النوع (ذكر/أنثى) فى السجلات الآثارية مع عدم تجاهل أن علم آثار الفرد فى المجتمعات القديمة، ليس إلا خيطاً آخر يسهم فى نسج الدراسات الكلية (تشيسون 2001).

ومع أهمية درس المجتمعات القديمة المركبة المدونة ودمج نصوصها واستعمالها فى دراستها، إلا أن لتلك الأداة بعض الاستثناءات (ميسكل 2000، 2002، باينز ولاكوفارا 2002)،

لذلك نجد أن أغلب العصور المصرية بعد التدوين غائبة عن الأدبيات الانثروبولوجية عن الموت وتحليل سلوكياته فى النظم الاجتماعية المختلفة، بالرغم من الاهتمام المصرى القديم، الواضح والشهير، بالإعداد للموت، والعناية بمناطق الجبانات ومناطق الدفن.

هذه الحقيقة الواضحة (تريجر 1979) لاحظها أوكو وأبدى أسفه قائلاً:

إن البراهين والأدلة المستمدة من الطبقات الزمنية فى الجبانات، وتوزع الأهرامات ودلالاتها الاجتماعية والمصاطب.. إلخ تحتاج كلها إلى إعادة فحص وبحث، ولابد أن توضع كلها فى إطار منهجى واسع [فى دراسات الموت] (أوكو 1982: 524).

مهن وحرف الموت فى مصر القديمة

كانت المهن المرتبطة بالموت فى مصر القديمة من المهن الخطيرة بكل المفاهيم. وكان الملوك والصفوة يسخرون جل الموارد فى الإعداد له، لذلك ربطوا ما بين مفاهيم القوة والسلطة والثروة كأسباب ونتائج فى الإعداد له.

وساهم أفراد المجتمع بعمومهم فى صناعة ناتج الدخل القومى لتحقيق هذا الهدف للصفوة، لإنجاز استعداداتهم الفردية للموت على المستوى المحلى الفردى.

وهناك تمايز أوسع للمستويات الاجتماعية / الاقتصادية تتضمن آثار المناطق السكنية الطينية، مثل تلك المساكن التى ترجع إلى عصر المملكة المصرية الحديثة فى موقع تل العمارنة (انظر الفصل الثالث)، ومناطق سكن الصفوة، ومن الدراسات السكنية، فإن حجم ومساحة المسكن يتخذان أدلة على الحالة والمكانة الاجتماعية لصاحب المسكن، مع إضافة متغير آخر هو الأدوات المنزلية (والتى تعد أغرز وأكثر عدداً فى المدافن عنها فى مساكن الأحياء).

وكانت أبحاث رايزنو فى موقع نجع الدير الذى يمثل عصوراً كثيرة (رايزنر 1932)، وأبحاث برونتون فى منطقتى قا والبدارى اللتين توجد بهما دفنات ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات (برونتون 1927) – سبباً فى إثارة التساؤلات عن الموت والاقتصاد، وكلاهما قدم أدلة على وجود تنميط مجتمعى ومجتمعات مركبة، حيث ترجع مقابر نجع الدير إلى المرحلة الانتقالية الأولى وأظهرت وجود مجتمع مركب، اجتماعياً، واقتصاديا، وعرقيا، وظهر ذلك بوضوح من خلال النصوص التى عثر عليها بالموقع (دونهام 1937، سيمسون 1965، بروفارسكى 1980 – 1982، 1990).

واستجابة لإصلاح عدم التوازن بين المعلومات المستنتجة من الجبانات وتلك المستنتجة من مناطق المعيشة، تبين أن نتائج أبحاث رايزنر وبرونتون وغيرهم التى أجروها فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أصبحت لا تساير التطور البحثى وما استجد من معطيات فى النصف الثانى للقرن العشرين، لذلك ظهرت أسباب ملحة فى الثمانينيات والتسعينيات تدعو إلى مراجعة كل المعلومات المتحصل عليها من مناطق الجبانات، وإعادة دراسة مسألة الموت دراسة واعية متعمقة، خاصة تلك التى تعود إلى عصور ما قبل التاريخ (ما قبل التدوين) فى مصر.

أغلب تلك الدراسات تناولت ظاهرة الموت من جانبها الاجتماعى، لتصويب الانحراف فى الدراسات الأنثروبولوجية، بالتركيز على مواقع ترجع إلى عصر تكون الدولة المصرية وما قبله (على سبيل المثال أزتلر 1981، بارد 1988، 1994). وركز الباحثون على التفاوت داخل المواقع ذاتها، باحثين عن شواهد ومظاهر عدم المساواة اجتماعيا وما يتضمنه التفاوت فى درجات الثراء من انعكاسات على إجراءات الدفن وممارسات الموت.

لقد أثبت الباحثون وجود عدم تساوٍ اجتماعى فى مصر فى مراحل مبكرة من تاريخها ترجع إلى عصر البدارى (حوالى 4800 – 4200 ق.م)، (أندرسون 1983)، ووجود مستويات اجتماعية عديدة أمكن تمييزها فى مجتمع ذلك العصر، وراحت تلك المستويات تزداد عدداً حتى وصلت على الأقل إلى خمسة مستويات اجتماعية فى عصر الأسرات المبكرة (3100 – 2750 ق.م) (تريجر 1983).

لذلك نجد أن تعدد مستويات الدفن دعم مفهوم تزايد التمايز الاجتماعى والاقتصادى عما كان عليه قبل ظهور العوامل التى أدت إلى تكون الدولة المصرية الموحدة.

وكما فى أغلب المراحل التاريخية الأخرى، تزود معارف ومعلومات الموت أغلب المهتمين بأدلة آثارية من عصر المملكة المتوسطة، وتم بالفعل توثيق مئات من مواقع الجبانات على طول وادى النيل المصرى (مع نسبة أقل كثيراً فى منطقة الدلتا بسبب عدم توفر عوامل الحفظ الجيد) غير أنه، بالرغم من الملاحظات المتباينة حول مختلف ما نشر (جارستانج 1907، سيمسون 1974، سلاتر 1974، أوكنور 1985)، لم تدرس معلومات ومعارف الموت بشكل منهجى منظم، ولم تناقش فى إطار مفهوم تعددية الهيئات والأشكال والتنظيمات والمستويات الاجتماعية، باستثناء الخروج بملامح عامة مثل وجود مستويات اجتماعية متعددة، كما تبدو من خلال الجداريات المصورة بالمقابر (لاستنج 1997 – b)، وما تحتمه العقيدة الدينية من القيام بالدفن وتجهيز الميت وتزويده بكل ما يلزمه فى الحياة الأخرى (ونيت 1984، كيمب 1989)، وحتمية إيداع محتويات دفنية (بعكس ما يمكن العثور عليه مصادفة فى مناطق السكن والمعيشة، إذ لاحتمية فى ذلك)، وتتوفر تلك البيانات الخاصة بالمقابر أكثر من نظيرتها الخاصة بمناطق السكن والمعيشة، مما

يؤكد أهمية الدراسات الخاصة بالمقابر.

الهدف التالى هو النفاذ البحثى إلى عمق الانعكاسات الاجتماعية/ الاقتصادية التى يمكن استخلاصها من دراسة السلوكيات والممارسات المرتبطة بالموت فى عصر المملكة المتوسطة، على ألا يقتصر التركيز البحثى على الصفوة وحدهم، بل يشمل كل الجماعات والفئات السكانية الممثلة فى منطقة دفن بأجمعها، وبذلك يمكن أن نتوصل إلى إجابات مادية موثقة تجلى مشكلة أو بالأحرى التساؤل الحائر إن كانت قد تكونت طبقة متوسطة فى عصر المملكة المصرية المتوسطة. ومع تكامل ظهور الأدلة البحثية، فإنها تفض أيضا غموض جوانب إنسانية وبشرية وعلمية اجتماعية عن المجتمعات فى عصور ما بعد التدوين.

من الجانب النظرى، يقف التحليل الاجتماعى للمقابر المصرية على أرض صلبة، فمن المزايا المتوفرة عند دراسة مقابر عصور الأسرات المصرية وجود نصوص مدونة ولوحات مصورة، يمكن استخدامها كعناصر ضبط وتصحيح لكثير من المفاهيم النظرية بما عثر عليه من دفنات (ارجع إلى ترنيكوس 1984).

المعتقدات المصرية عن الموت فى عصر المملكة المتوسطة يمكن إدراكها من التعليقات والملاحظات فى المدونات، وفى نقوش التخليد، ونصوص الأكفان، والرسائل، وأذون وايصالات الاستسلام وتداول السلع ومكونات الدفن، والقضايا القانونية الناجمة عن عدم الوفاء بتلك المعاملات، وفى ثنايا النقوش الملكية وبين أسطرها. أما المعلومات المصورة فتشمل الدوافع الخاصة بتزيين المقبرة والمشاهد الخاصة بالعلاقات التى تربط الميت بالآخرين من أبناء مجتمعه فى المقابر والمعابد وصنع التماثيل وعلى اللوحات التذكارية (انظر الفصل الثانى).

وتمدنا تلك المعلومات برؤية وإطلالة أكثر وضوحاً على عالم المصريين فى تلك العصور ومواقفهم ومفاهيمهم عن الموت، كما تظهر عدم أهمية الدراسات الاثنية (العرقية) المتناظرة التى يقوم بها الباحثون عند دراستهم للممارسات المصرية القديمة المتعلقة بالموت، ولا اتخاذ أمثلة منها للتوصل إلى افتراضات غير مدعومة ببراهين فيما يخص العلاقة بين النظام الاجتماعى وما عثر عليه من مقابر ودفنات تعود إلى تلك المرحلة التاريخية.

الموت والحياة الأخرى فى مصر القديمة

أنا المجهز والمستعد... بالتقدمات
أنا قوى بذلك السحر العظيم جداً
داخل جسدى هذا وداخل مكانى..
أنا أعرف أسماء المدن، والناس، والأماكن والمبانى
والبحيرات فى صرح التقدمات الذى أنا به...
سآكل فيه وأتجول فيه
سأحرث فيه وأحصد منه
سأضاجع فيه النساء وسأكون راضياً وأنا به.
(من تعويذة 467، نصوص الأكفان. باركنسون 1991: 136)

كان أهم جانب فى نقد تحليلات الموت أن الدفنات تتضمن بشكل جوهرى الإيمان بالبعث والحياة الأخرى. على أى حال فإن الإيمان المصرى بالبعث مسجل بوضوح فى كل النصوص المصرية، وظاهر بوضوح على مدى ثلاثة آلاف عام. فخلال عصور الأسرات الحاكمة المصرية، كان ينظر للموت على أنه نقطة تحول ودخول إلى حالة جديدة من حالات الروح، وإلى وجود آخر للفرد فى عالم تالٍ يماثل العالم الدنيوى مكاناً وزماناً (كيز 1956، آزمان 1984، 2001، هورننج 1992).

وكان المفهوم أن الحواجز بين العالمين يمكن اختراقها، بمعنى أن عالمى الأحياء والموتى متواصلان بصورة ديناميكية فى الأنشطة والمشاكل اليومية دفاعاً عن ماعت، النظام الكلى للوجود، ضد قوى الفساد والشر والفوضى والدمار، لذلك كان تصميم المقابر يهدف إلى التغلب على فناء الجسد، مع رفض صميم لفهم الموت على أنه نهاية للجسد والوجود البدنى فى المكان والزمان، فذلك هو صميم وجوهر الفوضى الكونية.

لذلك لم تعتبر المقبرة سكناً أبديا للجسد، بل مجرد موضع ارتباط بين عالمى الأحياء والموتى. فيقوم أعضاء الأسرة والعائلة أو من ينوب عنهم بزيارة مقابر أقاربهم لتقديم كل ما يلزم من طعام، وطقوس دينية، والاحتفال بالأعياد والمواسم الدينية فى المقابر وكتابة الرسائل فى المناسبات لأقاربهم الموتى بهدف منع الأرواح الشريرة من الوصول إليهم. تلك الرسائل كانت تنقش على لوحات صخرية ورقائق حجر جيرى، وعلى آنية فخارية، وأشياء أخرى عديدة وتترك بالقرب من متلقى الرسالة. هناك رسالة من امرأة تدعى ديدى موجهة إلى زوجها الميت ويدعى أنتيف، تطلب منه أن يعمل على منع الأشباح والأرواح التى تجلب الأمراض لساكنى بيتها، خاصة خادمتهم وتدعى إميو. كتبت ديدى رسالتها على السطحين، الداخلى والخارجى لإناء من الفخار الأحمر، ومن الواضح أنها تركت ذلك الإناء الرسالة بالقرب من مدفن زوجها (جاردنر وسيث 1928: 7، 22، لوحة 6):

رسالة من ديدى إلى المؤمن أنتيف
ابنة ايو ناخت:
بالنسبة إلى الخادمة إميو المريضة
ألا تستطيع التصدى من أجلها ليلاً ونهاراً لكل من يسبب لها الأذى؟

أو أية امرأة تسبب لها المرض؟
لماذا تجعل عتباتك بعيدة عن متناولنا؟..
كافح من أجلها! قم برعايتها!
أنقذها من كل من يسبب لها ضرا
إن قمت بذلك يعمر بيتك وتصح ذريتك
آمل أيضاً أن يصح سمعك لتصلك رسالتى
(من رسالة ترجع إلى عصر الأسرة 12 موجهة إلى ميت، ترجمة باركنسون 1991: 142).

آمن المصريون القدماء بحتمية الإعداد الجيد لكل من الجسد والقبر لضمان بقاء الجسد فى الحياة الأخرى (أوكنور 1972 – a: 80، دوريا وآخرون 1988، باينز ولاكوفارا 2002).

وبالرغم من اختلاف تفاصيل ودرجة إعداد المقبرة من منطقة محلية إلى أخرى، إلا أن الإعداد الجيد بقدر الاستطاعة كان حتمياً بعكس ما كان يحدث فى منطقة ما بين النهرين (بوللوك 1999) وما بين الأميريكتين (تشيز وتشيز 1992)، حيث كانت ممارسة الدفن الرسمية الدينية تتفاوت من وقت لآخر ومن عصر لغيره فى الطريقة والوسيلة. ولحماية جسد الميت إيماناً بالبعث سعى كل مصرى إلى إتقان عملية دفنه، فاستعانوا بأفضل النماذج فى كل عمليات وخطوات الإعداد. تلك النماذج وصلت إلينا من أساطير عصر المملكة المصرية القديمة وما بعدها، ومن النصوص الأدبية، بل ومن البرديات الطبية القديمة التى ضمت خليطاً من الخطوات العملية الإجرائية والممارسات الطقسية السحرية، كل تلك المصادر دعمت فكرنا وفهمنا عن موقف المصريين من الموت.

كشفت تلك النصوص أيضاً مواقف المصريين من السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية، واستعراض تلك السلطة كنوع من

التعبير عن الوضع الاجتماعى أو السياسى، أو كليهما.

من الممكن أيضا إدراك المفاهيم المصرية للقيمة النسبية للمواد الخام التى كانوا يعرفون مصادرها ويحصلون عليها (هاريس 1961، أوفريه، أندرسون 1989، 1993، ريتشاردز 1997) والحرف المختلفة والسلع والأدوات والأثاث (جانس 1975 a، b، ميسيكل 2000) ومثل تلك المفاهيم للقيم النسبية إنما تؤسس رابطاً آمنًا ووثيقًا بين المجتمع والموت، وسلع الدفن أكثر منه فى مجتمعات أمية أخرى.

لم تنص ولم تحتوِ نصوص المملكة المتوسطة (باركنسون 1997، ليشتهايم 1973) على أية ميزات أخلاقية أو دينية للفقر والفقراء فى العالم الآخر، مما دفع كثيرين إلى تزييف متعمد لوضعهم وحالتهم الاجتماعية والاقتصادية عند الدفن (وكان ذلك أحد أوجه النقد العامة لاستخدام تحليل ظاهرة الموت ونصوصه ومضامينه). فضلاً عن ذلك، حين تذكر النقوش مهنة أو لقباً وظيفياً حكومياً للميت صاحب المقبرة، يعد ذلك أحد الوسائل المقارنة للحالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال معرفة علاقة صاحب المقبرة بالإدارة المركزية للدولة.

وبالرغم من قلة عدد من كانوا يحملون ألقاباً وظيفية مقارنة بمجمل عدد السكان، وفى الغالب لم تكن لها علاقة بالأنشطة الفعلية للسكان (باير 1960، كيرك 1984، 1990، جراجيتسكى 2001)، إلا أنها إحدى وسائل بيان نماذج من التفاعلات الاجتماعية وآليات الوصول إلى مصادر الثروة.

وصحب تلك المزايا النظرية المختلفة عند دراسة سلوكيات الموت المصرية ميزتان منهجيتان أخريان على غاية عظيمة من الأهمية، وهما خاصتان: بالحفظ، والزمن.

ففى أعلى وادى النيل المصرى (الجنوب)، كان المصريون يدفنون موتاهم فى الوديان الصحراوية والتلال المحيطة بها، وهو الخلاء

الذى ارتبط فى أذهانهم بالعدم والموت. وارتبطت الصحراء الغربية على الأخص بالموت، لكونها الجهة التى تغرب فيها الشمس كل يوم، وكانت التلال الغربية البوابة المفضية إلى العالم الآخر. وتوازى مع تلك المفاهيم الأسطورية رغبة عملية محضة (وربما كانت الأشد إلزاماً) بالحفاظ على الرقعة القابلة للزراعة فى السهول النهرية الفيضية التى يغمرها ماء النيل كل عام، وكانت رقعة ومساحة محدودة. أما المكون الصحراوى، فقد وفر وسيلة ممتازة للحفظ وبقاء أغلب محتويات الدفن حتى عصرنا هذا. لم يشمل الحفظ فقط مكونات الدفن والسلع المصاحبة بل شمل أيضا أجساد الموتى والمكونات الحيوانية والنباتية المصاحبة للميت.

عدا ذلك، كان الدفن فى الوديان الصحراوية يتيح وجود فصل مساحى ومكانى بعيد عن أماكن التجمعات السكنية، وحتى القرن الماضى (العشرين)، أدى ذلك الفصل إلى منع زحف وطغيان المنشآت الحديثة على مناطق المقابر. وكانت أماكن الدفن فى القرون الوسطى، والمقابر الإسلامية الحديثة تنتقى بعناية، حيث تكون على تخوم الصحراء، بعيداً عن تجاورها مع الجبانات الأثرية المصرية القديمة.

كان وادى النيل الذى يمثل أفضلية مواتية للحياة يحمل هو الآخر مشاكله الخاصة به فيما يخص دفن الموتى. فالاختلافات النوعية، طبيعية وجغرافية بين الدلتا (شمال مصر) والوادى (جنوب مصر) تظهر اختلافاً بيناً فى موائمة كل منهما كمنطقة دفن فى العصور القديمة، فمقابر السهول الصحراوية فى جنوب مصر صمدت بأعداد كبيرة عن مثيلتها التى كانت بالدلتا، وكانت تلك التى بالدلتا كأنها على ظهر سلحفاة تتحرك ببطء بسبب تغيرات التربة فى الدلتا التى كانت تغمرها مياه فيضان النيل بغزارة كل عام. إضافة إلى ذلك،

فإن كل المقابر الأثرية القديمة معرضة الآن لمخاطر جمة بعد بناء السد العالى فى أسوان الذى شيد عام 1960 ميلادية، فمستوى الماء خلف السد أصبح أعلى من أى مستوى كان عليه عبر كل تاريخ النهر، مما يزيد من نسب الرطوبة فى كل وادى النيل وما تحمله من مشاكل زيادة التملح فى المقابر الأثرية. كما أن التطور الحديث والضغط السكانى أديا إلى اتساع معدل استصلاح الأراضى الصحراوية، واتساع رقعة شبكات الطرق، وانتشار التجمعات السكانية فى أماكن صحراوية أدت إلى استخدام طرق رى حديثة، مما كان فى أغلبه على حساب الآثار والمناطق الأثرية القديمة.

أما بالنسبة للمشكلة المنهجية الخاصة بتحديد العمق الزمنى الذى ينتسب إليه ساكنو تلك المدافن، فإن الأنماط المختلفة لصناعة الفخاريات والخزف تتيح رصد مراحل تطورها عبر العصور بشكل مقبول، فعلى سبيل المثال، وعلى مدى عصر المملكة المتوسطة، يمكن تحديد الفرق بين صناعات السيراميك على مدى يصل حتى جيل واحد (بوريو 1981، 1988، دو أرنولد 1988) مما عاون على التمييز بدقة بين قطع متزامنة فى صناعتها وأخرى غير متزامنة. وحين ينعدم وجود تلك العناصرفى مقبرة ما، يصبح تحديد عصرها على غاية عظمى من الصعوبة، ذلك لأن المقابر المصرية البسيطة ظلت تشكل على وجه التقريب نمطاً واحداً وشكلاً ثابتاً لم يتغير على مدى آلاف الأعوام. وتلك الحالات ليست نادرة فى عالم ساكنى القبور، وتشكل تعقيدات فى التوصل إلى ما تمثله تلك المقابر (انظر الفصل الرابع).

ينطوى استعمال ما يستخلص من بيانات ومعلومات مصرية أيضاً على مشاكل نوعية أخرى فيما يختص بالطبيعة الجغرافية الفيزيقية ومضامينها الاجتماعية واحدة من تلك المشاكل، على المستوى النظرى، مدى مشاركة كل قطاعات السكان بثقافة

ومعتقدات الموت التى أشرنا إليها:

فهل كانت تلك الثقافة قاصرة على طبقة الصفوة، ولا يمارس الفقراء أيًا من مضامينها العملية؟ يبدو أن الأقرب للصواب – لو وضعنا فى الاعتبار بساطة التقنية المستخدمة – أن وسائل وطقوس الدفن كانت تمارس من أغلب قطاعات الشعب، ولكن بشكل أبسط فى جانبها المعمارى بين قطاعات الفقراء، فالمقابر السطحية البسيطة لم تكن إلا مجرد دفنات لا تميزها علامات أو منشآت سطحية، فلا يدرك مكانها عدا كونها أكثر عرضة للتلف، بل كانت أيضاً أكثر عرضة للعوامل الطبيعية المدمرة، مثل تأثير التآكل وإغارات الكلاب البرية والثعالب والذئاب على ساكنيها من الموتى.

لقد تركزت الأبحاث المعمارية للمقابر المصرية، كما لوحظ من قبل، على المقابر الفاخرة ذات المعمار المكلف، بسبب انحياز الباحثين والمنقبين للبحث عن المقابر «ذات القيمة» مع غياب البحث المنهجى العلمى عن ظاهرة الموت وانعكاساته على نطاق الشعب المصرى بأجمعه وبكل شرائحه الاجتماعية. كذلك كان لغياب الأنماط المعمارية لدفنات من هم دون الصفوة من الأبحاث على مدى القرنين الأخيرين أثره على سلامة المنهج والعينات الممثلة لتلك الشرائح (ارجع أيضاً إلى باركر بيرسون 1999 حول المناقشة العامة لـ «مشكلة المقبرة» القديمة فى جميع أنحاء العالم).

هناك أمر نظرى آخر يتمثل فى التعقيد والتركيب لسلوكيات الموت، فأحد أهم أوجه النقد على مستوى تحليل ظاهرة الموت بوجه عام كثرة الطقوس وتشابكها على مستويات وارتباطات عديدة محيطة بعملية الدفن – خاصة الطقوس الأخيرة المصاحبة للإسجاء فى المقبرة – وكلها ممارسات لم تترك آثاراً مادية مثل تلك التى يقوم بها الأحياء نيابة عن الميت.

وفى المسألة المصرية، نعلم أن طقوس الدفن نالت نصيباً كبيراً فى عرضها، كما هو ثابت فى المشاهد الكثيرة المصورة وفى مضامين نصوص أدبية مسجلة، وعلى جداريات المقابر، وفى نصوص الموت (آلتن مولت 1975، إلا أنه من النادر العثور على آثار مادية باقية أو متخلفة من ممارسة تلك الطقوس الدفنية (الاستثناء الشهير المعروف ما وجد بمقبرة توت عنخ آمون المنتمى للمملكة الحديثة [كارتر 1923 – 33؛ ريفز 1990]).

أمر آخر هام يتعلق بسلوكيات الموت فى مصر القديمة على صلة وثيقة بالحالة الاقتصادية للميت أو أقاربه الذين يقومون بمهامهم تجاه الميت ذكرا كان أو أنثى، وهو الوقف الذى كان لابد أن يوقف لتخصيص عوائده لخدمة مدفن ومقام الميت، ويتضمن ذلك تحديد حصة من الدخل أو الثروة، وكان فى الأغلب عائد قطعة أو مساحة معينة من الأرض الزراعية تخصص للإنفاق على كاهن يقوم بالإنابة عن الميت وأهله بتقديم النذور والتقدمات. وباستثناءات محدودة جداً [مثل العقود التى انتشرت فى عصر الأسرة 12 مثل عقد حابى جيفاى فى منطقة أسيوط [سبالينجر 1985]، لم يتم التوصل إلى تفاصيل تلك الاتفاقات بين من هم دون الصفوة ورجال الدين، إلا أنها كانت مرتبطة مباشرة بالقيمة الكلية المنفقة على دفن الفرد حتى اكتماله وما يمكن إنفاقه بعد الدفن على المقبرة على مدى زمنى طويل (قارن بـ«ميتكالف» 1992).

ويتصل بالأمر ذاته، احتمال وجود وسائل أخرى للتعبير عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية بطرق ووسائل مختلفة إلا أنها كانت مقبولة من الجميع. فقد آمن المصريون القدماء أن الأثاث والسلع النفيسة والثمينة المصاحبة للمدفون لا تقل أهمية عن إنشاء مقبرة فخمة واسعة (ريتشاردز 1997)، ومن المحتمل جداً أن ذلك كان يتم إعداده وتجهيزه

على مدى زمنى طويل أثناء حياة الفرد، على عكس ما يحتاجه إنشاء مقبرة فخمة من مبالغ باهظة لتشييد مقبرة جيدة، وكان ذلك يتيح حلاً مثالياً متعارفاً عليه ومقبولاً اجتماعياً من جميع المصريين من أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة الدنيا من سكان مصر القدماء.

الأمر الثالث هو السعى لترقية المستوى الاجتماعى الاقتصادى بعد الموت: فقد سعى المصرى لتحسين وضعه بعد الموت بزيادة الإنفاق على خدمة مقبرته بعد موته بسخاء يفوق معدل إنفاقه اليومى المعتاد فى حياته. ويؤدى ذلك إلى قدر معين من ترقية مستواه الاجتماعى/الاقتصادى نتيجة لتلك المبالغة التى تهدف إلى إدخاله ضمن مستوى أفضل فى العالم الآخر. نتيجة لذلك، يصعب أحياناً تحديد الطبقة الاجتماعية/ الاقتصادية التى ينتمى إليها الميت، وقد بحث بوللوك انعكاسات الظاهرة فى منطقة ما بين النهرين (1983، 1999)، أما فى مصر، فإن أثر تلك الظاهرة أقل وطأة فى البحث العلمى، وذلك لأن كل فئات المجتمع، بما فيها الصفوة، كانوا يلجأون إلى ذلك التحايل. لذلك تبقى العلاقة النسبية بين المستويات المختلفة قائمة دون خلل يذكر إن لم يمكن التعرف على المستويات الواقعية ذاتها.

هموم منهجية

ربما تعد المشاكل المنهجية الموروثة فى التاريخ المصرى أكثر أهمية وخطورة من المشاكل النظرية التى سبق حصرها، من المشاكل ذات الأهمية الخاصة التى ظهرت بدءاً من عصر المملكة المتوسطة فصاعدا مشكلة استراتيجية الأسرة فى موضوع الدفن: أى إعادة فتح المقبرة واستخدامها مرة أخرى من قبل الجماعة أو الأسرة التى شيدت تلك المقبرة، وكان ذلك

يمتد فى بعض الحالات ويتواصل على مدى أجيال متعاقبة. ونتج عن ذلك صعوبة التمييز بين أية مراحل واضحة ودقيقة فى استخدام المقبرة، خاصة مع الرجوع إلى التقارير المبكرة التى وضعها مكتشفو تلك المقابر. فعلماء الآثار من المنقبين من مطلع القرن التاسع عشر الميلادى وبدايات القرن العشرين لم يسجلوا فى وصفهم للكشف وضع ومكان كل هيكل عظمى عثروا عليه فى تلك المقابر العائلية، ولا السلع المصاحبة لكل هيكل فى تلك «المقابر الأسرية»، وأدى ذلك إلى ضرورة اللجوء إلى تناول وفحص التنظيمات الاجتماعية على أسس من «المجموعات» الأسرية وهو منهج مكافئ ومواز فى الأهمية لفحص الأفراد، بل بديل أكثر أهمية وأعلى قيمة (كيمب 1989: 11)، فى تقييم المجموعات العائلية مع تطبيق ذات المنهج على أعداد كبيرة من المدافن والجبانات، لإعادة بناء حركة وسلوكيات كل من قاموا بأدوار فى مناطق الدفن.

لقد لاحظ كثير من الباحثين أن المجموع الكلى للمقابر المكتشفة حتى الآن لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من العدد الإجمالى للسكان الذين شيدوا تلك المقابر (أوكنور 1972: 81 – 3، بوتزر 1976: 76 – 80، باينز ولاكوفارا 2002)، كما لم تكن المقابر المصرية المكتشفة ممثلة للتوزيع الجغرافى للسكان، والمعلومات والبيانات التى نشرت حتى الآن لم تسجل إلا أعداداً ضئيلة جداً من الأطفال والصبية، ومن أول وهلة نكتشف انخفاضاً شديداً فى النسبة المئوية لصغار الإناث ما دون البلوغ، وأن ذلك يرتبط بنماذج متباينة من التخلص من جثث الموتى لمن هم دون سن النضج.

لقد اكتشف بترى دفنات لأطفال حديثى الولادة وأطفال صغار السن تحت أرضية البيوت القديمة أثناء أعمال التنقيب التى أجراها

فى القرن التاسع عشر فى موقع المدينة القديمة المنتمية للمملكة المتوسطة فى اللاهون بالفيوم، ولم يصدق أن المصريين القدماء يمكن أن يقوموا بتلك السلوكيات «الهمجية»، وفسر تلك الدفنات أنها تعود إلى سكان أجانب غير مصريين كانوا يقيمون بتلك البيوت فى ذلك الجانب من المدينة. وأكدت تنقيبات أخرى فى مناطق ترجع إلى عصر المرحلة الانتقالية الأولى وإلى عصر المملكة المتوسطة أن الموتى من الأطفال حديثى الولادة وصغار السن كانوا يدفنون بتلك الوسيلة فى تلك العصور.

وكانت تلك الدفنات تتم أسفل أرضيات البيوت، أو فى آنية فخارية كبيرة وتحت أركان الغرف الأقل استعمالاً من البيت، أو غير المستغلة (فون بيلحرم 1996: 81 – 3، بيكر 1997، آدامز 1998، ڤجنر 1999، بيكر 2001).

ويحتمل أن هذا الاستثناء فى دفن من هم دون سن البلوغ بتلك الوسيلة دون طقوس دفن شرعية فى مقابر يرتبط بمفهوم اكتمال واكتساب الشخصية المعنوية. أى لم يكن من الضرورى دفن «من لم تكن له شخصية اعتبارية فى مقابر مكتملى الشخصية، أى أن من لم يصل إلى سن البلوغ لا كينونة له (قارن ذلك بما سجله ميكسل 1999: 135 عن المملكة الحديثة).

وتعد مسألة تمثيل البالغين هى الأخرى من المشاكل الأكثر تعقيداً، فكما شرحنا آنفا، وبالتسليم بأن هناك عدم تناسب بين عدد الدفنات التى عثر عليها والعدد الكلى للسكان فى كل مرحلة تاريخية، وبناء على ذلك افترض بعض الباحثين أن الدفن الدينى الطقسى لم يكن يجرى ويتم إلا لعدد قليل من السكان فى تلك العصور (باينز 1995).

ولكن، لو أخذنا فى الاعتبار بساطة المقابر السطحية وسهولة

بنائها (كانت الجثث تسجى إما مباشرة تحت الرمال أو فى حفر سطحية فى الصحراء)، يصبح من الصعب تخيل عدم خضوع كل المصريين لنوع من أنواع الدفن مهما كانت بساطة تلك الأنواع، خاصة لو وضعنا فى الاعتبار الحتمية الدينية التى تملى ذلك.

لذلك لا يوجد فرق إلا فى معمار المقبرة، فالمقابر الفخمة كانت أسهل فى العثور عليها، أى أن الفرق بين الدفنة الغنية كان فى المعمار، لا فى النوايا والمعتقدات. جعل التعقيد المعمارى المقابر الفارهة والفخمة عرضة للوصول إليها بسهولة بعكس الدفنات السطحية البسيطة الموجودة تحت السطح مباشرة، كما كانت التصميمات المعمارية الظاهرة مصدر جذب للباحثين والمنقبين المبكرين عن الآثار المصرية، الذين لم يهتموا بالدفنات الفقيرة السطحية، ولم يشعر أحد بأية أهمية لفحصها أو تسجيلها فى تقارير وسجلات البحث (مثل بيت 1914). لم تلفت كل الدفنات الفقيرة الانتباه ولم تحظ بأى اهتمام فى ثقافة الآثار المبكرة ولا فى مناطق البحث والتنقيب.

ومما يزيد من تعقيد وصعوبة مشكلة التمثيل السكانى احتمال وجود تقنينات على استخدام أماكن صحراوية فى الدفن الدينى. وتفاصيل القوانين أو القواعد التى تنظم استعمال منطقة دفنية ما غير معروفة إلى حد بعيد (روث 1995)، وتمثل مناطق الدفن الملكية نموذجا واستثناءً فريدا عبر الزمن كاحتكار ملكى مطلق.

استقرت مناطق الجبانات الملكية داخل إطار مجموعة من القيود التى تحجم استعمالها ودخولها، لتأكيد الوضع المتفرد للملك على قمة النظام الاجتماعى ولحماية مقر إقامته النهائى بعد موته، على الأقل على مدى جيل فى أغلب الأحيان.

أما الدفنات غير الملكية، فقد كانت السيطرة عليها من الأمور

المبهمة، مع بعض الاستثناءات المعروفة. فتظهر لوحة ملكية مسجلة ترجع إلى عصر الأسرة 13 عثر عليها فى أبيدوس (راندال ماكايفر وميس 1952: 64، 84 لوحة رقم 29، ليهى 1989)، كما يظهر مسح جديد حالى لمناطق الدفن (الفصل السابع) دليلاً على وجود النظم والتعليمات المحددة للدفن فى مناطق معينة، وربما كانت تلك الحالات استثنائية، خاصة لو وضعنا فى الاعتبار الأهمية الدينية لمنطقة أبيدوس وقداستها، بعد ما ساد الاعتقاد أنها المنطقة التى تضم مدفن أوزوريس إله الموت والعالم الآخر وأن أبيدوس تمثل البوابة التى تفضى إلى العالم الآخر.

على أى حال، لا يمكن حتى الآن حسم مسألة المنع والإباحة على مستوى مختلف الجماعات الاجتماعية والاقتصادية من الدفن فى مناطق معينة.

ويوحى التوزيع المكانى للممارسات الدفنية فى المقابر المحلية أو تلك المنتشرة على مستوى الإقليم بوجود مثل تلك القيود. فى تلك الحالات، كانت الجماعات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا تتخلص من موتاها فى انتشار غير محدد المكان، مما أدى إلى استحالة معرفة أماكنها أو الوصول إليها مع احتمال عدم قدرتها على الصمود عبر الزمن.

ولو أخذنا فى الاعتبار العلاقة بين مساحة القبر وما أنفق على إنشائه لابد أن نضع فى اعتبارنا مجموعة من العناصر المختلفة، فبلا أدنى شك يعد عنصر الجغرافيا الطبيعية (طبيعة التربة) المؤثر الأول على مساحة المقبرة. حيث تلعب كثافة وصلابة مكان الدفن الدور الرئيسى فى تحديد حجم غرف الدفن أو المقبرة ككل.

وتتفاوت تركيبات تلال وادى النيل من الحجر الجيرى إلى الحجر الرملى، وكل منها يتفاوت بدوره بين درجات صلابة وليونة، كذلك

تتفاوت أعماق السهول الصحراوية فى مادتها وكثافتها وتركيبها، فهى فى جنوب مصر من الحصى البلايستوسينى (العصر الحديث)، إلى الطينى ورمال البلايوسين (العصر الحديث الأقرب). لذلك لا يمكن حفر آبار دفن بها إلا إلى عمق محدود يلى السطح مباشرة، بغض النظر عن قوة العمل المتوفرة، فإنشاء غرفة تالية للبئر تتطلب وجود تكوين صلب متماسك للطبقات التى تلى السطح، لذلك لا يمكن تكوين علاقة بين الجهد المبذول ودرجة ثراء صاحب المقبرة.

وهذا التوضيح يتأكد بوجود أو احتمال وجود قواعد منظمة تحكم سعة مقابر النخبة والصفوة فى مراحل معينة من التاريخ المصرى (أليكسانيان 2000).

المشكلة الأخرى التى تواجهنا عند تحليل القيمة المعمارية للمقبرة وتقييمها بقيمة الجهد المبذول فى إنشائها عنصر السطو الذى تتعرض له المدافن، وهو عنصر قديم وحديث فى آن، لقد تعرضت كثير من المقابر المصرية القديمة للسطو عليها مباشرة بعد إتمام الدفن، وكان ذلك يحدث فى حالات كثيرة بالتواطؤ مع حراس المقابر ذاتهم (مثلاً: ارجع إلى لنجلباك 1923: 15، وانظر غيره أيضا).

كان السطو على المقابر من الأنشطة والأفعال المربحة فى كل عصور مصر القديمة، كما هو أيضا فى العصور الحديثة، وتسببت كلها فى تشويه وتقويض الشكل والمحتوى الأصلى للمقابر وعدد المدفونين بها. كان اللصوص القدماء والمحدثين يدركون احتمال وجود غرف سرية بالمقابر، لذلك كانوا يحطمون الحوائط بحثاً عن تلك الغرف حتى إنهم لم يهتموا بإزالة الركام من الآبار والأنفاق. وأدى ذلك بالطبع إلى إزاحة كل شىء عن موضعه الأصلى الذى كان عليه. أما بالنسبة للمحتويات التى تغرى بالسرقة (كما فى جبانات جرجا، انظر الفصل السادس)، فإنه يمكن فى بعض الأحيان إعادة ضبط

ما ترتب عليها عند التحليل: فقدماء اللصوص كانوا يسعون على الدوام إلى سرقة مواد معينة مثل الذهب والمعادن التى يمكن إعادة تداولها فى عجلة الاقتصاد المصرى (بوريو 1991 – a)، ولا يهتمون بالمحتويات التى لا تمثل قيمة سوقية مثل الفخار، ولفائف البردى والخزف الملون والأحجار شبه الكريمة. أما ما ترتب على النهب الحديث للآثار وسرقته، فلا يمكن إعادة ضبط أى تحليل، فسوق الآثار من بداية القرن الثامن عشر الميلادى خلق مستوى غير مسبوق من الولع بكل ما هو مصرى قديم، حتى الآنية الفخارية غير المتميزة أو عقود الخزف الملون.

فى حالات كثيرة، أدى ذلك الطلب المسعور إلى هدم كامل لمقابر، ولم تنج الدفنات الفقيرة البسيطة من التدمير، فى حالات كثيرة لم يكن الباحث يجد إلا فراغ المقبرة وبعض خليط من عظام لأفراد مختلفين.

وهناك تشويه آخر لا يمكن تجنبه أو إصلاحه عند شمول التحليل على مقابر قديمة مسجلة فى قرون الكشوف المبكرة، وهو تشويه ناجم عن عدم دقة التسجيل الذى وضعه مكتشف المقبرة فأحياناً لم تسجل كل المحتويات أو اقتصرت على تسجيل أشياء معينة تحظى باهتمام المكتشف. وأغلب المكتشفين المبكرين الذين عملوا فى مصر اهتموا فقط بتسجيل المقابر الفخمة أو الكاملة وحتى وصفهم لتلك المقابر لم يكن دائماً كاملاً وتاماً، وفى الغالب كانوا يتجاهلون تحديد الانتماء الطبقى، والمحتويات وكمياتها وأنواعها، حتى الخرائط التخطيطية التى وضعوها للجبانات التى عملوا بها، نادرة، وموضع تشكك فى دقتها، وإن وجد بعضها، نجد أنها كانت فى الأغلب موضوعة لبيان موضع المدافن ذات المعمار والمحتوى، وأثر ذلك كله بالطبع على إمكانية فهم وتحديد العلاقة بين الأماكن فى الجبانات

والمدافن فى كل منها وعلاقتها بالطبيعة الجغرافية لكل منطقة، وبين التركيبات الاجتماعية وكل العناصر السابقة.

ومع وجود كل تلك المعوقات، لماذا نستمر فى محاولة تحليل بيانات الموت من خلال الجبانات المصرية؟

أولاً، تظل الحقائق السابقة موجودة: فأغلب البيانات عن أية آثار معمارية، أو مادية، أو نصية لها علاقة بالموت بطبيعتها، ولابد أن تصنف بياناتها بطريقة منهجية. وكذلك أيضاً المصاعب التى ذكرت سابقا موجودة فى مضامين ثقافية ومعرفية عديدة، إلا أنه، فى الحالة المصرية، تخف إلى حد كبير لتعدد مصادر البيانات والمعارف، وأيضا بسبب حالة الحفظ الممتازة للآثار المعمارية ذاتها. وتظهر الدراسات والأبحاث المنهجية المنظمة عن الموت فى مصر القديمة التى بدأت فى سبعينيات القرن العشرين إمكانية إجراء مثل تلك الأبحاث.

وأخيراً، ستوضح الدراسات الأخيرة فى هذا الكتاب أن بعض المشاكل التى ذكرت فيما سبق ليست عقبات حقيقية بأى حال، بل هى فى حقيقة الأمر أقرب إلى مظاهر ترتبت على تأخر إجراء دراسات وأبحاث المقابر المصرية الشعبية القديمة.

رؤية المقابر المصرية من جانبها الاجتماعى
نظرة شاملة على ما سبق

ركزت أغلب دراسات التحليل الاجتماعى للمقابر المصرية على عصور ما قبل التأريخ (ما قبل التدوين) فى الثقافة المصرية القديمة، خاصة عصور نقادة: الأول، والثانى، والثالث (حوالى 4200 – 3100 ق.م) (كايزر 1957)، ويعكس هذا التحيز الاهتمام التقليدى لعلماء الآثار الأنثروبولوجيين بدراسة علاقة التمايز الاجتماعى

والاقتصادى بنشأة الدولة والقانون غير المكتوب وأن من الأفضل ترك العصور التاريخية لعلماء الآثار وحدهم، وقد ظهر هذا التفريق بوضوح فى الدراسات والأبحاث التى أجريت على منطقة ما بين النهرين وعلى منطقة اليونان القديمة (يوفى 1979، تريجر 1979، 1984، آدمز 1984، موريس 1995)، كما أن كثيراً من المقابر المصرية التى ترجع إلى عصور ما قبل التدوين مقابر كبيرة وواسعة جداً واحتفظت بحالتها التى أنشئت عليها حتى اكتشافها من مائة عام مضت، مما أغرى الباحثين بإخضاعها للبحث والتحليل.

محور تلك الأبحاث تركز على وضوح عدم التساوى الاجتماعى وازدياد حدة التراتب الاجتماعى وعلاقة ذلك بنشأة المجتمع المركب الذى أدى فى قمة تطوره إلى نشأة الدولة.

واستخدم الباحثون النموذج المبكر فى تحليل الموت وهو النموذج الذى يرصد التغير فى نطاق موقع كمقياس للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنماذج المختارة للدراسة، إلا أن أغلب الأبحاث أخذت فى اعتبارها ما تفرضه المنطقة أيضاً، ولا توجد أية أدلة نصية مدونة من تلك المراحل المبكرة.

وبحثت أندرسون (1989)، فى دراستها الهامة عن عديد من المقابر التى ترجع إلى عصر البدارى (4800 – 4200 ق.م)، نماذج تربط بين جنس وعمر الميت، وسعة القبر وحالته، وكميات وأنواع المحتويات الدفنية والمحتويات المصاحبة للدفن. وأثبتت عدم ثبات كم ونوع سلع المقبرة، مما يشير إلى وجود طبقتين اجتماعيتين فى تلك المرحلة، وذلك على عكس وجهات النظر السابقة على دراستها والتى ذهبت إلى أن ذلك المجتمع كان بسيطاً بلا تمايز طبقى أو تراتب اجتماعى (جاردنر 1935).

أما سلسلة الدراسات التى أجرتها بارد (1985، 1987، 1988،

1989، 1994) فقد تركزت على عصور نقادة: الأول، والثانى، والثالث (4200 – 3100 ق.م)، وفى تحليلها لجبانات نقادة الأولى حتى الثالثة فى أرمنت بجنوب مصر (1988)، استخدمت إحصاءات وصفية وتحليلات عنقودية، تعتمد على عدد الآنية المزخرفة وغير المزخرفة بالمقابر، والعدد الكلى للأوانى الخزفية المستجلبة من خارج الإقليم، وحجم المقبرة وسعتها، ووجود عناصر فريدة أو ثمينة من عدمه.

واعتماداً على نتائج التحليل العنقودى، لم تتعرف إلا على وجود مستويين اجتماعيين فى أرمنت على مدى العصور الثلاث، وافترضت أن عدم وجود تعقيد وتراتب اجتماعى إنما يعكس طبيعة ذلك المجتمع فى تلك العصور وهو مجتمع قرية زراعية صغيرة، حيث لا يتوقع وجود تفاوتات اجتماعية ملحوظة أو ذات شأن.

وهذه الحقيقة تلقى الضوء على مسألة هامة لابد وأن توضع فى الاعتبار عند تحليل بيانات ومعارف الموت، ومن المؤسف أنها استخدمت فقط أنواع وكميات الآنية الخزفية كمقياس فى دراستها العنقودية. وبالرغم من إدراكنا أن الأصناف الأخرى من محتويات الدفن توجد بأعداد قليلة (ومنها الأشياء الفريدة)، مما يجعلها أقل جاذبية فى الاستخدام الاحصائى، إلا أن وجودها أو عدمه أكثر دلالة من الآنية الخزفية التى كانت تعد من الصناعات المحلية الرخيصة المتاحة والمتوفرة للجميع.

وركزت أبحاث بارد التى أجرتها فى موسمى 1989، 1995 أيضا على عصور نقادة بالتحليل المكانى للدفنات المنتمية إلى عصور نقادة فى جنوب مصر. كان هدفها المحدد من تلك الدراسات تقييم معارف الموت كبرهان على نشوء تطور اجتماعى مركب أدى إلى تكوين الدولة، وربطت بين نتائج التحليل العنقودى الإحصائى (الذى اعتمد على أعداد الآنية الفخارية المزخرفة والغير مزخرفة وأعداد الأوانى

الحجرية المصنوعة من أحجار صلبة أو رخوة) وعلاقة ذلك بسعة المقبرة.

اعتماداً على ذلك التحليل، استنتجت أن التركيب والتعقيد الاجتماعى قد ازداد فى عصر نقادة الأول (مجتمع مزدوج الطبقة)، حتى نقادة الثانى (أربع طبقات اجتماعية أو مستويات) بارد 1989: 235، 241)، مما يوحى بتكون طبقة من صفوة الإداريين والقياديين. كما افترضت أن التضاؤل غير المتوقع والمفاجئ فى عدد المستويات الاجتماعية فى عصر نقادة الثالث إنما يشير إلى صعوبات اقتصادية مرت بها البلاد وتعثر التجارة بسبب اضطرابات أو حروب أدت إلى سيادة حالة من الفوضى، ومن قلب تلك الفوضى نهضت دولة مصر الموحدة (بارد 1989: 245). كما استنتجت أن صعود ونشوء الدولة المصرية يتفق مع نموذج إيرل الزمنى لتطور الدولة (إيرل 1984)، على عكس ما ذهب إليه أصحاب النموذج «المتدرج». ولكن، من المحتمل جداً (كما أقرت هى بذلك) أن قلة وندرة مناطق الجبانات المنسوبة إلى عصر نقادة الثالث قد يكون بسبب نقل مناطق الدفن إلى أماكن أخرى. واستعرضت بارد فى آخر أبحاثها الحديثة مختلف المناطق التى يحتمل وجود جبانات بها، وأكدت على أهمية عدم اتخاذ منطقة دفن مفردة كتمثيل للمجتمع المصرى فى ذلك العصر، بل توضع كل جبانة فى إطار المنطقة التى توجد بها وما يمثله أصحابها من نفوذ (بارد 1994).

كما استخدم آتزلر (1981) معلومات المدافن التى ترجع إلى عصور نقادة لتتبع ما حدث من تطور اقتصادى وسياسى فى عصور ما قبل الأسرات. وتعرف على ثلاثة أصناف من المقابر طبقاً لأعداد وأنواع المحتويات بكل مقبرة، وأبعاد وسعة التركيب المعمارى لكل مقبرة، واستنتج وجود مجموعات عائلية ذات نفوذ وراثى يتطابق مع

تصنيف المدافن فى الجبانات، وأن ذلك النفوذ الأسرى ظل من الركائز الأساسية للحياة المصرية، وحتى بعد تطور الشكل السياسى وتحوله إلى المركزية السياسية، ظل النفوذ الأسرى فى القرى والأقاليم يلعب دوره.

وتحدى سيدلماير أن تكون النتائج التى توصل إليها آتزلر صحيحة، بل زاد على ذلك بالتشكيك فى إمكانية الربط بين مظهر الثراء فى المدافن وعلاقته بالفوارق الاجتماعية، فقام بقياس وتقدير توزع الثروة، كما تظهر من خلال الدفنات فى منطقة أرمنت فى جبانات عصور ما قبل الأسرات، وطرخان، وطره من خلال أعداد الآنية فى كل مقبرة. ولم يخرج بنتائج تصلح لتقسيم سكان المدافن إلى طبقات اجتماعية مختلفة: ففى أرمنت ظلت السلطة ثابتة، أما فى طرخان، فعلى الرغم من أنه رأى مظاهر تفاوت اجتماعى متزايد، إلا أنه لم يقبل فكرة وجود مستويات مختلفة القدرة فى الاستحواذ على مصادر الثروات ورفض سيدلماير أيضاً افتراضات آتزلر فى فرضية التعرف على التفاوت فى مستوى الأسر من خلال المدافن، ولم يؤمن بالبيانات التى تؤيد وجود نماذج أفقية من التباين فى المستويات الاجتماعية واستنتج أن معلومات ومعارف الموت لا تصلح إلا لقياس حالة الرخاء العام من عدمه. وتناول بالشرح والتفسير العديد من المشاكل النظرية والمنهجية التى ذكرناها سابقاً، مضيفاً إليها تلك الملحوظة القيمة من أنه لا يمكن أن تمثل المعلومات المستمدة من منطقة دفن واحدة المجتمع المصرى القديم فى أى عصر. وبالرغم من أن تفسيرات سيدلماير كانت شيقة، إلا أن النتائج التى توصل إليها (ارجع إلى بارد) كانت محدودة بسبب تبنيه للبحث عن عنصر واحد من عناصر المدافن وهو الآنية الخزفية التى كانت فى كل مراحل التاريخ المصرى من أرخص السلع وأكثرها وفرة.

آخر المحاولات البحثية الحديثة قام بها سافاج (1997) على أنماط سلوك الدفن فى عصور ما قبل الأسرات وارتباطها بتطور المجتمع حتى نشأة الدولة، وجمع الأدلة التى تثبت وجود تفاوت اجتماعى واقتصادى، وما فرضه ذلك على المجتمع من تنافس فى تلك المرحلة.

وتبقى هناك محاولات بحثية أخرى لابد من ذكرها لاحتوائها على جوانب اجتماعية لسلوكيات الموت فى مراحل التاريخ المصرى. فقد أجرى تريجر (1983) بحثاً عن مجتمع مصر فى الألف الثالث قبل الميلاد عن الالتزامات الاجتماعية لممارسات الدفن فى عصر الأسرات المبكر (3100 ـ 2700 ق.م) واستنتج وجود خمسة مستويات اجتماعية مختلفة فى جبانات منطقة سقارة. كما حاول قنواتى (1997) تطبيق منهج الجهد المبذول على نماذج من مدافن النبلاء فى المملكة القديمة (2750 ـ 2260 ق.م) إلا أن محاولته تعرضت لانتقادات كثيرة بسبب إشكالية تبنى السلطة الملكية للنبلاء (مارتن ـ باردى 1979)، وأن ذلك البحث كان محدوداً لاقتصاره على أفراد من الصفوة العليا.

وأعادت روث بحث سجلات المنقبين الأوائل لمقابر الصفوة التى اكتشفوها وتنتمى إلى عصر المملكة القديمة فى الجيزة، وتوصلت إلى عمل مقارنة رائعة بين استخدام المساحات فى البيت والمدفن، وألقت الضوء على ما يمكن استنتاجه من أحوال اجتماعية من خلال تحليل معلومات الدفنات (روث 1995).

كما أضافت مكتشفات حواس الحديثة لمدافن عمال المملكة القديمة فى الجيزة بالقرب من الأهرام ثروة من المعلومات عن العلاقات والسلطات الاجتماعية فى تلك الجبانة، وعن الحالة الصحية العامة للعمال والأمراض التى كانت تصيبهم، وتتبع الأسر والعائلات

وحالتها الاجتماعية فى ذلك السجل الأثرى (ليهنر 1997، دافيز وفريدمان 1998، حواس 1999، حواس وليهنر 2000، حسين وآخرون 2003).

كذلك قامت أليكسانيان بإجراء بحث رائع عن المقابر السطحية فى عصر المملكة القديمة وعمارتها وأسلوب تشييدها وأثبتت بالبراهين أن مساحة كل مدفن كانت تخضع لمقدار من الجهد محدد سلفاً، يعكس مستويات اجتماعية / اقتصادية متفاوتة، كما قدمت أيضا ما يشير إلى وجود قوانين ولوائح تحكم استعمال مناطق الدفن، وتفرض قيوداً على المدافن التى تزيد عن حجم محدد، وكان ذلك من خلال نص منقوش ينتمى إلى عصر الأسرة الرابعة سجله مسئول يدعى دب صن، ويذكر فى ذلك النص تعليمات الملك التى يحدد فيها حجم وسعة المقبرة (أليكسانيان 2000).

مرسوم الملك إلى رئيس [كل مشاريع الملك – للتنفيذ]
يلتزم به الناس، القبر – ذراعاً فى الطول، ٥٠ ذراعاً
فى العرض، و – ذراعاً [ارتفاع]...
(ترجمة بريستد 1906 مجلدا 93:1).

وقام كل من أوكنور وكامرين ببحث العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال المدافن السطحية فى كل من المملكتين القديمة والمتوسطة، مركزين على أنماط الزينة (الديكور) واتساع الدفنة والآثار محلية المنشأ فى كل من المملكتين، القديمة والمتوسطة، مع الإشارة إلى ما يمثله كل منها من وضع اجتماعى وحالة مادية، وعلاقة كل منها بشرعية وضع ذلك الفرد فى المجتمع (كامرين 1999، أوكنور، 2000).

ولا يكتمل عرض الأبحاث دون الإشارة إلى بحث رايزنر الذى أجراه فى منطقة نجع الدير، ورايزنر من الباحثين المدققين، وهو

الوحيد الذى سجل مكتشفاته بدقة علمية لا نظير لها. لقد قارن بين نماذج زمانية ومكانية فى منطقة الدفن ترجع إلى عصر المملكة القديمة مقارنا بين اتساع المقبرة والمستوى الاجتماعى لصاحبها، وتوصل إلى أن المبدأ المهيمن على نظم الجبانات فى المدافن الإقليمية هو العلاقات القرابية والعصبية ولا يعتمد بصورة مطلقة على الثروة أو الرتبة الوظيفية (رايزنر 1932).

وألقت أبحاث رايزنر بظلالها على الدراسات الحديثة، ومازالت طريقته المنهجية تمد من أتوا بعده بمعين لا ينضب من المعلومات والبيانات.

وتناول أوكنور المرحلة الانتقالية الأولى ببحث عن أثر تغير عدد السكان على معدلات الموت وحالة الرخاء الكبير للمجتمع المصرى فى تلك المرحلة. واستنتج من بحثه وقوع معدلات دفن عالية جداً فى المنطقة التى أجرى بها البحث وهى جبانات مطهر – الطماينة، وأرجع ذلك إلى مجموعة مركبة من العوامل، ومنها احتمال وقوع كارثة مناخية، وتمزق سياسى وما لازمهما من انحدار وانهيار (أوكنور 1972 – 9 : 94، 1974).

كما قامت سلاتر بفحص النماذج الاجتماعية والاقتصادية الموجودة فى جبانات دندرة المنتمية أيضا إلى المرحلة الانتقالية الأولى (سلاتر 1979)، واستخدمت أسلوبا إحصائيا بسيطا فى تصنيف المدافن طبقًا لدرجة «الرفاهية» النسبية لكل مقبرة، وتوصلت إلى وجود أربعة مستويات اجتماعية / اقتصادية معتمدة على أسلوب ووسيلة حفظ الجسد، والمصنوعات الفنية، وطريقة تشييد المقبرة. وأظهرت الحالات التى بحثتها حدوث انحسار اقتصادى فى منطقة دندرة فى النصف الأول من المرحلة الانتقالية الأولى، ثم زادت الأزمة الاقتصادية واشتدت خلال النصف الثانى من المرحلة

الانتقالية الأولى حتى بدايات عصر المملكة المتوسطة. وتتناقض هذه النتائج مع النتائج التى توصل إليها سيدلماير، فقد استنتج من أبحاثه أن المرحلة الانتقالية الأولى قد شهدت إنفاقاً باذخاً على مراحل الدفن ومراسمه أكثر من أى فترات تالية لها.

قام سيدلماير (1987، 1990) بدراسة كل الجوانب الاقتصادية لمقابر جبانات قاو – مطمار فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى. وحلل قيمة الجهد المبذول فى تشييد المقبرة وإنتاج أثاث كل لحد، واستنتج أن أناس المرحلة الانتقالية الأولى أنفقوا ببذخ على كل مراحل الدفن أكثر مما كان ينفق قبل ذلك العصر وبعده.

واعتماداً على تلك النتائج، افترض وقوع تغيرات عظمى فى البنية الاجتماعية المصرية خلال ذلك العصر، عدا ذلك، قدم سيدلماير صورة بيانية عام 1995 اعتماداً على بيانات مفصلة عن مقابر الطبقة الدنيا، والوسطى فى تلك المنطقة المحلية فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى، مركزاً على مجالات التطور عبر الزمن، والتطور الاجتماعى والإقليمى.

أما الألف الثانى قبل الميلاد، فقد تناولته دراسات قليلة فيما يخص سلوكيات الموت وما يتعلق به من ممارسات، كان أهمها وأقيمها دراسة ميسكل التى حللت درجة ثراء كل دفنة، ونوع المدفون، وعمره، ونوع المقبرة ومعمارها (ميسكل 1994، 1996، 1997، 1999، 2002 Q وb). وكذلك البحث الذى أجراه سترو دويك وسميث عن محتويات المدافن فى عصر المملكة الحديثة (1570 – 1070 ق.م) (سترو دويك وسميث 1989) حاولا فيه تقدير مستويات الجهد المبذولة فى نحت الصخور لإنشاء مقبرة فى عصر الأسرة الثامنة ، إلا أن تلك الدراسة اقتصرت على طبقة النخبة والصفوة دون باقى السكان.

كذلك أجرى بولتز دراسة فى جبانات دراع – أبو النجا فى طيبة وسعى إلى الإحاطة بكافة تفاصيل ومراحل الإعداد للموت حتى الدفن فى موقع واحد (بولتز 1995).

أما جبانات الألف الأول قبل الميلاد وجبانات الألف الأول الميلادى فلم يتم تحليلها من تلك الجوانب، فمن جانب، عانت تلك المقابر من أعمال سطو فادحة، ونهب جائر مخرب أكثر مما عانته مقابرالعصور الأخرى.

لذلك نجد أنه لا توجد دراسات متفهمة ومتعمقة لعمارة الموت فى البدايات المبكرة للألف الثانى قبل الميلاد، خاصة فى عصر المملكة المتوسطة، بالرغم من تلك الموجه من إعادة البحث التى بدأت فى ثمانينيات القرن الميلادى العشرين، وإعادة دراسة مدافن المملكة المتوسطة بما فيها المقابر الملكية ومقابر الصفوة (دى. أرنولد 1988، كايزر 1982، كيمب 1978، فون بيلجريم 1999، سيدلماير تحت الطبع) ومعتقدات وممارسات الدفن (فورمان وميرك 1996، دوريان وآخرون 1988، بوريو 1991، باركنسون 1991).

افتقد ذلك العصر وجود أية دراسات منظمة عن معلومات ودراسات الموت وما يتعلق به من ممارسات ودلالات.

ودعمت نتائج سيدلماير (1988، 1990)، وسلاتر (1974) عن المرحلة الانتقالية الأولى، ونتائج ميسكل عن عصر الرعامسة فى المملكة الحديثة (ميسكل 1992، 1996، 1997، 1999، 2000) احتمال الخروج بنتائج من مدافن عصور التدوين من الجانب الاجتماعى، وذلك بفحص وتحليل نماذج دفينة من عصر المملكة المتوسطة على ضوء حدوث تمايز اجتماعى متسارع مفترض حدوثه فى المرحلة الانتقالية الأولى، لوضع نماذج المملكة المتوسطة فى مكانها الصحيح من المسار الكلى للتاريخ المصرى.

ويساعد المعدل المتزايد لظهور معطيات بحثية جديدة، وتوفر نصوص من عصر المملكة المتوسطة (باركنسون 1991، 1997، 2002) (انظر الفصل الثالث) على تكوين صورة إجمالية عن الاقتصاد الاجتماعى والعلاقات والتشكيلات الاجتماعية، يمكن مقارنتها بالتحليل الآثارى المعمارى ومعرفة مدى تطابقهما.

من خلال الشرح المنهجى السابق، لو كانت هناك طبقة متوسطة مصرية قد تكونت فهل يمكن تمييزها والتعرف عليها من الجبانات المنتمية لعصر المملكة المتوسطة؟

الفصل الخامس
جبانات المملكة المصرية المتوسطة
العقيدة والممارسة

اليوم أصبحت مسناً، انتهى سن الشباب، تفكر فى يوم دفنك، والانتقال إلى نعيم الآخرة (من بردية سنوحى).

كيف كان يرى مصريو المملكة المتوسطة الموت، وكيف كانوا يفكرون فى إعداد أنفسهم للحياة الأخرى، وكيف كانوا يختارون ويعدون أماكن الدفن والجبانات من الناحية الاجتماعية ومن ناحية طبيعة الأرض المختارة لذلك؟

لقد أصبح الإعداد للحياة الأخرى فى كنف أوزوريس فى عصر المملكة المتوسطة متاحاً لقطاعات أوسع من الشعب كانت محرومة منه قبل ذلك، وأصبح من حق الفرد أن يدفن دفناً دينياً طقسياً وكان ذلك أيضاً مقصوراً على الملوك والصفوة. ومن خلال حقهم فى ولوج عالم أوزوريس إله الموت والعالم الآخر، كذلك حقهم فى علاقتهم بالإله الكونى إله الشمس رع، اطمأن المصريون إلى ولوجهم عالم التجدد الأبدى فى الحياة الأخرى.

وتؤكد القصص والنصوص الإهدائية فى تلك الحقبة على أهمية الدفن الجيد الصحيح شرعاً؛ لأن ولوج العالم الآخر بالجسم والاسم يحتاج إلى حفظ جيد للجسد ودرجة معينة من الاحتفاظ بالشخصية وهو ما تقوم به الطقوس، وتنفخ فيه الحياة، فيحيا فى اللحد، ويحتاج

فى حياته تلك إلى كل ما يدعمه من وسائل وأسباب الحياة، كما كان فى عالم الأحياء.

ونص سنوحى المنسوب إلى عصر الأسرة الثانية عشرة يصف أمثل الطرق والوسائل للصفوة عند تجهزهم للموت: من بناء وإعداد المقبرة وتجهيزها بكل ما يلزم من أمتعة واختيار مكان جيد لها، من شاهد سطحى يظهر للعامة إلى غرف الدفن التى ستضم الجسد، والأثاث الجنائزى النفيس، ووسائل حفظ اسم الميت من الضياع أو النسيان، ثم تخصيص أوقاف توجه عوائدها لضمان استمرار العناية بالمدفن وتقديم التقدمات للآلهة، وأفضل الوسائل لحفظ الجسد، والتى تشمل التحنيط بالنسبة للأغنياء، وأخيراً، الدفن بمراسم دينية سخية، من استخدام متخصصين فى طقوس الدفن، وموسيقيين وراقصين وراقصات على رأس الموكب الجنائزى فى الطريق إلى المدفن.

وبالمقارنة بنصوص الأهرام المنتمية للمملكة القديمة وقصر تطبيق ما جاء بها على الملوك وأفراد الصفوة العليا، وجد الباحثون أن نصوص الموت كانت أكثر انتشاراً فى عصر المملكة المتوسطة (كيرك 1996)، كانت نصوص الموت منتشرة على جدران المقابر ومنشآتها السطحية (الأضرحة) ومنقوشة كتابة وتلويناً على المنقولات مثل التوابيت الخشبية وعلى برديات (باينز – تحت الطبع) فى كل أرجاء جبانات مصر، وتضمن تلك النصوص التعاويذ للميت أن يُهدى فى الآخرة إلى الصراط المستقيم عند اجتيازه للرحلة المحفوفة بالمهالك حتى يصل سالماً إلى العالم الآخر مع أمتعته التى كان لها هى الأخرى مفعول سحرى فى تحقيق ذلك.

ويبدو أن الأكفان فى عصر المملكة المتوسطة قد أصبحت أهم عنصر مفرد الذى يحمل كل الرموز بديلا عن أمتعة الدفن. وفى مراحل

لاحقة تم اختزال كل رموز الدفن فى الكفن وحده، ويحتمل أن أحد الأسباب يرجع إلى اليقين السائد بحتمية تعرض المدفن للسرقة.

وحين نذكر الجوانب المعمارية المرتبطة بالموت فى كل مراحل التاريخ المصرى القديم، فلابد أن يرد لأذهاننا اختلاف أحجام مقابر الملوك والصفوة والعامة، وكذلك اختلاف مساحات المناطق التى توجد كل منها بها، ومن بين الصنوف الثلاثة، فإن أكثرها تفردا وثراء، وأكثرها بعداً ونأياً عن مقابر العامة، مقابر الملوك. ففى عصر المملكة المتوسطة، اتخذت مدافن الملوك الشكل الهرمى المعمارى كرمز للموت. كان الشكل الهرمى يثير المخيلة الشمسية وأسطورة أول ما بزغ من سديم الماء الأعظم عند بداية الخلق، كما كان الشكل الهرمى يرسخ الرابط البصرى بالأسلاف من ملوك عصور الأهرامات الكبرى فى الدولة القديمة من الأسرة الثالثة حتى السادسة (ليهنر 1997: 168 – 187). ومع بعض الاستثناءات القليلة، اختار ملوك المملكة المتوسطة أماكن مقابرهم فى شمال مصر، بالقرب من العاصمة القديمة ممفيس، ومن عاصمتهم المشيدة حديثاً، اتج – تاوى «[أمنمحات] عاهل الوجهين، الشمالى والجنوبى» (فرانك 1995).

مجمعات الدفن الملكية

كان أول مجمع دفن ملكى لمصر الموحدة قد شيد فى عهد الأسرة الحادية عشرة وهو قبر منتوحتب فى طيبة من حيث انحدرت أسرته. وشيد المجمع الدفنى على شكل مصاطب تربط بينها ردهات منحدرة، واختار لها موضعاً يتكامل شكلاً مع تلال الضفة الغربية للنيل، فكان لها مظهراً فريداً يوحى بمركزية السلطة وتركزها فى يد الملك. وبانتقال مركز حكم الأسرة الثانية عشرة إلى موضع جديد بالقرب من الفيوم، اختار الملوك التالون أن تكون مجمعاتهم الدفنية قريبة من

أهرامات أسلافهم العظماء، حتى إن ثلاثة من ملوك الأسرة الثانية عشرة شيدوا مقابرهم فى منطقة دهشور، حيث تبدو فى خلفية مدافنهم أهرامات الأسرة الرابعة ومنها هرم سنفرو، وهو إيحاء بصرى يشير إلى انتمائهم لماضى تليد، مما يضفى مزيدا من الشرعية على حكمهم. أما باقى ملوك الأسرة الثانية عشرة فقد اختاروا لمقابرهم مكاناً آخر عند مدخل مدينة الفيوم، وكانت منطقة برية اختيرت لإعمارها فى ذلك العصر، وكان بناء المدافن بها أول أسباب إعمارها (باينز قيد الإعداد).

تبنت مدافن الأسرة الثانية عشرة والمكونات الرئيسة فى مقابر أسلافهم أصحاب المملكة القديمة: شكلاً عاماً هرمياً يحتوى على غرفة دفن للملك وأهرام تابعة وملحقة على شكل مصاطب كمدافن للزوجات وأفراد الأسرة الملكية، وأحاطوا تلك الأهرامات والمعابد الملحقة بها بأسوار فاصلة تحدد المكان الجنائزى الملكى المقدس.. وبالقرب من كل مجمع ملكى جنائزى كانت توجد مقابر الصفوة المشيدة على شكل مصاطب مخصصة لكبار رجال البلاط الملكى ورجال الدولة. ولم يكن نادرا استخدام أحد مقابر المصاطب المعد لأحد كبار رجال الدولة إذا وافت المنية الملك على حين غرة قبل إعداد مقبرته، وكان على رجل الدولة أن يحظى برضى الملك الجديد حتى يسمح له بإقامة مدفن جديد فى حرم المجمعات الملكية. ولم يبقَ إلا أقل القليل فى تلك المجمعات الجنائزية؛ نظراً لتعرضها للسرقة والإغارة على مدى القرون، إلا أن ذلك القليل الذى لم يسرق يظهر أن تلك الدفنات الملكية كانت شديدة الثراء والترف وتميزت بغناها بالمعادن الثمينة والمصنوعات النفيسة، عدا مختلف أنواع الأثاث والأمتعة التى صنعت خصيصاً لصاحبة جثمان الملك.

ومن المحتمل أن تلك المدن الجديدة كانت تنشأ لإيواء الآلاف من

العاملين فى إنشاء تلك المجمعات الهرمية الدفنية، إلا أنه لم يكتشف من تلك المدن حتى الآن فى شمال مصر إلا مدينة واحدة هى مدينة حتب سنوسرت، الملحقة بالمجمع الدفنى لسنوسرت الثانى فى منطقة اللاهون بالفيوم (انظر الفصل الثالث). وهذا المثل يدعم الاحتمال الذى طرحه اتساع منطقة دفن المملكة القديمة فى الجيزة: فقد كانت تلك المنطقة الملكية الدفنية تعد إعادة تمثيل فى شكل مصغر لعالم البلاط الملكى، وبذلك لا تعد تلك المدافن تمثيلاً للشعب المصرى.

لم يكن يسمح ببناء مقابر أخرى فى منطقة المجمع الدفنى الملكى إلا لأحد أفراد الأسرة الملكية أو كبار رجال البلاط، أما سكان المدينة الملحقة بمن فيهم طبقة الصفوة الأدنى والعامة والذين يؤمنون بذات الدين الذى يؤمن به الملك، فقد كانوا يدفنون موتاهم على مسافة تبعد ميلين عن المجمع الدفنى الملكى (انظر الفصل السادس)، وهكذا، يصبحون بمنأى عن الملك ومجتمعه فى الحياة الأخرى.

ويبدو أن تلك الأنشطة الملكية المعمارية بالقرب من الفيوم أدت إلى زيادة عدد سكان المنطقة وازدياد ثروات البعض منهم، فقد أظهرت جبانات حرجا والرقة دفنات ثرية وغنية لأفراد ليسوا من الصفوة. إبان عصر الأسرة الثانية عشرة، توقف التشييد والإنشاء الملكى فى المرحلة الانتقالية الثانية، وما تبعه من انتقال ملوك المملكة الحديثة إلى إقامة مدافنهم فى طيبة، واتخاذ ممفيس فى الشمال عاصمة سياسية بصفتها مركزاً سياسيًا عريقًا، وانعكس ذلك على انكماش أحجام وثروات تلك المدافن بعد منتصف عصر حكم الأسرة الثالثة عشرة.

قد يبدو أن هناك اختلافاً نوعياً فى هرم أبيدوس الثالث والذى يحتمل أنه كان المقبرة الفعلية لسنوسرت الثالث، فقد أعاد ذلك النموذج إحياء النمط الذى شيده منتوحتب فى جنوب مصر، شيد هرم سنوسرت ذاك فوق سلسلة تلال وهضاب تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب

جبانات الشعب فى عصر المملكة المتوسطة، وضم ذلك المجمع الدفنى مدفنًا منحوتاً فى الصخر تحت سطح الأرض يصل إليه بدهليز تقليدى، ومعبد على سطح الأرض، وبالقرب منه مدينة خدمات.

افترض ويجنر أن ذلك الاختلاف عما يحيط به وعما شيده أسلافه كان استجابة لاختلاف معين فى المعتقد الدينى: فقد أراد الملك أن يعترف به على أنه روح الإله أوزوريس ذاته، والذى ساد الاعتقاد أنه دفن فى أبيدوس. وبسبب ذلك، استطاع ابنه أمنمحات الثالث ارتقاء العرش بصفته حورس الحى على العرش، ابن أوزوريس، بينما أحيل والده إلى التقاعد الدينى (ويجنر 1997).

وفى أبيدوس، ظهر النشاط الملكى من جديد فى مناطق الدفن، كانت أبيدوس مركزًا دينيًا عريقًا لم تنقطع أهميتها المقدسة قط، ويسكن بها كثير من الصفوة والعامة، وهى لذلك تمثل فرصة ثمينة للبحث بها عن أثر الحراك الاجتماعى لتلك الجماعات المختلفة، وهو الموضوع الذى نتعرض له فى الفصل السابع.

مناطق الدفن الشعبى فى عصر المملكة المتوسطة

لقد تم الكشف عن أغلب مناطق الدفن الكبرى غير الملكية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة فى بدايات القرن العشرين (بوريو 1988، 1991 – a)، وقد شهد عالم البحث الآثارى فى بدايات القرن العشرين انحياز الباحثين إلى مدافن الصفوة إلا ما ندر.

وباستعراض كل ما نشر عن ست وسبعين جبانة تعود إلى المملكة المتوسطة التى جمعها جمعة (1979)، نجد شرحاً ضئيلاً ومعلومات شحيحة وقلة توثيق دفنات من ليسوا من الصفوة، إما لتركيز الباحثين على القطع الأثرية الثمينة، أو لعدم اهتمامهم ببذل مجهود

فى تسجيل دفنات بسيطة لا «قيمة» لها.

ومن بين ما دوّن عن تلك الجبانات، جاءت ملاحظات كيمب عن أبيدوس متميزة بوجه خاص:

> إن نتائج التنقيب فى مناطق الجبانات تم نشرها طبقاً للأوليات التى كانت شائعة والأكثر قبولاً فى مصر فى ذلك الوقت ولعقود أخرى بعدها، كان الجوهر الرئيسى هو تقديم الثقافة المادية فى مختلف العصور التاريخية بانتقاء المقابر التى ظلت بحالة جيدة واحتفظت بمعمارها ومحتوياتها الفنية الفريدة... أما النظر ببساطة إلى المدفن على أنه موقع أثرى وإخلاء محتوياته وإحصائها وتوصيفها ونشر نتائج ما عثر عليه مهما كانت الحالة التى كان عليها، فقد ظل بعيداً وغريباً على علم الآثار فى مصر (كيمب 1979: 77).

لا توجد إلا استثناءات قليلة لما قاله كيمب، ومنها الأبحاث الفريدة الدعوبة التى قام بها عالم الآثار المصرية العظيم ريجنال أنجلباك، وجاى برنتون، وتوماس إ. بييت، الذين كشفوا عن عدد من الجبانات المنتمية لطبقات شعبية من عصر المملكة المتوسطة، وكشفوا عنها من أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (أنجلباك 1914، 1923، بييت ولووت 1914)، ومما نشر عن تلك الجبانات نشراً علمياً، مع الانطباع الشامل من الوصف الإجمالى للجبانات الأخرى فى مصر، يمكن أن نعيد تجميع مشاهد وممارسات الدفن الشعبى ومن هم دون الصفوة والعامة من الناس فى عصر المملكة المتوسطة.

كما فى العصور السابقة على عصر المملكة المتوسطة، تفاوتت أيضا المواقع الجغرافية للجبانات. وأول فرق جوهرى بين جبانات الدلتا وجبانات جنوب مصر، ندرة وصعوبة العثور على مواقع جبانات الدلتا، فقد بينت الإحصائيات والمسح الميدانى أن مناطق الجبانات ومناطق السكن بالدلتا كأنها كانت مشيدة على ظهر

سلحفاة متحركة، فأغلب الجبانات والمساكن كانت تشيد على التلال الرملية الناتئة فى أرض طينية زراعية خصبة، وكلها أصبحت مدفونة الآن على أعماق بعيدة (ڤان دن برنك 1986، 1988، 1989). وباستثناء الأبحاث التى أجريت على تل الضبعة، لا يعرف إلا أقل القليل عن الدلتا فى عصر المملكة المتوسطة فيما يخص مناطق السكن ومناطق الدفن (للحصول على آخر ما نشر عن ذلك ارجع إلى بايتاك 1996، ريد فورد 1991).

أما جبانات مصر الوسطى والعليا، فمن الأسهل التوصل إليها، وقد كان أغلبها يقع بالسهول الرملية الصحراوية الواطئة المتاخمة للوادى الزراعى الضيق، باستثناء المدينة الحدودية فى اليفانتاين (انظر كايزر 1979، سيدلماير 1997، تحت الطبع)، وفى الغالب على التلال التى تحد الصحراء من جهة المناطق المأهولة. وعند اختيار مواقع الجبانات، كان المصريون يختارونها فى الضفة الغربية للنيل، لارتباط الغرب بعالم الموت فى المعتقد الدينى، وعلى حواف التجمعات السكنية ولكن باستقلالية طبوغرافية (كان النمط السائد وجودها على حواف السهل الطينى القابل للزراعة).

فمن الذى كان له حق الدفن فى تلك الجبانات، ومن الذى كان بيده الأمر فى الإشراف على توزيع المناطق التى تخصص للدفن؟

لا توجد إلا شذرات من النصوص المتعلقة بحقوق المقابر، من أهمها ما ذكر فى نص لوحة ملكية ترجع إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة وعثر عليها بالجبانة الشمالية بأبيدوس (راندال، ماكايفر وميس 1902، ليهى 1989):

العام الرابع، جلالتى... أصدرت مراسيم حماية الأرض المقدسة جنوب أبيدوس لأبيه ويب وايت، رب عالم الموتى... أمنع كل من يطأ تلك الأرض المقدسة... تحدد

هذه اللوحة جنوب الأرض المقدسة، وتحدد شمالها لوحة أخرى. كل من يوجد بين اللوحتين، باستثناء الكهنة الذين يقومون بأعمالهم، سيحرق حياً. فضلاً من ذلك، أى مسئول يبنى قبراً فى هذا المكان المقدس لنفسه، ستطبق عليه ذات العقوبة ومعه الحراس الذين تركوه يفعل ذلك. أما كل المناطق خارج هذه المنطقة المقدسة، فهى مناطق مباحة للناس لإقامة مقابرهم.

(من لوحة الملك نفر حتب الأسرة الثالثة عشرة – عثر عليها بجبانة أبيدوس الشمالية، ترجمة ليهى 1989: 43).

والمعنى واضح ويتضمن أن أفراد الشعب – وحتى المسئولين الحكوميين – محظور عليهم منطقة معينة ومحددة من السهل الصحراوى ومسموح لهم بإقامة مقابرهم خارجها. ويمكننا أن نستنتج أن إقامة تلك اللوحات بما عليها من تعليمات كان يستوجب وجود أربعة منها تحد المنطقة المحظورة من جهاتها الأربع (بعكس إقامة الأسوار، وقارن ذلك بعلامات حدود مدينة تل العمارنة [كيمب 1989: 266 – 7] وأن حارساً كان يتابع كل حد. وربما تعد تلك الحالة خاصة بشكل ما لو وضعنا فى الاعتبار الأهمية الدينية والملكية لمنطقة أبيدوس، فلم يعثر على أية مراسيم ملكية أخرى تخص الحظر فى مناطق دفنية خارج منطقة أبيدوس المقدسة، وعلى الرغم من ذلك، اكتشف سيلفرمان أن ذلك المرسوم لم يطبق بحزم كامل، فقد وجد أن اثنين من المسئولين قد نالوا تصريحاً بإنشاء مقابرهم فى منطقة المدافن الملكية الخاصة بالمملكة القديمة التى كان محظوراً على العامة إقامة مقابر لهم بها [سيلڤرمان 2000 : 286 –9].

على أى حال، فالاحتمالان قائمان، إن تلك الجبانات بوجه عام باستثناء المناطق الملكية، كانت موضع اهتمام وحراسة بشكل ما

حتى ولو لم يكن ذلك من قبل الحكومة المركزية ذاتها.

والمثال العام على التقسيم الثنائى لجبانات العامة فى وادى النيل هو ما يظهره موقع بنى حسن فى مصر الوسطى. فالتوزيع الدفنى حسب درجات الثراء الواضحة من خلال الدفنات يشير إلى أن الدفن بتلك الجبانات كان مسيطراً عليه بشكل ما، ففى ذلك الموقع، نجد أن أبناء الصفوة المحلية (الحكام المحليين) قد دفنوا فى مقابر فخمة رائعة الزخرفة والتصميم ومنحوتة فى صخور التلال، فى آبار عميقة متعددة المستويات (كامارين 2000، شيلد 1994).. أما المنحدر عند سفح التلال فقد ضم على وجه التقريب تسعمائة دفنة فى آبار بسيطة بلا منشآت سطحية، وهى دفنات خاصة «برجال البلاط المحلى وكبار المسئولين بالإقليم،(جارستانج 1907: 16)، أى مستوى أقل من المجتمع الإقليمى، إلا أنه ظاهر فى الجبانة ذاتها، أما الموتى من أبناء العامة فى منطقة بنى حسن فى ذلك العصر، فيبدو أنهم كانوا يدفنون بعيداً عن سفوح التلال المذكورة، أى فى السهل الصحراوى الملاصق للوادى المزروع بالقرب من قرية مير:

إن السلاسل الطويلة من الجبانات الواقعة غرب قرية مير، لا تشغل فقط السهل الصحراوى الواطىء، بل إنها شغلت مساحة كبيرة من المرتفعات الصخرية للتلال، التى تحد الهضبة الصحراوية الكبرى وقد اكتشفت مدافن الصفوة فى منتصف منحدرات التلال الصخرية، وبدت فى أماكنها وفوهاتها مثل قرص شمع العسل، وكأن أصحابها من الأثرياء يشرفون من عليائهم على الوادى الرملى من تحتهم، الذى يضم مدافن العامة (بلاكمان 1914: 4 – 5).

من هنا، لعبت الطبوغرافيا (التضاريس الطبيعية) والمساحة دورهما بشكل طبيعى فى تقسيم الجبانات، تفصل وتعزل شرائح المجتمع حتى فى الموت. لم يختل هذا النظام إلا فى عصور قليلة

مثلما حدث فى عصر سنوسرت الثالث (بوريو 1990:11) وبعد ذلك العصر، انتقلت دفنات الصفوة العليا إلى ممفيس (دى أرنولد 1988، فرانك 1990)، واستمرت دفنات المستويات الأدنى فى المجتمع.

لابد لنا على أى حال أن نفرق بين الجبانات التى كانت تنحت فى مناطق صخرية (مدافن التلال)، وجبانات السهل الصحراوى قليل التلال فى بدايات الصحراء الليبية الغربية. ويبدو أن الفصل والتمايز فى جبانات السهل الصحراوى كان أقل حدة، حيث شاركت مدافن الطبقات الدنيا مدافن الصفوة وجاورتها.

كان النموذج النمطى الأمثل هو المدفن الذى يحتوى على حجرة دفن تحت الأرض تضم التابوت الذى يحتوى على جسد الميت والأدوات التى تحميه ومحتويات أخرى لاستخدامها بعد أن يبعث، ومنشأ سطحى على وجه الأرض (مقام) يواجه الشرق كرمز للبعث اليومى لشروق الشمس، والمقام السطحى مخصص لتقديم النذور والتقدمات من قبل أعضاء العائلة والكهنة الموكل إليهم تقديم النذور والمداومة عليها لضمان البعث والحياة الأخرى. (ليبرو هون 1994، آزمان 2001).

أما فى جبانات السهل الصحراوى، فقد كان النمطان الأساسيان هما نمط البئر والحجرات المتفرغة منه، ونمط الدفنات السطحية، وهناك تفاوت كبير بين النمطين فى كل العناصر، غير أن الفصل بين العام / الخاص ظل قائماً كقيمة اجتماعية ثابتة.

تميزت مدافن الآبار بعمقها، وتعدد حجراتها، وتصميم معمارى كلى، ووجود مشاهد مصورة على جدران الحجرات فى الغالب. وكان المعتاد فى عصر المملكة المتوسطة أن يصاحب آبار الدفن منشأ سطحى به لوحة تذكارية ويستعمل المنشأ السطحى فى طقوس التقدمات: وقد أظهرت المنشآت السطحية بدورها تفاوتاً فى الحجم

ونوع البناء والديكور. كذلك نجد تفاوتا فى مدافن صفوة الأقاليم المدفونين فى مدافن التلال الصخرية فى حجم المدفن وفخامته وزينته والتصميم الكلى الكبير المنبئ عن ثراء صاحبه. أما صفوة رجال الحكومة المركزية المدفونين بالقرب من أهرامات ملوكهم فى الشمال، فقد كان المنشأ السطحى لدفناتهم يتخذ شكل المصطبة الذى كان يمثل رمزيا الركام البدائى الأول فى عملية الخلق، وهو ذات الرمز الذى يمثله الهرم للدفنات الملكية. تلك الأشكال المعمارية الرمزية تم توظيفها نزولاً من القمة على هيئة هرم دفن مروراً بكل طبقات المجتمع فى عصر المملكة المصرية المتوسطة، أى من نماذج معمارية صخرية ضخمة مزينة برسومات جدارية خاصة بالصفوة المدفونين بالقرب من أهرام ملوكهم حتى تلك البنايات المعمارية الصغيرة المتواضعة المشيدة من قوالب الطوب اللبن فى جبانات الطبقات الفقيرة. تلك المنشآت السطحية كانت المكان الذى تجرى فيه طقوس الموت وموضع ونقطة الالتحام والتواصل بين عالم الأحياء والموتى، ومكان الشواهد الدفنية التذكارية التى تحتوى على تعريف بالميت، والتى تعد وسيلة لتقديم النذور نيابة عنه، كما كانت فى أحيان كثيرة تضم موائد تقدمات النذور منحوتة من صخور صلبة.

أما الدفنات السطحية، فهى تلك القبور التى لا تتطلب جهد عمل كبير، فقد كانت تتم بتابوت أو بدون تابوت، إما فى حفر بسيطة تحت السطح الرملى أو فى بعض الأحيان مباشرة فى الرمال. وأظهرت تلك الدفنات تفاوتاً فى عمق الدفنة، ونوعية تشييد الأجناب والسقف، ووجود أو عدم وجود منشأ سطحى لتقديم النذور، ويبدو أنه كان يعكس فى أبسط وأفقر صورة المكونات الرئيسية للدفنات الغنية الخاصة بالأثرياء.

صاحب بعض الدفنات السطحية منشآت سطحية بسيطة

وصغيرة مشيدة من الطوب اللبن لتقديم النذور، وتوضع بجوار الجسد أو حوله أو داخل التابوت إن وجد، المحتويات الدفنية اللازمة للميت مثل ما يحدث فى مقابر الصفوة مع اختلاف النوعية، وفى أشكال أبسط وأقل عدداً وأرخص كلفة. كانت مثل تلك المدافن السطحية البسيطة على مر مراحل التاريخ المصرى هى النموذج الشائع لموضع الراحة الأبدية للجموع والغالبية الصامتة والمهمشة التى عادة ما كان يتم تجاوزها وعدم الانتباه إليها.

وتقريبا وبلا استثناء، اشتركت كل الدفنات فى مصر العليا فى وضع جسد الميت متخذاً اتجاها شماليا جنوبيا، ولم يكن ذلك الوضع يرتبط بالشمال الجغرافى الحقيقى، بل اتجاه الشمال الذى يمضى إليه النيل. ويؤكد الحرص على إسجاء الجسد فى ذلك الاتجاه على الفكر والعقيدة الأوزورية من البعث والميلاد الجديد المرتبط ببعث النهر وتجدده كل عام بالفيض السنوى. كان الميت يسجى على جانبه مواجها الشرق من حيث تشرق الشمس، بعد أن تموت مع كل غروب لتبعث من جديد كل صباح.

أما التحنيط، نمط وجوهر ممارسات الدفن فى عصر المملكة المتوسطة، فلم يكن شائعاً، بل كان مقصوراً على صفوة الأثرياء، وفى الغالب الأعم كان جسد الميت يلف فى أنسجة الكتان دون أية درجة من درجات التحنيط.

أما المقتنيات المصاحبة للجسد، فقد تبين وجود تفاوت كبير بها فى عصر المملكة المتوسطة، خاصة إبان عصر الأسرة الثانية عشرة وبالمقارنة بالدفنات غير المدون بها أية تسجيلات من الطبقات المتوسطة والدنيا من بدايات وأواسط الألف الثالث قبل الميلاد (انظر الفصل السابع)، أصبحت اللوحات المنقوشة التى تخلد اسم صاحب المقبرة شائعة فى عصر المملكة المتوسطة، وظهرت بداياتها فى المرحلة الانتقالية

الأولى، وكانت اللوحة المنقوشة تثبت على المنشأ السطحى.

كانت محتويات المدفن تشمل التابوت، والأدوات والآنية التى تستعمل يومياً فى الحياة الدنيا، وتماثيل، وآنية فخارية، ومجوهرات، وآنية حجرية، وصناديق تحمل الأوعية الكانوبية التى تحفظ بها الأحشاء الداخلية للميت عند تحنيطه، وتماثيل صغيرة، وأدوات تجميل وزينة، وأدوات تمثل رموزاً سحرية.

ويمكن التمييز بين ما صنع خصيصاً للدفن، وتلك التى تتداول وتستعمل فى الحياة اليومية ثم تضم لمحتويات الدفن، كما استخدمت معادن ومواد طبيعية وأحجار وصخور نادرة كثيرة، تمثلت المواد الثمينة فى الذهب، واللازورد، وأحجار شبه كريمة متوفرة فى مناجم خاصة بعيدة، مثل: العقيق الأحمر، والجمشت الأرجوانى، ومنتجات محلية مثل الخزف الملون، والأصداف البحرية، وطين الفخار.

لاحظت بوريو وجود تفاوت كبير بين المصنوعات الفنية والمواد المستخدمة المتاحة فى عصر الأسرة الثانية عشرة وضآلة ومحدودية الاختيارات التى كانت متاحة إبان عصر الأسرة الثالثة عشرة التى تلتها، كما لاحظت تغير فى أنواع السلع المصاحبة للدفن من عصر أسرة ملكية إلى عصر أسرة غيرها. فيما يختص باختزال نوعيات المواد المستخدمة، فإنها عزت ذلك إلى توقف مشروعات استخراج الخامات المعدنية من المناجم مع اضمحلال قوة الحكومة المركزية فى نهايات عصر الملكة المتوسطة.

ويدعم هذا الافتراض أهمية فحص كل من عصرى الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة كل على حدة فى تباين نماذج الدفن والسلع المصاحبة له.

وبعد الموت واكتمال الدفن وطقوسه، لابد من توفر إمكانيات مستمرة وجارية لمؤازرة وإعالة الميت. لذلك كانت تخصص أوقاف

توجه عائداتها لإمداد الميت على الدوام بالأطعمة والأشربة. وكانت تلك الأوقاف تسجل فى عقود مدونة بالتفصيل من عهد الأسرة الثانية عشرة مثل عقد حاكم محلى من أسيوط يدعى حابى جفاى، وينص العقد على مخصصات مالية من مصادر مختلفة لاستخدام كاهن (كا)، واستمرار النذور والطقوس الدينية على قبره (سبالنجر 1985) وتظهر رسائل للكاهن (كا) حقا - نخت ترتيبات مماثلة (آلان 2002: 205 - 7)، وهما المثالان الوحيدان اللذان أمكن العثور عليهما من تلك العقود من عصر المملكة المتوسطة حتى الآن. وبالرغم من انتشار تخصيص الأوقاف لصالح الميت وقبره بدرجات متفاوتة مادياً، إلا أنه لا يوجد ما يكفى من أدلة لتحديد أبعاد ذلك التفاوت الذى كان يرتبط حتماً بتفاوت المستويات الاجتماعية.

أصناف سلع الدفن	
أثاث الدفن	صنعت خصيصاً لصاحبة الميت، مثل التابوت والأوعية الكانوبية
أثاث عقائدى	ما يخص التقدمات والنذور مثل موائد النذور، واللوحة التخليدية، التماثيل الصغيرة التى توضع فى المنشأ السطحى.
آنية خزفية	أوعية فخارية.
مجوهرات	عقود وتمائم وتعاويذ وقلائد وأقراط.
تماثيل صغيرة	من خزف فخار على أشكال بشرية أو حيوانية
أدوات منزلية	أدوات استخدام يومى من أثاث أو سكاكين وأدوات صغيرة
آنية غير خزفية	آنية وأوعية من المرمر.
أدوات متخصصة	أدوات مهنية مثل قدوم، أزميل، مطرقة
مواد منقوشة	لفائف بردى، شقف أحجار جيرية، أغطية آنية.
أدوات تجميل	مصنوعات تجميل أو لحفظ أدوات التجميل ومواده مثل المكحلة والمرود والمرايا.
متنوعات	أدوات غير شائعة مثل أدوات ألعاب ولهو أو أسلاك معدنية.

– الأصناف الرئيسية من المصنوعات الدفنية فى عصر المملكة المتوسطة، ع ريتشاردز.

وفى الأغلب، كانت مهام ما بعد الدفن تناط بالأبناء وتقع على عاتقهم، ومن بعدهم الأحفاد ونسلهم المنحدرين من صلب الميت. وفى بعض المناطق كانت تلك المهام الخاصة بمدافن الأسلاف من الشخصيات البارزة تمتد إلى عدة مئات من الأعوام. وفى أبيدوس، ظلت مقابر أواخر عصر المملكة القديمة تنال عناية طقسية ونذرية من نسل المتوفين على مدى وصل إلى خمسمائة عام (ارجع إلى

الفصلين، الرابع والسادس)، وفى اليفانتاين ظلت مقبرة الجنرال والقائد العسكرى حق – إب موضع عناية الملوك والشعب على مدى بضعة مئات من الأعوام (حبشى 1963، فرانك 1994، أليكسانيان 1998). وكان تخوف الموتى من إهمال الأحياء فى تقديم ما يلزمهم بعد موتهم يجعلهم يوجهون نداءً مدوناً للأحياء ويسجلونه على لوحة الوفاة التذكارية (يطلبون فيها ممن يمرون بالمدفن القيام بالطقوس اللازمة خوفا من إهمال ذويهم ونسلهم القيام بها) وظهر ذلك فى نصوص أدبية متشائمة (بركنسون 2002: 76 – 7).

وهناك بعد آخر يشمل تفاوت الإنفاق على الإجراءات والطقوس التى تسبق الدفن، بالرغم من وجود دليل نصى يثبت حتمية تلك الالتزامات (وهى مسجلة فى حكاية سنوحى، وكذلك نصوص التوابيت (ويلمز 1996)، ولا نعلم مدى تفاوت تلك الممارسات. كان الإنفاق يشمل مراحل الإعداد للدفن واستقدام متخصصين فى إجراء الطقوس الدينية السليمة، ويشمل مظاهر الحداد وشراء الأطعمة اللازمة لوليمة الجنازة، وكلها تقدم فرصا للتظاهر من جانب الأسرة أو الجماعة التى تأخذ على عاتقها مهمة دفن الميت، وكذلك نوع المكان الاحتفائى الذى يجرون فيه الطقوس النهائية للمتوفى قبل إرساله للحياة الأخرى (أليكسانيان 1998).

وعلى أساس من التحليل المنهجى لبقايا الموت وما نتج عنه كجانب من استراتيجية قياس الواقع الاجتماعى، تنحصر الأبعاد المعمارية للمدفن فى عصر المملكة المتوسطة فى:

* موقع ومساحة المدفن فى أبعاده المحلية والإقليمية والقومية.
* حجم، ونوع، ومستوى الدفن.
* حجم، ونوع، ومستوى المنشأ السطحى النذرى.
* نوع، ومواد، ومستوى وكم السلع المشمولة فى الدفن.

* طريقة معالجة الجسد المدفون.
* جنس، وعمر، وحالة الميت الصحية قبل وفاته.

وظهر فيض من الكتب عن الممارسات المترتبة على الموت وما نتج عنها فى مصر القديمة وعرضت أغلبها المؤشرات السابقة، ولكن على مستوى مدافن الصفوة وحدهم (مثلاً، كيرك وفورمان 1996، اكرام ودودسون 1998، قنواتى 2001، تايلر 2001)، ولكن ماذا عن غالبية الشعب؟

إن الأدلة الخاصة بـ «مقابر المستوى الاجتماعى البسيط» فى عهود الأسرات المصرية القديمة – المقابر التى تضم مستويات متفاوتة وواسعة من الشعب، قليلة وشحيحة، إلا أنها موجودة، ولا صحة لتصريحات بعض الباحثين حول استحالة معرفة المستويات الاجتماعية الشعبية (الاستثناء الوحيد هو جراجيتسكى 2003)، لعدم وجود تسجيلات عنهم فى سجلات الآثار المكتشفة، أو كانعكاس لمشكلة المقبرة التى تدفع كل الباحثين إلى البحث عن المدافن الثرية ذات المحتوى المبهر.

الفصل السادس

الدفنات فى مصر الوسطى: حرجا ورقا

تقع جبانات حرجا بالقرب من العاصمة الشمالية للأسرة الثانية عشرة عند مدخل مدينة الفيوم، ويرى كثير من الباحثين أنها كانت منطقة مدافن مدينة اللاهون وهو استنتاج رئيسى عند أصحاب نظرية «المجتمع النمطى»، أما جبانات رقا فقد كانت مجاورة للمجرى الرئيسى لنهر النيل. تلك الجبانات التى اكتشفها وسجلها أنجلباك بشكل منهجى فى بواكير القرن العشرين، هى النماذج الوحيدة التى ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة وأمكن إخضاعها إحصائياً للتحليل الكمى.

ويظهر من نماذج تلك المقابر وجود قيود محددة للمساحة وتفاوت المواصفات، بطريقة تبدو داعمة لنظرية ثنائية المجتمع.

غير أنه توجد درجات معينة من التفاوت والتباين فى امتلاك الثروات كما تبين من حصيلة البيانات التى أمكن التوصل إليها، مما دل على أنه حتى فى ظل قيود الدفن، كانت الحالة الاقتصادية / الاجتماعية أكثر تعقيداً مما يوحى به الظاهر.

استغرق العمل بتلك المواقع من عام 1913 حتى 1915، جعل بحث ريجنالد أنجلباك الدءوب وتسجيله المنهجى الواعى لما عثر عليه من دفنات بالجبانتين تلك المنطقة من أفضل مناطق الدفن الموثقة لمن هم من غير الصفوة (كيمب 1980: 23). كما كان عدد الدفنات بالموقعين كبيراً بما يكفى لإجراء تحليلات كمية وإحصائية. لذلك نبحث فى هذا الفصل أبعاد التفاوت والتمايز فى نطاق الجبانتين مستعينين بأدوات

قياس وإحصاء بسيطة مقرونة بمناقشة المساحة والنواحى الرسمية.

لو تتبعنا مسألة التفاوت الاجتماعى والاقتصادى فى عصر المملكة المتوسطة كما يبدو من خلال آثار الموت فإن نقطة الانطلاق إلى ذلك تكمن فى التساؤل: كم مستوى اجتماعى يمكن استنتاج وجوده من خلال ما ترتب على ممارسات الموت، وهل كانت توجد جماعات وسطية (طبقة متوسطة) بين تلك المستويات؟

الأمر يتعلق إذن بإمكانيات الحصول على أو الوصول إلى مصادر الثروة، وينعكس ذلك بالطبع على مستويات توزع المواد النفيسة، وشبه النفيسة مع الدفنات، وهى مواد وخامات لا تتوفر فى البيئة المحلية للجبانات.

هل كانت تلك المواد منتشرة ومتاحة لأغلبية السكان، أم لم تكن متاحة إلا لمستويات معينة من المجتمع؟ لو صح الاحتمال الأخير، فإنه يدعم مفهوم المجتمع النمطى الذى يتصف بالهيمنة الكاملة والسيطرة الصارمة على كل الجوانب الاقتصادية من قبل الحكومة والسلطة، بينما يدحض الشيوع النسبى لتلك المواد نظرية المجتمع النمطى.

وأخيرا، ما علاقة الجهد المبذول فى الدفن بتقنين مساحة الدفن؟ وهل هناك دليل على وجود تقنين إدارى لمساحة المدفن، وإن وجدت مثل تلك التقنينات، ففى أى إطار تمت؟

وما هى التداعيات التى ترتبت على تلك القيود وعلى قدرة الأفراد على ولوج الأماكن المقدسة، وكذلك قدرتهم المتفاوتة فى الحصول على ثروات، أو إمكانيات مادية؟

وسنلجأ إلى الاستعانة بثلاثة متغيرات أولية لاستكشاف كل تلك الأمور، وهى: قيمة الجهد المبذول فى إنشاء مقبرة، والتنوع، والثروة.

فإذا أخذنا فى الاعتبار استنتاجات بوريو عن التغيرات التى

طرأت على سلوكيات الدفن بين عصرى الأسرة الثانية عشرة والثالثة عشرة، نجد أن التحليل ينصب على المقارنة بين الدفنات الأكبر فى عصر الأسرة الثانية عشرة فى كل من جبانتى حرجا ورقا. لذلك يعد التحليل الكمى الإحصائى فى هذا الفصل دراسة زمانية وتزامنية للتفاوت فى الدفنات عبر ما يقرب من مائتى عام هى عمر الأسرة الثانية عشرة (1991 – 1785 ق.م) مع مقارنة النتائج التى نتوصل إليها بالأنشطة الدفنية السابقة عليها واللاحقة لها فى كل جبانة.

حرجا.. المكان والزمان

ارتبطت جبانتا حرجا ورقا مكانياً وتاريخياً بنشاط ملكى معمارى مكثف لملوك المملكة المتوسطة فى منطقة الفيوم وما حولها، خاصة فى عصر حكم ملوك الأسرة الثانية عشرة. وكلتا المنطقتين الدفنيتين كانتا موجودتين من عصر ما قبل الأسرات إلى ما بعده، مما يعنى وجود مناطق استقرار وإقامة فى المنطقتين فى العصور السابقة على عصر المملكة المتوسطة، وأنها كانت مناطق مقدسة فيما سبق واستعملت كجبانات. وعلى ذلك، وصلت المنطقتان إلى أعلى قمة سكانية وثرائية، كما يبدو من المدافن إبان عصر الأسرة الثانية عشرة، مما يشى بتدفق السكان إلى المنطقتين فى ذلك العصر.

تقع جبانات حرجا على حافة الصحراء الغربية بالقرب من مدخل وادى الفيوم، على جبل أبو صير، وهى تلة كنتوء فى سهل صحراوى ومحاطة بأراض زراعية من كل جانب، وعقود من قرى تنتمى إلى عصرنا، حيث سمى الموقع باسم أقرب قرية إليه، فى تلك المنطقة من مصر الوسطى، تبعد تلال الصحراء الليبية بحوالى مائتى كيلو متراً تقريباً من وادى النيل، ولم يسجل موقع جبانات حرجا فى مدونات «وصف مصر» التى سجلها علماء الحملة الفرنسية على مصر، كما

لم يرد لها أى ذكر فى مدونات القرن التاسع عشر، ويبدو أنها ظلت بعيدة عن أعين الباحثين حتى لاحظ ريجنالد أنجلباك أشكالاً على وجه وسطح التلة خلال جولة تفقدية غير رسمية قام بها عام 1912 فى تلك المنطقة. وينم وصفه للموقع عن سبب عدم ذكره أو الإشارة إليه فى أية أعمال سابقة، يقول أنجلباك:

أظهر سطح جبل أبو صير قبل بدء العمل به مؤشرات دالة... ولكن حتى آخر دقيقة قبل إجراء الحفر كنت أقرب إلى الشك من اليقين، فيما تبين بعد ذلك أنه من الجبانات الكبرى، وكانت المواقع الأخرى التى عملت بها، يعمر سطحها بحطام الفخاريات ورقائق الأحجار الجيرية... إلخ، ولم يكن جبل أبو صير كذلك، وربما يرجع السبب إلى أن اللصوص المحدثين لم يعرفوا طريقهم إلى تلك المنطقة، وأن المدافن التى سرقت فى عصور قديمة كانت مدافن آبار والتى سيتضح لاحقا، أنها كانت تنهب دون إخراج الفخاريات إلى السطح. أما المدافن الفقيرة فقد ظلت فى الغالب كما هى لم تمس، (أنجلباك 1923:3).

وبالرغم من المشكلة الأزلية المتمثلة فى صائدى الآثار («كانت تلك المنطقة موبوءة بتجار الآثار أكثر كثيراً من أى مكان عملت به» [أنجلباك 1923:1]) كشف أنجلباك بنجاح عن النصف الجنوبى الغربى من جبل أبو صير عام 1913، وسجل فى ذلك العام أكثر من 800 مدفن، ترجع إلى عصور مختلفة خلال موسم حفر واحد (أنجلباك 1923) كانت الجبانة تتكون من مجمع مناطق دفنية مختلفة فقام بترقيمها بالحروف الهجائية H-A، NH، S، SH وNZ، بالإضافة إلى منطقتين أخريين أطلق عليهما وادى I، ووادى II.

وتمشياً مع التحفظ فى استخدام المناطق المقدسة، احتوت تلك المقابر على دفنات وبقايا دفنات من عصور ما قبل الأسرات حتى آخر استعمال لها فى الثلث الأخير من الألف الأول قبل الميلاد (من حوالى 4200 حتى 343 ق.م)، إلا أن أعلى كثافة دفنية بها حدثت فى عصور المملكة المتوسطة، كما كانت تلك الدفنات أغنى كثيراً فى المحتوى عن أية مرحلة تاريخية أخرى ممثلة فى الجبانة (أنجلباك 1923، كيمب 1980، سيدماير 1990).

كما توجد منطقتا دفن صغيرتان تعودان إلى عصر ما قبل الأسرات (مدافن G، H) تقعان على الحافة الجنوبية لجبل أبو صير، وكانت الدفنات فى كل منهما متلاصقة حتى إنه كان من الصعب عمل خطوط فاصلة بينها، وتمكن أنجلباك من إحصاء ما يقرب من مائة فرد مدفونين بها. وكانت دفنات عصر ما قبل الأسرات دفنات بسيطة مع كميات معقولة من الآنية الفخارية مع قليل من المصنوعات اليدوية، وعلق أنجلباك على ذلك المجمع الدفنى بأنه أفقر نوعاً ما عن نظيره الذى يعود إلى نفس العصر الذى عثر عليه فى منطقة جيرزا على بعد عشرة أميال من جبل أبو صير، وكانت المسافة الفاصلة بين موقع H، وG تزيد على كيلو متر ونصف، ومن الواضح أنهما كانتا مخصصتين لدفن سكان عاديين فقراء، وربما كانا لمجتمعين منفصلين معيشياً.

أما فى عصرى الدولة القديمة، والمرحلة الانتقالية الأولى، فقد خدمت منطقتى دفن تفصلهما مسافة كبيرة المجتمعات التى كانت تحيا حول جبل أبو صير، فكانت مدافن C، C2، C3 تستخدم من عهد الأسرة الثالثة حتى بدايات عهد المملكة المتوسطة، وهى فترة زمنية تصل إلى حوالى 600 عام (2642 – 1991 ق.م). أما منطقة D فقد استخدمت كمنطقة دفن على مدى زمنى أقل يصل إلى 400

عام، أى من أواخر عصر الدولة القديمة (الأسرة السادسة) حتى نهاية المرحلة الانتقالية الأولى (2407 ـ 2040 ق.م)، فى كل تلك المراحل الزمنية، كان الجسد يسجى ممدداً بوجه عام مع انثناء بسيط عند الركبتين، وهو يختلف عن العادات التى كانت سائدة قبل ذلك، وستزداد تغيراً بعد ذلك حتى تصل إلى إسجاء البدن فى وضع كامل الاستقامة فى عهد الملكة المتوسطة.

ورأى أنجلباك أن التفاوت فى سعة المدافن الأقدم فى مناطق C، C2، C3 إنما يعكس الواقع الاجتماعى. ففى منطقة C كانت الدفنات توضع فى توابيت داخل آبار، بينما احتوت منطقتى C2، C3، على مقابر أبسط محفورة فى التربة الغنية بكربونات الكالسيوم. أما المنطقة D فلم تحتو على آبار من أى نوع عدا دفنات بسيطة سطحية.

أما توزع محتويات الدفن فى مناطق C، C2، C3، فقد تبين أنها احتوت على مواد نفيسة وشبه نفيسة وكل ما يمكن استخدامه كمساند رأس وتوابيت. ودفعت تلك النماذج بإنجلباك إلى استنتاج أن تلك المناطق الدفنية كانت «تخدم عدداً قليلاً من السكان فى تلك المنطقة من عصر الأسرة السادسة حتى الأسرة الثانية عشرة»، بينما وجد أن المنطقة D «خدمت مجتمعاً صغيراً عاش بتلك المنطقة فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى فقط، وتدل كل الشواهد أنه كان مجتمعا ينتمى إلى أدنى طبقة» (أنجلباك 1923: 8).

ويدل ذلك بأجمعه على أن السكان الذين كانوا يحيون حول جبل أبو صير قبل عصر المملكة المتوسطة قليلى العدد جداً، مع وجود شواهد تدل على وجود تفاوت اجتماعى اقتصادى ممثل فى المساحة والمحتوى فى الفترة المنسوبة إلى عصر الأسرة السادسة. ولم يسجل أنجلباك وجود نصوص فى تلك المدافن إلا ما ندر على التوابيت.

اثنان من تلك النصوص ضما أسماء غير مصرية وتصميماً غير مصرى، وهو ما يدعم ما ذهب إليه بعض الباحثين من أنه كانت هناك حركات هجرة ملحوظة من الآسيويين إلى شمال مصر فى نهايات الألف الثالث قبل الميلاد.

فى عصر الدولة المتوسطة، زادت الدفنات فى جبانات حرجا زيادة فائقة. وافترض أنجلباك أنه خلال ذلك العصر، خدمت جبانات حرجا منطقة اللاهون التى أقام بها العمال العاملون فى بناء أهراماتها (أنجلباك 1923: 9)، وكانت من أكبر مشاريع البناء العظمى التى تشيد بالقرب من مدخل وادى الفيوم فى ذلك الوقت. إلا أن بعض الباحثين اعترضوا على ذلك الافتراض متعللين بأن هناك مسافة فاصلة تصل إلى ثلاثة كيلو مترات ونصف تفصل بين مواقع العمل والمواقع الدفنى فى حرجا، مما يجعل من افتراض أنجلباك افتراضاً غير دقيق، مقترحين عوضاً عن ذلك أن مدافن حرجا كانت تخص موقعًا سكنيًا مثله مثل اللاهون وغروب، وهى مواقع سكنية أنشئت خصيصاً لخدمة مشاريع التشييد الملكية فى المنطقة ذاتها، وأن تلك المشاريع المعمارية مازالت مدفونة حتى الآن تحت السهل الطينى المزروع (كيمب 1980: 15).

وكما رأينا، فإن وجود مدافن فى جبل أبو صير تنتمى إلى عصور سابقة على عصر المملكة المتوسطة، إنما يدل على أن المجتمعات السكنية التى كانت تحيا على ذلك السهل الطينى مرت بعصر انتعاش اقتصادى نتيجة وجودها ومجاورتها لمناطق التشييد والإعمار الملكى الذى قام به ملوك الأسرة الثانية عشرة.

ومؤخرا، عادت كل المؤشرات لتدعم افتراضات أنجلباك، فحتى الآن لم تكتشف مناطق دفن عظمى أخرى لخدمة مدينة اللاهون القديمة (دافيد 1986، كيرك 1989) خاصة لو وضعنا فى الاعتبار

أن المسافة بين اللاهون وحرجا ليست صحراوية وإنما هى سهل طينى مزروع، أى كان من السهل قطع المسافة من اللاهون حتى حرجا لدفن الموتى (ستيفن كيرك)، كما أن اجتماع الافتراضين مقبول أيضاً: وهو أن القادمين الجدد إلى منطقة اللاهون للعمل فى المشاريع المعمارية الملكية شاركوا السكان الأصليين دفن موتاهم فى جبانات حرجا.

أما تجمعات الدفن العائدة إلى عصر المملكة المتوسطة فى حرجا فقد كانت كثيرة وانتشرت على أرجاء واسعة من جبل أبو صير. وأطلق أنجلباك على مناطق التجمعات الدفنية أسماء من الحروف الأبجدية فكانت مناطق: A، B، E، S، ووادى I، ووادى II.

أغلب مقابر تلك المناطق كانت من نمط بئر وحجرة دفن، وغالباً ما كانت توجد بالبئر أكثر من حجرة موجودة باتجاه الشمال. أحصى أنجلباك وسجل تسجيلاً دقيقاً 408 دفنة فى تلك المناطق، وهو عدد كبير مقارنة بعدد أقل كثيراً ينتمى إلى عصور تاريخية سابقة. كل تلك الدفنات كانت قد تعرضت للسطو والسرقة قبل ذلك:

تمت السرقات الأولى خلسة من قبل حراس المدافن القدماء ليلاً سطوا على المقابر التى كانوا يعرفون أنها تضم محتويات نفيسة، فهم أول من كان يعرف موضع المحتويات النفيسة، لذلك لم يكونوا مضطرين إلى بعثرة باقى المحتويات بحثا عن النفائس. ولا يوجد أى شك أن مدافن حرجا قد تعرضت للسطو فى عصور لاحقة خاصة المدافن ذات الآبار العميقة، ولأنهم كانوا يجهلون ما تحتويه كانوا يخلون محتويات البئر وما تراكم من رمال وصخور داخل البئر بفعل الزمن، ثم ينقلون محتويات الحجرات إلى البئر وكذلك

ركام الحجرات كآخر ما يتم إخلاؤه (ولا يجلبون) إلى السطح الخارجى إلا ما يقدرون أنه ثمين يستحق السرقة (أنجلباك 1923:3).

وبالرغم من أن أنجلباك لم يعثر على أية منشآت سطحية لتلك المقابر، إلا أن وجود لوحات دفن تخليدية بين الركام يعنى أن المنشآت السطحية كانت موجودة، واستنتج أنها كانت على شكل مصاطب بسيطة من قوالب الطوب اللبن، ويحتمل أنها تآكلت بفعل الرياح طبقاً للوضع الجغرافى للمنطقة. الواضح أيضا بلا أى تشكك الزيادة الملحوظة فى النقوش المدونة مقارنة بدفنات العصور السابقة فى المنطقة ذاتها، وأن تلك النقوش المدونة تنتمى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، وأيضا وجود دفنات لشخصيات تحمل ألقابا رسمية تنتمى إلى الحكومة المركزية.

كشف أنجلباك عن تسع لوحات دفنية فى المنطقة A، وهى المنطقة الوحيدة التى عثر بها على مثل تلك اللوحات، وكانت نصوص أغلبها قد محيت بفعل الزمن أو لاستخدام اللصوص لها كأدوات حفر وإزاحة الأتربة. وعثر أنجلباك على أجزاء محطمة من لوحة دفن المشرف العام على المراكب النهرية واسمه رنيف سينب، جمع أنجلباك أجزاءها المحطمة من أربعة آبار مختلفة. وتظهر اللوحات تفاوت نوع الحجر ونوع الكتابة، من كتابة مباشرة بالحبر، إلى لوحات كبيرة محفور عليها بدقة وإتقان وهى لوحات موظفى الدولة البارزين. أما أهم لوحة عثر عليها بحالة جيدة فهى إحدى اثنتين لسيدة تدعى إتن حاب، وهى ربة منزل، عثر عليها فى حجرة فى مقبرتها البئرية (مقبرة 124). وعلى غير ما هو متوقع فى كل مقابر المنطقة A، عثر بقبر تلك السيدة على حلى من الفضة، وآنية صخرية،

وتمائم من الجعارين، وأدوات زينة وتجميل، وعدد كبير من الأوانى الخزفية.

ويمثل الموقع A أحد أكبر موقعين للدفن من مدافن المملكة المتوسطة فى جبل أبو صير. ويقع الموقع A على تلة مرتفعة قليلاً شرق المدافن البسيطة المنتمية لعصرى المملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى (ولم تتلاحم المنطقتان فى المدافن)، واحتوت على 103 مدفن بئرى.

أما مدافن المنطقة B، فتقع على بعد نصف ميل إلى الجنوب الشرقى من مدافن المنطقة A، وتحتوى على خمسة وسبعين مدفناً بئريا. كل من المنطقتين من المناطق البارزة كمدافن للسكان فى عهد الأسرة الثانية عشرة وبدرجة أقل عهد الأسرة الثالثة عشرة، وبعض تلك المقابر أعيد استعماله فى عصر الأسرة الثامنة عشرة.

أما المنطقتان E، F فتحتويان على مجموعات أقل من المدافن. وتقع المنطقة E بين منطقتى A وB، ولا تحتوى إلا على 18 مدفنًا بئريًا، وظن أنجلباك أنها ربما كانت امتداداً لدفنات عصور المملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى أو نهايات المرحلة الانتقالية الأولى إلى بدايات المملكة المتوسطة. أما المنطقة F فتقع على تلة عالية بين منطقتى وادى I ووادى II بالقرب من السهل المزروع، ولا تحتوى المنطقة F إلا على ست عشرة دفنة بئرية عميقة، أدت مشاريع الرى الحديثة إلى امتلائها بالماء فلم يتمكن الباحثون من دخولها. والمنطقة S تقع على بعد نحو كيلو مترين إلى الجنوب، أى على الحافة الجنوبية الشرقية لهضبة أبوصير، وتتكون فى أغلبها من مدافن بئرية عميقة منفصلة ترجع إلى عهد سنوسرت الثالث وأمنمحات الثالث (1836 – 1770 ق.م).

وانحصرت الدفنات السطحية فى عصر المملكة المتوسطة فى منطقتى وادى I ووادى II، أغلب تلك الدفنات كانت سليمة وكاملة مقارنة بدفنات الآبار. وعلق أنجلباك على ذلك بأنها كانت ملفوفة باحكام شديد حتى «اضطررت فى بعض الحالات أن أتراجع عن محاولة الوصول إلى مجموعات من الفخاريات وعقود خرز لاستحالة فصل الدفنات» (أنجلباك 1923: 2). وأيقن أنجلباك أن تلك الدفنات كانت لأفقر الطبقات، وتنتمى إلى عصور تمتد من عصر الأسرة الثانية عشرة حتى نهاية عصر الهكسوس (1991 – 1532 ق.م) وهو مدى زمنى يربو على 450 عاماً (أنجلباك 1923: 2).

أما العدد الكلى للدفنات فى وادى I ووادى II، فلا يمكن حصره، ولم يسجل منها أنجلباك تسجيلا منهجياً إلا 18 دفنة ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة، وافترض أن مزيدا من تلك الدفنات البسيطة التى تمثل أدنى الطبقات ماتزال موجودة تحت سطح الأرض الزراعية المجاورة.

ويظهر التقسيم والتوزيع المساحى لمختلف المدافن التى رقمها درجة أولية من التمييز فى المدافن فى عصر الدولة الوسطى.

كما يبدو أن المنطقتين F وS تمثلان اجتماعيا قمة طبقات المجتمع التى استعملت جبانات حرجا، فهما تحتويان أكبر وأوسع المدافن وأكثرها انفصالاً عن بعضها. وتقعان فيما يبدو أنه أفضل المواقع طبوغرافياً فى كل هضبة أبو صير، فهو عال فوق مستوى السهل الفيضى فى موقع بصرى متميز مما أتاح أفضل ظروف جفاف فى الآبار حتى أعمقها. ومن سخرية الأقدار أن عمق تلك الدهاليز هو الذى أدى إلى سرعة دمارها وتلفها، ففى عام 1923 ميلادية وهو عام اكتشافها تبين أن منسوب المياه الجوفية قد ارتفع وأغرق كل حجرات الدفن وحوّلها إلى أماكن لا يمكن دراستها أو فحصها.

وعلى عادته، نشر أنجلباك كل تسجيلاته المفصلة عن عصر الدولة المتوسطة التى ضمت لحسن الحظ كل الدفنات من جميع المناطق التى ذكرناها (مع الاستثناء المذكور عن وادى I ووادى II).

احتوت تفاصيل الدفنات على الجبانة التى وجد بها المدفن، عدد وجنس من كانوا بكل مدفن، حجم المقبرة تفاصيل الكفن، وأنواع الفخاريات المصاحبة، أشكال وأنواع الأوانى الحجرية والصخرية، أشكال وأنواع الخرز والمواد المصنوع منها، أنواع المشغولات الفنية وعددها فى كل دفنة مع ذكر المواد التى صنعت منها. غير أنه لم يول اهتماماً بالفخاريات وأعداد المجوهرات، فسجل فقط نوعها، وفى وقت لاحق سجل المواد التى صنعت منها تلك الجواهر. وفى أغلب الأحوال لم يسجل الخامات التى صنعت منها بعض المصنوعات بقدر اهتمامه بتسجيل رقم الدفنة التى عثر عليها بها، حتى فى المدافن البئرية متعددة الحجرات و/أو متعددة الأفراد المدفونين بها، وربما كان دافعه إلى ذلك إيمانه بأن أعمال السطو والإغارة على تلك الدفنات والفوضى التى نجمت عنها جعلت من المستحيل نسب سلع الدفن غير الثمينة المبعثرة إلى مقبرة محددة بعينها.

أما الهياكل العظمية فى أغلب تلك المدافن فقد كانت مهشمة بطريقة سيئة بسبب عمليات السطو التى وقعت، ولذلك لم يتمكن أنجلباك من تسجيل عدد وجنس الأفراد، فى نصف الدفنات التى سجلها. ومما يستحق الملاحظة بوجه عام، سيادة فهم خاطئ فى علم المصريات أن الإناث أقل تمثيلاً فى المدافن، فى حين بلغ عدد الإناث فى المدافن التى سجلها أنجلباك المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة 116 أنثى بالغة مقابل 124 ذكرًا بالغًا، وهو ما يتناقض مع المفهوم السابق ذكره. أما دفنات الأطفال فقد كانت نادرة فى تلك المدافن: فمن بين كل ما سجله أنجلباك عن دفنات عصر المملكة المتوسطة

نجده لم يسجل إلا عشر دفنات لأطفال. ولا تتناقض هذه الندرة مع ما عثر عليه فى جبانات أخرى تنتمى للعصر ذاته، وربما رجع ذلك كما ذكرنا سابقاً إلى مفهوم المصرى القديم العقائدى عن سن اكتمال الشخصية واستحقاقها للفن الطقسى الدينى.

باختصار، كانت مناطق A، وB أفضل مناطق الدفن الموثقة بحثياً وأفضلها فى الكم من بين دفنات عصر المملكة المتوسطة، واحتوت تسجيلاته على 89 دفنة فى المنطقة A و66 دفنة فى المنطقة B، وكانت بعض مقابرها متعددة الدفنات، ووضع أنجلباك خرائط بيانية مبينا عليها كل مناطق الدفن فى جبانات حرجا وموقع الدفنات الهامة فى كل منها. وسجل 50 دفنة فى المنطقة S من دفنات عصر المملكة المتوسطة، ولم يضع لها خريطة مفصلة باستثناء موقعها العام بين المناطق الأخرى. ولم ينسب إلى المملكة المتوسطة من دفنات وادى I إلا 16 دفنة، ومن وادى II دفنتين، وسبب ذلك أن دفنات تلك المنطقة كانت شديدة التلاحم، وكان من الصعب التمييز بينها بسهولة (أنجلباك 1923: 2).. وبالرغم من عدم وجود خريطة تفصيلية لوادى I ووادى II ، إلا أنه رسم خرائط لمناطق الدفن الأصغر فى مناطق E، وF وبين عليها مواضع 13 دفنة فى E، و12 دفنة فى F.

سجل أنجلباك أيضا كميات كثيرة متنوعة من الصناعات الفنية ذاكراً نوعها والمادة التى صنعت منها التى تنتمى إلى عصر المملكة المتوسطة، وتحول ما سجله عن ذلك ليصبح السجل والمرجع الرئيسى للصناعات الفنية للمملكة المتوسطة. عثر بالمدافن على كميات كبيرة من الأوانى الفخارية، وأصبح تصنيفه لها (أنجلباك لوحة 34 – 41) مرجعاً للنماذج «النمطية» لصناعة الخزف فى المملكة المتوسطة (كيمب 1979، دى. أرنولد 1988، بوريو 1981، 1988). ولذلك اعتمدنا اعتماداً كاملاً فى التحليل النوعى المقدم فيما يلى على

تسجيلاته عن المشغولات الفنية التى عثر عليها فى جبانات حرجا وتنتمى إلى عصر المملكة المتوسطة.

جبانات رقا: المكان والزمان

تقع رقا على بعد خمسة وثلاثين كيلو متراً، على وجه التقريب، إلى الشمال الشرقى من موقع جبانات حرجا على الضفة الغربية لمجرى النيل، بين ليشت وميدوم، وبالرغم من أنه كان موقعاً دفنيا بين مواقع دفنية أخرى كثيرة فى تلك المنطقة، إلا أنه على وجه التخصيص لم يلفت انتباه علماء الحملة الفرنسية مثله مثل جبانات حرجا.

وتعرفت بعثة بريطانية على الموقع القريب من جرزا، ثم بدأت استكشافه والحفر به عام 1915. وسجلوا تفاصيل أول دفنتين عثروا عليهما.

ولاحظ أحد العمال المحليين العاملين ضمن فريق أنجلباك فى قرية كفر عمار القريبة وجود دفنات أخرى أبلغ عنها أنجلباك، فقام أنجلباك بالبحث والتنقيب فى ذلك الموقع موسمين متتالين فى 1912، 1913 (أنجلباك 1915).

وكانت جبانات رقا مثل جبانات حرجا تضم أكثر من تجمع دفنى، تشغل جميعها مساحة تزيد عن أربعة أميال من السهل الرملى الصحراوى، وتعود أقدم الدفنات بها إلى عصر ما قبل الأسرات، فقد كان سكان تلك المنطقة من عصر ما قبل الأسرات يدفنون موتاهم فى واد سطحى يرتفع قليلاً عن السهل العام الكبير الذى يخترق موقع رقا باتجاه وادى الفيوم.

وقام ج. ا. وينرايت بالكشف عن 288 دفنة سطحية بتلك المدافن، كان منها 249 دفنة كاملة وترجع جميعاً إلى عصر ما قبل الأسرات، وباستثناء دفنتين، كانت كل دفنة لفرد واحد، منها 51 دفنة لأطفال وصبية دون البلوغ، و198 دفنة لرجال بالغين: أغلب الدفنات كانت فى

حفر فى طبقة الحصى تحت السطح، وبالرغم من الرءوس كانت باتجاه الشمال بعكس ما كانت عليه الدفنات المنتمية للعصور المبكرة ما قبل الأسرات حيث كانت الرأس تتخذ اتجاه الجنوب. والملاحظة الأخرى أن التنظيم العام للدفنات كان أقرب إلى فوضى وعشوائية الدفن، مقارنة بالجبانات الأخرى المنتمية للألف الثالث قبل الميلاد.

احتوت الدفنة رقم 67 على مصنوعات من حديد، وذهب، وخرز من العقيق، ورأس صولجان من الحجر الجيرى، ولوح اردواز، ورأس رمح نحاسى، ومزهرية من العاج، وفخاريات، مما يمثل فى إجماله نموذجاً ثرياً ومترفاً. أما أغلب الدفنات فقد كانت بسيطة المحتوى.

ويبدو أن جبانات رقا لم تستعمل بعد عصر ما قبل الأسرات، حتى حلول عصر المملكة المتوسطة، وهى حقبة توقف تصل إلى 1000 عام.

بعد ذلك التوقف الطويل، بدأت جبانات رقا فى استقبال الموتى من جديد وعلى نطاق واسع فى سهلها الصحراوى، وفى العصر البطلمى الرومانى انحصر الدفن فى منطقة محدودة رقمت C1. ورقمت التجمعات الدفنية برموز هجائية وكانت سبع مناطق. وكانت مناطق A، وB، وC2 تضم كثيراً من الدفنات المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة، مع بعض دفنات من ذلك العصر فى المنطقة D، ورجح أنجلباك أن المنطقة C2 تنتمى إجماليا إلى عصر الأسرة الثانية عشرة على وجه التحديد، وأضاف: «كل الدفنات تعرضت للسطو الجائر قبل الكشف عنها» (أنجلباك 1915:1). لذلك اقتصرت تسجيلاته على المنطقتين A وB .

كانت مقابر المنطقة A تقع جميعها على تلة مرتفعة باستثناء دفنة سطحية واحدة (دفنة 123)، ودفنتين كبيرتين لكل منهما دهليز احتفائى منحدر (دفنة 304، 306). أما باقى الدفنات دون ذلك، فقد

كانت جميعها من نوع الآبار المبنية أو غير المبنية بحجرات أو بدون حجرات. وإن وجدت حجرات فقد كانت على الدوام باتجاه الشمال، أما أعمق الآبار فقد وصل إلى اثنى عشر متراً، وسجل أنجلباك 158 دفنة بئرية فى المنطقة A. ولاحظ أنجلباك أن عمق البئر كان يتوقف على عمق وسمك طبقة الجبس التى تكون إحدى طبقات الوادى: فقد كانت تلك الطبقة تستغل كسقف طبيعى للحجرات فلا تنهار (أنجلباك 1915: 4). لم يعثر أنجلباك على أية منشآت معمارية سطحية فوق الآبار الدفنية فى المنطقة A، ولكنه عثر على شذرات وكسور بعض اللوحات الدفنية التخليدية، مما يدل على أن مثل تلك المنشآت السطحية كانت موجودة (بورتر وموس 1937: 87).

رجح أنجلباك أن تلك الدفنات تمت فى الخمسين عاماً الأولى من حكم الأسرة الثانية عشرة (بورتر وموس 1937: 5). ورجح أن اللصوص القدماء قاموا بنهب أغلب تلك الدفنات على مدى الجيل الأول من الدفن، بل إن كثيراً من تلك المقابر تم السطو عليها ونهبها بعد الدفن مباشرة، وسجل فى استنتاجاته:

> **وقع أول سطو على الدفنات الثرية بلا أدنى شك من حراس المقابر ذاتهم... فهم يحضرون مراسم وطقوس الدفن لكل الدفنات، ومن الطبيعى أنهم كانوا يعرفون أى المقابر تستحق المجازفة بالسطو على محتوياتها.. وأسباب هذا الترجيح هى، أولاً: كانت أجساد الموتى ما تزال رخصة عند فتح المقبرة للسطو عليها أول مرة، وظهر ذلك من أوضاع أجساد الموتى التى كانوا يرفعونها من توابيتها، ويزجون بها إلى أحد أركان الحجرة فى أى وضع عشوائى تتخذه.. فى حالات عديدة أخرى.. حين كنا نطهر الآبار، نجد أن حجرة تم**

> **نهبها بالكامل، بينما حجرة أخرى ما تزال مغلقة لم تمس ومغلقة بالطوب، وعند فتحها لا نجد بها أى شىء يمثل قيمة بالنسبة للصوص.. وهذا يدل على أن قدامى اللصوص كانوا يعلمون عن يقين ما تضمه كل مقبرة قبل السطو عليها (أنجلباك 1915: 21).**

أما المنطقة B، وتقع إلى الجنوب الغربى من المنطقة A وأقرب إلى السهل الفيضى المزروع، فقد احتوت على أعداد كبيرة من الدفنات السطحية التى تنتمى إلى عصرى الملكة المتوسطة والمملكة الحديثة وبعض الدفنات المكونة من بئر وحجرة، والنوع الأخير أعيد استخدامه أكثر من مرة فى عصور تالية (أنجلباك 1923: 9).

كانت أوضاع أجساد الموتى فى الدفنات السطحية والبئرية تتخذ اتجاه الشمال. كما لم يمكن فحص دفنات البئر والحجرة إلا فى أعلى مستويات الآبار، فقد كانت الآبار مغمورة بالمياه كلياً بسبب قناة رى حديثة شقت بالقرب من المنطقة (أنجلباك 1923: 22)، غير أنه من الواضح أنها كانت قد تعرضت جميعاً للسطو من قبل.

سجل أنجلباك 42 دفنة تنتمى إلى عصر المملكة المتوسطة فى المنطقة B، وبالحكم على بعض الدفنات السطحية من هيئتها، كان من الواضح، أنها وضعت فى حفر فى الطبقة التالية للسطح مباشرة (وهى حفر مستطيلة)، بينما كانت هناك دفنات فى الطبقة الرملية السطحية (وهى مدافن لا شكل ولا أبعاد لها).

ومن غير المعروف لنا إن كانت الدفنات السطحية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة قد وجدت كاملة أم لا. الأقرب إلى الاحتمال أنها قد عبث بها جميعا قبل العثور عليها واكتشاف ما بها، مقارنة بمقابر سطحية كثيرة منتمية إلى عصر المملكة الحديثة عثر عليها كاملة وسجلت بمحتوياتها (مثلا الدفنة 80، والدفنة 248).

ولم يسجل أنجلباك وجود أية منشآت سطحية لأى من نوعى الدفنات فى المنطقة B، ولم يعثر إلا على أشياء بسيطة عليها آثار مدونات، ومن الصعب أن نحدد إن كان ذلك يعكس وضعاً حقيقياً أم أنه كانت هناك منشآت سطحية أتلفها الزمن ومحاها.

وتقع المنطقة C2 على مسافة أبعد إلى الجنوب من A، وB، وتضم دفنات بنوعيها: السطحى والعميق وتنتمى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، وكلها منهوبة ومسروقة.

وأخيراً، هناك بعض الدفنات المنتمية إلى عصر الأسرة الثانية عشرة فى المنطقة D الواقعة إلى حد ما شمال المنطقة C2، إلا أنها كانت جميعاً منهوبة بضراوة لدرجة «لا تصلح معها لأى تسجيل» (أنجلباك 1923: 10).

كما فى جبانات حرجا، كان يمكن أيضا تمييز نوع من التقسيم بين مناطق الدفن المختلفة فى جبانات رقا: أى وجود منطقة دفنية لم يستخدمها إلا من يملكون من الثروات ما يمكنهم من إنشاء مقبرة بئرية (وهو أحد أشكال الدفن التى تتطلب بذل مجهود أكبر)، وتقع بشكل منفصل على تلة مرتفعة بارزة عما حولها فى المنطقة A، مع منطقة أوطأ شغلتها بالكامل دفنات سطحية (وهى أحد أشكال الدفن التى تتطلب بذل أقل مجهود). وتبعد عنها بنحو 103 كيلو متراً منطقة الدفن C2 التى احتوت على نوعى الدفنات، شديدة الجهد، وقليلة الجهد.

وجاءت تسجيلات أنجلباك عن مدافن المملكة المتوسطة فى رقا مماثلة لتلك التى سجلها عن دفنات حرجا واشتركا فى أنماط الخزف التى كانت سائدة فى ذلك العصر. كما سجل حجم وسعة كل مدفن، وعدد وجنس الأفراد بكل مدفن (كلما أمكنه ذلك)، وأنواع الخزف، وشكل وأنواع الخرز، وأى مصنوعات أخرى. ومرة أخرى مثلما فعل

فى جبانات حرجا لم يسجل كميات الآنية الخزفية والخرز. ويتضح من السجلات أن كم ونوع المصنوعات من محتويات المقابر التى عثر عليها بجبانات رقا كانت فى إجمالها أقل من تلك التى عثر عليها فى جبانات حرجا وأقل تنوعاً، وهو ما سنتناوله لاحقاً فى هذا الفصل.

صادف أنجلباك فى جبانات رقا المشكلة ذاتها فى تحديد أعداد المدفونين وجنس المدفونين، لم يتمكن من تحديد ذلك إلا فى أقل من نصف عدد المقابر التى سجلها. ومرة أخرى، نجد أن النسبة المئوية للبالغين من الذكور مقارنة بالبالغات من الإناث فى الدفنات التى سجلها لم تظهر خللاً شديداً فى التناسب، إلا أنه كما هو متوقع فإن الخلل الشديد كان فى نسبة الأطفال المدفونين بتلك الجبانات، وقد كانت أقل كثيرا عن التناسب الحقيقى. ثم قام أنجلباك بوضع خريطة مفصلة للمنطقة A، ولم يضع خريطة منفصلة للمنطقة B، التى تظهر فقط على الخريطة الكلية لمنطقة رقا، وهو مثل آخر يثبت ظاهرة «مشكلة المقبرة» فى مصر وما ترتب عليها: فباستثناء جبانات عصور ما قبل الأسرات حيث كانت كل الدفنات سطحية، نجد أنه من النادر أن نجد مستكشفاً قد كلف نفسه عناء تسجيل مواقع الدفنات السطحية فى عصور حكم الأسرات، على عكس مدافن الآبار «المبنية». وسوف تظهر هذه الظاهرة مرة أخرى بوضوح حتى فى أكثر الأعمال تحريا للدقة، المنشورة عن منطقة أبيدوس.

تحليل بقايا الجبانات المصرية

تعد المعلومات التى تم التوصل إليها من جبانات حرجا ورقا المعلومات الوحيدة عن المملكة المتوسطة التى يمكن إخضاعها للتحليلات الإحصائية الكمية. والنماذج الإحصائية الحديثة غير معروضة هنا (ولكن ارجع إلى كيمب 1980، وميريلزى 23 – 9)،

ولو وضعنا فى الاعتبار مشاكل التمثيل والتسجيل المرتبطة بتلك الجبانات، فكيف لنا أن نتوصل إلى تصور دلالى من خلال الحيز المكانى ونماذج المواد الدفنية من خلال تلكما الجبانتين الشماليتين؟ إن أبعاد سلوكيات الدفن التى يمكن التوصل إليها من خلال جبانتى حرجا ورقا هى:

* موقع النسبة الأكبر من الدفنات.
* نوع ومساحة كل مقبرة.
* أصناف وأنواع المواد التى صنعت منها المشغولات.
* جنس و/أو عمر المدفونين فى بعض تلك المقابر.

ويركز المنهج الذى يمكن إجراؤه بالتحليل الكمى البسيط على تلك المقاييس السابق ذكرها مع الأخذ فى الاعتبار محدودية المعلومات التى أمكن التوصل إليها من جبانات حرجا ورقا. وفى هذا التحليل نتناول فقط المقابر الأكبر فى كل من الموقعين A وB فى حرجا، وA وB فى رقا. وباستثناء المنطقة B فى رقا، لدينا خرائط لباقى المناطق، مما يسمح بفحص الأحواز المكانية وعلاقتها بسلوكيات الدفن كواحدة من مفاتيح التباين الاجتماعى الرئيسة. ولندع جانباً الآن باقى المناطق الأصغر فى حرجا ورقا ولن ندخلها فى التحليل الكمى، إلا أنها تؤخذ فى الحسبان فى التحليل الإجمالى للموقع ككل.

على عكس ما كان سائداً فى العصور السابقة، بدأت الجماعات الأسرية من مختلف المستويات الاجتماعية فى عصر الملكة المتوسطة فى تشييد مدافن أسرية، وكانت من السعة بما يسمح لها باستيعاب الدفنات الأسرية على أماد زمنية طويلة، تمتد لأكثر من جيل إن لم يكن لعدة أجيال متعاقبة.

ونجد مثل تلك المدافن فى جبانات حرجا ورقا على شكل آبار

عميقة تتفرع منها حجرات الدفن موزعة باتجاه الشمال والجنوب من البئر، ومن العسير فى مثل تلك المقابر أن نتوصل إلى الزمن الدقيق لكل جيل أو تراتبه الزمنى، ولذلك سنتناول المدافن – بئراً وحجرة أو حجرة فقط – كوحدة تحليل، حتى لو احتوى أى منها على أكثر من دفنة (كما فى حالة المدافن البئرية).

ويعد المدفن بمثابة استثمار لمجموعة أفراد يمكن تناولهم كمجموعة أو جماعة أسرية، وهو الافتراض ذاته الذى افترضه رايزنر فى مختلف نماذج مقابر عصر المملكة القديمة فى نجع – الدير (رايزنر 1932).

فلو تناولنا مستوى القدرة على حيازة ثروة من قبل جماعة قرابية، يمكننا أن نقيم الأوضاع النسبية للعائلات مقابل الأفراد، وقد شرح روزفلت صلاحية مثل تلك التناولات (1988)، ودعمت بشكل أكبر تناول مناطق دفنية أخرى عند إعادة بحثها (بيك 1995، براون 1995، أوشيا 1996).

ومع مراعاة أن الكميات الحقيقية للمصنوعات الفنية فى كل دفنة غير مذكورة بالأعداد فى التحليل، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول، لأن أغلب الدفنات تعرضت لسرقة محتوياتها، ولذلك لا يعكس عدد ما عثر عليه من أى عنصر الأعداد الأصلية من ذلك العنصر التى تم وضعها مع الدفنة.

ثانياً: وكما ذكرنا قبل ذلك، لم يذكر أنجلباك فيما سجله من دفنات عدد كل عنصر من المصنوعات الفنية الذى عثر عليها مع كل دفنة، فقد كان يسجل فقط نوع العنصر والمادة التى صنع منها.

لذلك يعتمد التحليل فقط على وجود أو غياب مصنوعات فنية معينة والمواد التى صنعت منها، أما العناصر ذات ا نشأ العضوى القابلة للتلف (مثل التمر، والسلال، والمنسوجات) فهى مستثناة، لأنها عناصر

معرضة بشكل خاص للتحلل وليس من صفاتها الصمود والبقاء.

كذلك جنس المدفون وعمره لم يستخدم كأحد المتغيرات فى التحليل، فهو غير متيسر إلا لما يقل عن نصف عدد الدفنات المسجلة، فضلاً عن ذلك فإن الحالة السيئة جداً للهياكل العظمية التى تم تجنيسها يجعل من الاعتماد عليها أمراً مشكوكاً فى نتائجه ولا تحمل اليقين الكافى الواثق. بالطبع لم تتجاهل تلك العناصر تجاهلاً تاماً إلا أنها اتخذت كعوامل ترجيح.

تزمين المصنوعات الفنية

بالرغم من أن أنجلباك نسب جبانات رقا العائدة إلى أزمان المملكة المتوسطة إلى عصر حكم الأسرة الثانية عشرة على وجه التحديد، ضمت جبانات حرجا دفنات تنتمى إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة، بالإضافة إلى دفنات عصر الأسرة الثانية عشرة. كان من الواضح حدوث تراجع مؤكد فى المحتويات الدفنية المصنوعة من العناصر شبه النفيسة فى دفنات عصر الأسرة الثالثة عشرة، مع زيادة ملحوظة فى المحتويات من الخزف الملون والخزف من المواد الرخيصة واستعمل بديلاً عن المصنوعات الفنية القيمة التى تصنع من الصخور الصلدة والأحجار شبه الكريمة، وافترض أنجلباك أن ذلك الانحسار قد يرجع إلى عدم القدرة على الحصول على مصادر معدنية (إما لنضوب مصادر المعادن [التعدين]، أو لأسباب سياسية مجهولة لنا) (بوريو 1988، كيمب 1989) أو لحدوث تغير فى المفاهيم الدينية المرتبطة بالدفن (بوريو 1991 - 9)، والفصل بين العصرين نتيجة لتفاوت الثراء بينهما سيشوه توزيع الثروات بعكس تناول عهود الأسرتين كعصر واحد متجانس.

لذلك كانت الدفنات من كل جبانة إما أن تنسب إلى عصر الأسرة

الثانية عشرة أو إلى عصر الثالثة عشرة على أساس ما تحتويه من مصنوعات خزفية، كما استخدمت الجعارين وأنواع تصميماتها (عن مارتن 1971، أوكنور 1990) كعوامل ترجيح إضافية للتفريق بين دفنات عصر الأسرة 12 والأسرة 13 كلما وجدت، أما باقى المصنوعات الفنية بما فيها الأوانى المصنوعة من خامات صخرية فقد استثنت من إدخالها كأحد عناصر الترجيح الزمنى؛ لأن الملامح الفنية والصفات الزمنية لأشكالها لم تؤسس بشكل كامل يمكن الركون إليه، كما أن الآنية الصخرية يمكن الاحتفاظ بها على مدى أجيال طويلة متعاقبة كميراث عائلى؛ لتوضع بعدها مع إحدى الدفنات فى عصر آخر غير ذلك الذى صنعت فيه.

أما الدفنات التى لم يعثر فيها على خزف بأنماط عصر ملوك الأسرة الثالثة عشرة، وقد مال الترجيح إلى أنها تنتمى إلى عصر ملوك الأسرة الثانية عشرة، فقد أدرجت فى قوائم دفنات عصر الأسرة الثانية عشرة (انظر دى أرنولد 1988) وبناء على ذلك لم تدرج دفنات عصر الأسرة الثالثة عشرة فى التحليل الكمى، فى الوقت الذى أدركت فيه دفنات لم تحتو على أى فخار أو خزف.

وارتكازاً على تلك العوامل فى التصنيف، صنفت 64 دفنة فى الجبانة A فى حرجا على أنها تنتمى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، و25 دفنة إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة. وكما ذكرنا فيما سبق، لم يوثق أنجلباك المكونات المنتمية إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة فى جبانات رقا. واحتوت العناصر التى وضعت موضع الاعتبار عند تحليل كل دفنة على الخزف، والأسرة الحاكمة، وحجم المقبرة، وعدد وجنس الأفراد بكل مقبرة، والمصنوعات الفنية والخامات التى صنعت منها.

المتغيرات الرئيسية

من بين كل المعلومات التى توفرت من دفنات حرجا ورقا، اخترنا ثلاثة متغيرات رئيسية لتصبح جوهر ومحور التحليل، وهى: الجهد المبذول فى إنشاء المقبرة، ومقدار التنوع فى كل مقبرة، ودلالات الثراء. تلك المتغيرات تستدعى إلى الذهن على الفور مفاهيم من الاقتصاد السياسى وهى تحديد تفاوت القدرة على تشغيل عمال أو الحصول على الجهد (ويبستر 1990)، ومصادر المواد (سميث 1987) كمقاييس للتمايز الاجتماعى والاقتصادى.

فى هذا الإطار، فإن وجود مستوى جيد من الجهد، وتنوع محتويات الدفن، وثراء عناصر مرتبطة بالموت لابد أن يتناسب إلى حد بعيد مع المستويات المتباينة فى مجتمع الأحياء ذاته، أى يتناسب مع المستويات الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية لعالم الأحياء.

الجهد ودرجات التباين

إن متغير الجهد المبذول فى أية دفنة ليس إلا مقياسًا بسيطًا يظهر من حجم المقبرة، معبر عنه بالأمتار المكعبة، ويتم التوصل إليه بتكعيب حجم المقبرة، وفى حالة مدافن البئر والحجرات فإن هذا المتغير يساوى حجم البئر وكل الحجرات الملحقة به. أما فى المقابر السطحية، فإن هذا المتغير يعكس حجم الحفرة التى سجى فيها الجثمان. وقد سجل أنجلباك فقط المدافن تحت السطحية التى حفرت جزئياً على الأقل تحت سطح الصحراء مباشرة فى طبقة الرمال الناعمة. والمجهود المبذول فى المقابر تحت السطحية لا يمكن قياسه، فلا توجد معلومات متيسرة عن هذا المكون للمدافن التى سجلها من هذا الصنف.

متغير الجهد المبذول إذن هو انعكاس للقدرة لفرد أو جماعة

مسئولين عن تشييد مقبرة ومدى قدرتهم على استثمار الجهد أو بذله. لذلك يعكس حجم القبر طريقة وحيدة يعبر بها الفرد أو جماعته الأسرية والقرابية عن حالتهم ووضعهم الاجتماعى.

والتفاوت النوعى ليس إلا مفهوم استعاره علماء الآثار من علم الأعراق وأصول الأنواع، حين يكون «التفاوت فى الأجناس» أحد المقاييس المستعملة فى بيان الأجناس أو الأعراق المكونة لأى شعب وغلبة أى جنس على غيره فى شعب ما (بايلو 1935: 221 – 53). كما يستخدم علماء الأعراق ذلك المقياس لقياس مدى تمثيل مكون حيوانى فى حقبة من الأحقاب الزمنية (بيرسال 1989).

وفى هذا الجانب البحثى فإن نتاج التباين يعتبر عداً مباشراً لصنوف المصنوعات الفنية الهامة الموجودة مع كل عينة دفنية، وكل صنف منها يسجل وجوده أو عدم وجوده. على سبيل المثال: مدفن بتابوت، يحتوى المدفن على خرز وقلائد وتمائم، أربعة أشكال مختلفة من الفخار، وصندوق أدوات شخصية، وسكين. مثل هذا المدفن يصنف فى معيار التغاير برقم 4؛ لأن الأصناف الكبرى من «تابوت»، «حلى» (خرز وتمائم)، و«فخار» (أربعة أشكال من الآنية)، و«أدوات استخدام منزلى» (صندوق وسكين). أربعة أصناف.

والافتراض الأساسى هو أن احتواء الدفنات على ممتلكات يظهر تفاوتًا وتباينًا فى الإعداد والتجهيز.

مقياس الثروة

إن أحد الجوانب المؤكدة للتفاوت والتمايز الاجتماعى اختلاف وتباين القدرة على الحصول على المواد الخام، خاصة تلك المواد التى يتم الحصول عليها من تجارة تأتى عبر مسافات طويلة أو يتم الحصول عليها بالارتحال لمسافات بعيدة (سميث 1987، أندرسون

1987). وبالنسبة لعصور مصر القديمة، فإن مسألة السيطرة على المناجم والتحكم فى إنتاجها وأعمال التعدين والبحث عن الخامات، والسيطرة على البعثات التجارية، ومن ثم وسائل توزيع الخامات النفيسة، من الجوانب التى ما تزال غامضة.

وهناك وجهتا نظر أو افتراضان مختلفان فى هذا الشأن. جانب من الباحثين يرى أن أنشطة التعدين والتجارة البعيدة كانت تحت هيمنة الدولة، وأن الدولة هيمنت أيضا على توزيع كل الخامات النفيسة وشبه النفيسة (بوريو 1988، 1991، كيرك 1990). ويترتب على صحة هذا الاعتقاد أن حصول أى امرئ على أى من تلك المواد لا يتيسر إلا من خلال صلات شخصية بذوى النفوذ فى الحكومة.

أما كيمب فقد كان رأيه على عكس ذلك، وأعلن عن اعتقاده بوجود مشاريع وأنشطة خاصة، وبرهن على ذلك بالكميات الوفيرة من المواد النفيسة وشبه النفيسة التى كانت متوفرة فى مختلف مجالات الأنشطة المصرية القديمة، ومن المستحيل أن يتحقق ذلك تحت هيمنة احتكارية من الدولة لتلك المواد (كيمب 1989). ويعنى ذلك أن احتكار الدولة للخامات والمعادن لم يكن قائماً أو كان محدوداً، مما أتاح لقطاعات من الشعب الحصول عليها، بل أتاح الفرصة للأفراد والجماعات للقيام بأنشطة تعدينية وحفر المناجم خارج أطر أجهزة الدولة، مما أتاح دخول تلك المعادن والخامات إلى أسواق التداول السلعى الحر.

ونحن أميل إلى الأخذ بما ذهب إليه كيمب، وهو أن الأفراد والجماعات كان بمقدورهم الحصول على أنواع عديدة من الخامات والمعادن طبقاً لدرجة ثرائهم. لذلك تعد كميات وأنواع المواد الموجودة مع كل دفنة تمثيلاً شبه أمين لدرجة ثراء صاحب الدفنة، وتظهر قدرته على الحصول على تلك المواد.

ويعتمد منهج البحث على افتراض أن أنواع السلع والمواد التى تظهر مدى نفوذ الفرد ومكانته هى عادة مواد «غالية» و«مكلفة»، أى تتطلب بذل جهد أكبر لإنتاجها أو الحصول عليها وحيازتها، أكثر مما يتطلبه الحصول على المواد «العادية» (بوللوك 1983: 271، 1999، واسون 1994، باينز ويوفى 2000).

وسوف نستخدم هنا مقياسين مختلفين لقياس «الثروة» المادية على ضوء منقولات ومحتويات كل دفنة. والمقياسان يعتمدان على تراتب «القيمة» لكل مادة خام من المواد الموجودة مع كل دفنة من دفنات حرجا ورقا التى تم تسجيلها.

المقياس الأول (ويمكن أن يسمى مقياس درجة الثراء رقم 1) يعتمد على تقدير حجم الجهد اللازم للحصول على كل مادة من المواد الخام الموجودة مع الدفنات.

والمقياس الثانى (ويمكن أن يسمى مقياس درجة الثراء رقم 2) يعتمد على تقييم القيمة النسبية لتلك المواد إبان عهود المملكة المتوسطة. والقيمة الكلية لكل مادة فى مقياس درجة الثراء رقم 1 يتم تقييمها من خلال خمسة عناصر مؤثرة فى قيمة الجهد المبذول للحصول على مادة من تلك المواد، وهى: المسافة التى تقطع لجلب المادة، ووسيلة الانتقال للحصول عليها، وطريقة استخراجها، ووسيلة استخلاصها وتنقيتها وتصنيعها، ودرجة صلابة تلك المادة (ريتشاردز 1997).

والمقياس الثانى (مقياس درجة الثراء رقم 2) يقيم نظرة المصريين وتقييمهم وتقديرهم لكل مادة من تلك المواد، وهو التقييم الذى تمتد جذوره إلى المكونات الثقافية، والسياسية، وعناصر دينية وكذلك المكون الاقتصادى بالطبع (أبادوراى 1986، سميث 1987).

كان الذهب والفضة من المواد المتميزة والبارزة بوجه خاص فى

مصر القديمة. فقد اعتقدوا أنها ترمز إلى قدرة الشمس على إحداث التجدد وبعث الحياة. فساد الاعتقاد أنها أثمن المواد، على الرغم من توفرهما فى مناطق قريبة نسبياً فى الركن الشمالى الشرقى لأفريقيا (سيناء).

كان هاريس هو أول من لجأ إلى تصنيف وترتيب الأهمية النسبية للمعادن حسبما ورد فى نصوص المملكة المتوسطة. واحتوى الترتيب على كل المعادن النفيسة وشبه النفيسة التى حظيت باعتبار خاص لدى المصريين (هاريس 1961، أوفريه 1991). لقد ذكرت المواد حسب أهميتها فى قوائم نقشت على لوحات نذرية تذكارية حتى تتوفر له أيضاً فى حياته الأخرى. واستدل هاريس على أنها مرتبة حسب نظرتهم وتقديرهم لقيمة كل مادة. أما المواد التى لم ترد فى قائمة هاريس، مثل الفخار والبردى، يمكننا أن نقدر مع بعض الحذر والتحفظ قيمتها من خلال تقييمات جانسن (جانسن 1975 - 9). القيم النسبية للمواد والمحتويات الدفنية فى زمن الرعامسة (1293 - 1070 ق.م). والفترة التى تناولها جانسن بالبحث تلى عصر المملكة المتوسطة بعدة مئات من السنين، ويمكننا أن نفترض أن القيمة المطلقة لتلك المواد غير الثمينة قد تغيرت بدون شك على مدى الزمن. أما القيمة النسبية فلم تتأثر بشكل يمكن ذكره على مدى الزمن ذاته.

وبتطبيق مقياسى درجة الثراء 1 و2 على كل دفنة مسجلة فى جبانتى حرجا ورقا من تلك المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة، وكل مقياس منهما يمثل إجمالى القيمة للمواد والمحتويات المصاحبة للدفنة، وكل صنف يذكر نوعياً لا كمياً، حتى لو وجد فى مصنوعات مختلفة. فإن الناتج يعد مقياساً لمستوى الثراء كما يلى:

الجهد المبذول (مقياس الثراء رقم ١)		مقياس الثراء رقم ٢ (المصرى)	
المادة	قيمتها	المادة	قيمتها
اللازورد	19.0	فضة	14.0
برونز	18.0	مزيج ذهب وفضة (اليكترام)	13.0
زجاج بركانى	17.0	ذهب	13.0
تركواز	17.0	لازورد	12.0
نحاس	16.0	تركواز	11.0
عقيق	15.0	عاج	10.0
جشمت	15.0	برونز	9.0
فلسبار (سليكات الومنيوم)	15.0	نحاس	8.0
كوارتز	14.0	فلسبار	7.0
كوارتزيت	14.0	عقيق أحمر	7.0
مزيج ذهب وفضة	13.0	خزف ملون	7.0
فضة	13.0	برديات مدونة	6.0
ذهب	13.0	عقيق	5.0
انهيدريت	13.0	زجاج بركانى	5.0
حجر	13.0	جشمت	5.0
حجر الدم (هيماتيت)	13.0	انهيدريت	5.0
حجر الحية (مرقط)	12.0	حجر الدم	5.0
خزف ملون	11.0	كوارتز	5.0
حجر صوان	10.0	كوارتزيت	5.0
عقيق أحمر	10.0	حجر صوان	5.0
رخام	9.0	حجر صابونى	5.0

المادة	قيمتها	المادة	قيمتها
عاج	8.0	رخام	5.0
برديات مدونة	8.0	حجر الحية	5.0
حجر صابونى	7.0	حجر	4.0
بردى غير مدون	6.0	ألياف نباتية	3.0
خشب	5.0	بردى (غير مدون)	3.0
فخار	4.0	أصداف	3.0
منسوجات	3.0	منسوجات	3.0
ألياف نباتية	3.0	خشب	2.0
عظام	2.0	عظام	2.0
أصداف بحرية	1.0	طين صلصالى	1.0
طين صلصالى	1.0	فخار	1.0
طين	1.0	طين	1.0
قش	1.0	قش	1.0

تقييم الموضع والمساحة

ذكرنا فيما سبق أن هناك تقسيماً فى مناطق الدفن فى كل من جبانتى حرجا ورقا. وبالفحص المدقق يبدو أن هناك تقييداً وتحديداً لاستعمال مناطق الدفن وذلك بملاحظة العلاقة بين التوزيع المساحى وتناسبه مع المحتويات الدفنية، وتواجد محتويات معينة فى مناطق دفنية معينة، لقد افترضت دراسات أخرى أن البناء الاجتماعى كان يزداد تعقيداً، مما أدى إلى ظهور مناطق مدافن محكومة وتحت السيطرة كوسيلة للتأكيد على تفاوت الأوضاع الاجتماعية (مثلا تينتر 1975، بيبلز وكوس 1977، جولد شتاين 1981). وفى عصر المملكة المصرية المتوسطة، فإن مثل تلك القيود المفروضة على مناطق الدفن

فى المدافن القريبة من مراكز السلطة ودوائر النفوذ السياسى توحى لنا بثنائية المجتمع من وجهة نظر السلطة والصفوة حتى فى الموت. ويمدنا عمل رايزنر فى مناطق الدفن بالأقاليم والمحليات مثل جبانة نجع – الدير (1932) بنماذج مغايرة، حيث توجد المقابر الكبيرة تحيط بها المقابر الأصغر على شكل مركز ومحيط، والنموذج ذاته موجود أيضا فى جبانات أبيدوس (انظر الفصل السابع)، وفى دندرة (سلاتر 1974). أما مدافن حرجا ورقا، فقد كانت ملاصقة لعاصمة حكم الأسرة الثانية عشرة، ومن المحتمل أنها كانت تحت سيطرة وهيمنة رسمية لوجودها فى قلب عاصمة الحكم.

وفرصة فرز التوزيع المساحى والمكانى فى إطار المتغيرات التى نتناولها متوفرة فى جبانات حرجا، خاصة المنطقتين A وB ، وفى جبانات رقا ولكن فى المنطقة A فقط. على أى حال، يمكننا أن نقدم ملاحظات عامة على التوزيع الكلى للأنماط المساحية فى كل من الموقعين.

جبانة حرجا، منطقة A: النتائج

بالنسبة لجبانات حرجا، تم وضع رسمين بيانيين لكل متغير: يشمل الأول كل المدافن التى افترض أنجلباك أنها تنتمى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة. والثانى شمل فقط المدافن المعروفة الانتماء بيقين كامل على أسس من أنماط الخزف. بالنسبة للمنطقة A، وصل العدد الكلى إلى 26 مدفناً، أى 41٪ من العدد الإجمالى للدفنات التى يفترض انتماؤها إلى عصر الأسرة الثانية عشرة. أما المنطقة B، فقد بلغ عدد الدفنات المتيقن انتماؤها لذلك العصر 26 دفنة، أى 75٪ من عدد الدفنات المسجلة.

كل دفنات المنطقة A مكونة من بئر وحجرات عدا دفنة واحدة. وأظهرت نماذج حجم المقابر فى الرسم الأول والثانى ثلاثة أنماط

عامة من أحجام المقابر: النموذج الأكثر شيوعاً يتراوح حجمه من 25 – 45 متراً مكعباً، وعدد قليل جداً يصل حجم كل منها إلى ما يزيد على 50 متراً مكعباً. والرسم البيانى المساحى للأنماط الثلاثة لا يظهر تجمعًا مستقلاً للمقابر الخمس الأكبر حجماً، فقد كانت موزعة فى أنحاء متفرقة من الجبانة، وكذلك كانت الخمس مدافن التالية فى الحجم. وهناك مجموعة متجاورة من أصغر أربع مقابر، إلا أن مغزى ذلك غير معروف وربما لعبت المصادفة دورها فى ذلك، خاصة مع عدم وجود أية معلومات عن طبيعة وأحوال التربة ما دون السطح. ومن الواضح أنه لم يكن هناك تقسيم مساحى صارم فى إطار نمط مدفن البئر والحجرات فى تلك المنطقة.

كانت المواد شبه النفيسة منتشرة بغزارة نسبية فى المنطقة A، فقد عثر عليها فيما تصل نسبته إلى 22٪ من المقابر.

وجاء توزيع متغيرات مقاييس الثراء متطابقاً مع متغير الجهد المبذول، مما يوحى بتنوع عريض لأنماط الثراء المادى، وطبقاً لذلك، تم التعرف على أربعة أشكال فرعية «للثروة».

وتقع أغلب الدفنات فى النطاق البيانى الأول الذى يتراوح من صفر إلى 30، وعلى وجه التقريب حققت نصف تلك المقابر مقياس ثروة يصل إلى 10 درجات أو أقل، أما النصف الآخر فقد حقق قيماً تراوحت من 10 إلى 30. كما حقق عدد قليل من المقابر درجات ثراء أعلى تراوحت ما بين 35 إلى 60، وعدد محدود جداً تجاوز 70 حتى 175 درجة.

وأظهر الرسم البيانى المساحى المقارن بدرجة الثراء المادى تجمعاً واحداً بين المستوى الثانى من مستويات الثراء (بقيمة تنحصر بين 35 – 60 على المقياس). أما أثرى خمس دفنات فهى موزعة فى أنحاء متفرقة من الجبانة (A) دون رابط مكانى، وينطبق الأمر ذاته على أفقر خمس دفنات. ونستنتج أن التجمع على أساس مساحى

غير متحقق، ويطرح ذلك غموضاً غير مفسر.

أما متغير التنوع فقد أظهر توزع الدفنات بين شرائح عريضة وواسعة. أكثر من 50٪ من الدفنات فى المنطقة A حققت معدل 2 أو أقل على مقياس التنوع، أى وجود نوعين فقط من المحتويات الدفنية، وحققت 36٪ من الدفنات معدل 3 و4، وحقق أقل من 14٪ معدل 5 وأعلى. تلك الدفنات التى حققت معدلات تنوع مرتفعة غير متجمعة ولا متجاورة.

وعلى عكس ما قد يوحى التوقع التقليدى، لا يوجد رابط مؤكد بين حجم المدفن، ودرجة ثرائه، وتنوع محتوياته، كما هو موضح فى الشكلين 38 و39 (وهما لمتغير الجهد المبذول ودرجة الثراء، والجهد المبذول وتنوع المحتويات).

ومع أن اثنتين من أكبر خمس مقابر كانتا من بين أثرى خمس مقابر (الدفنتان 72، 211، وهما أيضا متباعدتان لا متجاورتين)، لا توجد علاقة ثابتة بين تلك المتغيرات فى باقى الدفنات.

كذلك لم تكن أكبر الدفنات ولا أثراها، أكثرها تنوعاً فى المحتوى. ويدل ذلك على أن حجم المقبرة ودرجة الثراء وتنوع المحتويات، كانت ثلاثة عناصر، يمكن للمصرى القديم فى عصر المملكة المتوسطة أن يعبر من خلالها عن درجة ثرائه أو مكانته من خلال الموت.

ولو وضعنا فى الاعتبار وضوح وضخامة المدافن الأكبر بالنسبة للصوص المقابر، وبالتالى ارتفاع احتمالات تعرضها للسرقة. كان أمام الأفراد الأكثر ثراء أن يختاروا بين إظهار وضعهم الاقتصادى والاجتماعى بإنشاء مقابر كبيرة مع إدراكهم أن المنقولات والمحتويات قد لا تبقى طويلاً بالمدفن، لارتفاع احتمال سرقتها، أو أن يضموا إلى محتويات المقبرة منقولات ثرية كسمة بارزة من سمات إعدادهم للموت والعالم الآخر، إلا أنها اختفت أيضا نتيجة للسطو عليها.

جبانة حرجا: المنطقة B: النتائج

النوع الوحيد من المقابر فى المنطقة B هو المقابر البئرية. أما حجم المقابر فقد كان محدوداً مقارنة بأحجام مقابر المنطقة A، فلا توجد مقبرة زاد حجمها الكلى عن 30 متراً مكعباً، وعلى عكس المنطقة A أيضا، توجد بالمنطقة B مقابر يقل حجمها الكلى عن 5 أمتار مكعبة. فى إطار ذلك التوزع يمكن التعرف على نوعين: أغلب المقابر الأكبر من خمسة أمتار تصل أحجامها إلى 15 متراً أو أقل، بينما يتراوح حجم الباقى الأقل عدداً بين 15 و30 متراً.

ويظهر الرسم التوضيحى للأماكن أن المقابر الخمس الأكبر كانت فى شرق المنطقة B، ومعها ثلاث من المقابر التالية فى الحجم، إلا أنه لا يمكن القول إنها متجمعة تجمعاً مباشراً أو متلاصقاً، ويحتمل أن شرق المنطقة B يتميز بظروف تربة أفضل مما سمح بحفر آبار أعمق، ومن غير المحتمل أنه كانت توجد أية قواعد محددة للعمق فى تلك المنطقة؛ لأنها ضمت مدافن كبيرة ومدافن صغيرة.

أما المواد شبه النفيسة فقد كانت أقل وجوداً فى المنطقة B عن المنطقة A، غير أن توزيع مقياسى الثراء 1 و2 جاء متماثلاً فى المنطقتين، أما فيما يمثل حجم المقبرة فقد كانت أعلى فى المنطقة A، ولم يوجد ما يماثلها فى المنطقة B. وغالبية المقابر تجمعت بين معدل حجمى يتراوح بين صفر و25، وعدد أقل تجمع بين معدلى حجم من 25 إلى 65، بينما لا يوجد إلا قبران فقط تجاوزا تلك المعدلات وحققا معدل يزيد عن 65. ومرة أخرى، وباستثناء ميل المقابر الأكثر ثراء إلى التواجد فى الجانب الشرقى للمنطقة B، لا يوجد تجمع ذو دلالة معينة للثراء فى المنطقة B.

أما دليل تنوع المحتويات فى المنطقة B فقد جاء متماثلاً مع دليل التنوع فى المنطقة A، أى أن أكثر من 50٪ بالمقابر حاز دليل تنوع

مقداره 2 أو أقل، ونسبة مئوية أقل حازت 3 أو 4، وعدد قليل حاز 5 أو أكثر.

وأخيراً، مثلما فى متغيرات المنطقة A، لا توجد علاقة يمكن التوصل إليها بين حجم المقبرة، ودرجة الثراء، ومقدار التنوع فى المنطقة B من الجبانة.

تباينات الموت من خلال حرجا

يوحى النمط العام السائد فى جبانات حرجا بالنقاط التالية: يبدو أنه كانت هناك قواعد ونظم معمول بها تنظم أمر السماح بإقامة مدفن فى عصر الأسرة الثانية عشرة. من قواعد ذلك النظام الحرص على الفصل بين المقابر البئرية والمقابر السطحية، لذلك اقتصر الدفن السطحى على منطقتى وادى I ووادى II، بينما تجمعت المدافن البئرية فى خمس مناطق متجاورة هى A وB، وE، وF، وS. وفيما يخص المنطقتين الأكثر كثافة A وB، فمن الواضح أن المدافن الأكبر و/أو الأكثر ثراء تقع فى المنطقة A، بينما تقع المدافن الأصغر – إلا أنها ليست بالضرورة الأفقر – فى المنطقة B. قد يوحى ذلك، أو يدفعنا إلى افتراض وجود سلطة وراء التفريق بين المناطق المخصصة للمدافن البئرية، وعلى أى حال هناك قدر كبير من التفاوت فى النفوذ والسلطة يبدو من حجم المدافن، والثروة والعناصر الممثلة لها، ومقدار التنوع فى محتويات الدفن، فى حدود تصل إلى ثلاثة مستويات مختلفة لكل متغير من تلك المتغيرات فى منطقتى A وB، وتتداخل فيما بينها إلى حد ما. ولم يظهر من قيم تلك المتغيرات أنها ترتبط ارتباطاً شرطياً قوياً، بل إن حجم الدفن، ودرجة الثراء، والتنوع قد يمثل كل منها منفصلاً وسيلة للتعبير عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لصاحب المقبرة.

منطقة A فى جبانة رقا: النتائج

تنتمى المنطقة A فى جبانات رقا انتماءً حصرياً إلى عصر حكم الأسرة الثانية عشرة، بينما تضم المنطقة B دفنات من عهد الأسرة الثانية عشرة مع دفنات أخرى تنتمى إلى عصور تالية. وأغلب الدفنات فى المنطقة A من نوع المقابر البئرية ذات الحجرات، ولا توجد إلا ثلاثة استثناءات، وهناك دفنة سطحية تم تسجيلها وتوثيقها (المقبرة 123) يبدو من محتوياتها أنها سابقة على العصر الذى تنتمى إليه باقى دفنات المنطقة (أنجلباك 1915: 5). أما الاستثناءان الآخران فقد كانا من نوع الدفنات الذى لا مثيل له فى حرجا: أى دفنات فى مقابر كبيرة جداً يؤدى إليها منحدر فخم أعد ببراعة معمارية وهما من مقابر الممرات المنحدرة (المقبرتين 304 و 306) وتتميز بحجم واتساع كبيرين ومعمار بارع، وتحتوى على تابوتين حجريين. وبرصد متغير الجهد المبذول لدفنات الآبار فقط فى المنطقة A – فالأبعاد الكاملة لمقبرتى المنحدر غير متوفرة، بالرغم من أنه قد لا يكون مخلاً أن نفترض أنها تمثل قمة مقياس الجهد المبذول. ويشى توزع حجم المدافن فى رقا A بوجود ثلاث فئات عامة: الفئة الأغلب وتصل إلى ما يزيد عن 50 بالمائة من المدافن ذات أحجام تتراوح بين 5 و25 متراً مكعباً، وفئة أخرى أقل عدداً (أقل من 27 بالمائة) يتراوح حجمها بين 20 و40 متراً مكعباً، وعدد قليل (5 بالمائة) يتراوح حجمه بين 40 إلى 65 متراً مكعباً.

وبعكس مدافن حرجا، أظهر الرسم البيانى لأحجام المدافن فى المنطقة A من رقا تجمعًا ملحوظًا لمقابر الآبار بالقرب من مدفنى الممرات المنحدرة، وهى عبارة عن عشرين دفنة بئرية.

على أى حال، فإن طبيعة تربة المنطقة هى التى فرضت وحددت عمق الآبار، وهو ما أدى إلى تجمع الآبار الدفنية على هذا النحو، أى أن:

المدافن الأعمق كانت تقع فى المنطقة التى تلائم تربتها الحفر إلى أعماق أكبر. ويلفت النظر أيضاً أن كثيراً من آبار الدفن غير العميقة والصغيرة موجودة أيضاً فى المنطقة A، مما يدل على أن تلك المنطقة لم تكن قاصرة فقط على دفنات الأغنياء أصحاب الآبار الفخمة العميقة المتسعة. كانت الدفنات العميقة الفخمة بمثابة نواة تتجمع حولها دفنات أصغر، سواء أن كانت لأقاربه أو لغيرهم، وهو مماثل لما لاحظه رايزنر فى جبانات الأقاليم ومنها جبانة نجع – الدير (1932).

وهناك قلة ونقص فى أنواع المواد الدفنية فى منطقتى A وB من جبانات رقا مقارنة بمثيلتها فى حرجا: فاقل من 15 بالمائة من العدد الكلى للدفنات هى التى احتوت على مواد أخرى غير الفخار، وربما ترجع تلك الحقيقة فى جانب منها إلى عمليات السطو المكثف الذى تعرضت له تلك المقابر، وقدم أنجلباك تفاصيل كثيرة مدعومة بالبراهين والأدلة عن تعرض تلك المدافن للسطو المكثف خلال عصر المملكة المتوسطة (أنجلباك 1915: 10)، لذلك لا يثير الدهشة أن أكثر من60 بالمائة من الدفنات فى المنطقة A من جبانات رقا لم يتجاوز مقياس ثرائها 10 وما دونها، فى حين حققت 35 بالمائة من الدفنات مقياس ثراء يتراوح بين 10 و35، بينما حققت 3 بالمائة فقط مقياس ثراء يزيد عن 40.

أما أعلى مقياس ثراء فقد وصل بالكاد إلى 75، وهو ما يقل كثيراً عن أعلى قياس فى جبانات حرجا (حيث حققت أغنى دفنة فى حرجا معدل 177 على مقياس الثراء 1).

ويظهر الرسم البيانى لأغنى الدفنات فى رقا A تنويعاً أعم وأعرض من الثراء المادى أكثر مما يظهره تنوع حجم المدافن، بالرغم من الميل الواضح إلى تجمع تلك الدفنات أقرب إلى شمال المنطقة A. ولأن الأغلبية العظمى (90 بالمائة) من دفنات رقا احتوت فقط

على عنصر أو عنصرين من المصنوعات الفنية، فإن متغير التنوع لا يحمل أية دلالة فى التحليل.

وأخيراً، وكما فى حرجا، لا توجد علاقة ملحوظة بين حجم المقبرة ودرجة الثراء.

المنطقة B من جبانات رقا : النتائج

لم يضع أنجلباك أية خريطة مفصلة للمنطقة B، لذلك لم يمكن إجراء دراسة تحليلية مساحية، وبعكس منطقة رقا A، احتوت B فى الأغلب على دفنات سطحية، انتثرت حول دفنات بئرية.

النموذج الأعم والأغلب غامض وغير واضح؛ لأن أنجلباك لم يسجل أية بيانات عن المقابر المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة التى أعيد استخدامها بعد ذلك فى عصور تالية.

أغلب تلك الدفنات السطحية عبارة عن تابوت فى حفرة حفرت تحت السطح مباشرة، وهناك أيضاً دفنات وضع فيها الجسد الملفوف فى حفرة بالرمال السطحية مباشرة. ويتفاوت حجم الدفنات السطحية المسجلة بالمنطقة B من صفر (أى لا توجد أبعاد يمكن قياسها لمكان الدفن إذ كان يتم بإهالة الرمال مباشرة على جسد الميت)، إلى 3 أمتار مكعبة، وهو ما يشكل 71 بالمائة من الدفنات المسجلة بالمنطقة B، ولا يوجد مدفن بئرى يزيد حجمه الكلى عن 20 متراً مكعباً، وبالتالى تقع عند الحد الأدنى من مقياس التوزيع المساحى لمقابر الآبار.

ويبلغ مقياس الثروة فى 95 بالمائة من الدفنات فى المنطقة B خمس درجات وأقل، ويصل فى خمس مقابر من النسبة المتبقية إلى 25 درجة ،كما يظهر عند تطبيق مقياس الثراء رقم 2 درجة متدنية أيضاً.

ونلاحظ أن إحدى الدفنات السطحية فى الجبانة B حققت مقياس ثراء وصل إلى 58، وهى درجة تصل إلى قمة قياسات المنطقة A فى رقا، وهذا المثال يؤكد على أهمية اعتبار أن المصريين القدماء كان باستطاعتهم اتباع وسائل مختلفة لإظهار وعرض درجة ثرائهم، وفى الوقت ذاته يتجنبون مخاطر التعرض للسطو، فقد كانت المقابر الفخمة تجذب انتباه اللصوص وتثير شهيتهم.

ويظهر النمط العام فى جبانات رقا ما يلى: مثلما فى جبانات حرجا، يبدو وكأنه كان هناك نوع من تقنين وتنظيم الدفن فى جبانات رقا فى عصر المملكة المتوسطة. يبدو ذلك بوضوح من غياب أية دفنات سطحية بالمنطقة A، بينما تنتشر فى المنطقة B، والمنطقة B بها دفنات آبار مع الدفنات السطحية، غير أن أحجام تلك الآبار محصور عند الحد الأدنى منها. ويلاحظ أيضا وجود أكبر قبرين فخمين من مقابر الممرات المنحدرة فى المنطقة A يحيط بهما أكبر دفنات مقابر الآبار. كذلك تقع أكثر الدفنات ثراءً فى المنطقة A، مما عرضها لأقسى أنواع الانتهاكات والسطو (أنجلباك 1915: 10)، إلا أن الدلالات المستنتجة من تلك الظاهرة غير يقينية.

وهناك على الأقل ثلاثة مستويات من أحجام الدفنات ومن درجات الثراء فى المنطقة A من رقا، وهى مستويات متداخلة بدرجة محدودة مقارنة بتداخل المستويات فى المنطقة B.

وبالرغم من أن توزع حجم المقابر فى جبانات رقا كان مماثلاً للتوزع فى جبانات حرجا، إلا أن مقاييس الثراء والتنوع كانت محصورة فى نطاق أضيق فى جبانات رقا، وربما يعود ذلك الفقر النسبى إلى عمليات السطو القديمة (وربما الحديثة أيضاً)، وربما ترجع أيضاً إلى الموقع.

عرفنا مما سبق أن جبانات حرجا تقع عند مدخل وادى الفيوم،

أى فى قلب منطقة المشروعات الإنشائية المعمارية الكبرى التى قام بها ملوك الأسرة الثانية عشرة، ويحتمل أن من دفنوا بها كان لهم حق الحصول على المواد شبه النفيسة، نتيجة لوجودهم ضمن العاملين فى إقامة المشروعات الملكية ومساهمتهم فى كل أنشطة بناء المعابد والمقابر الملكية وما يتصل بها من منشآت جنائزية.

على النقيض من ذلك، كان سكان رقا يعيشون على ضفة النيل بعيدا عن الفيوم، مما جعل من توصلهم إلى المواد شبه النفيسة أكثر صعوبة، كما كانت مساهمة أهلها فى المشروعات الملكية أقل احتمالاً، وسنتعرض لمشكلة الحصول على المواد النفيسة وشبه النفيسة فى مختلف أرجاء مصر فى الفصل السابع.

جبانات المركز: النتائج

اعتماداً على وجود أو غياب المكونات الدالة على الانتماء إلى عصر الأسرة الثانية عشرة فى مناطق جبانات حرجا ورقا، فإننا نعتمد على وجود خمسة مستويات على الأقل فى التفريق بين ممارسات الدفن، تعتمد على نوع وحجم وموقع ومستوى ثراء كل دفنة. ومن الواضح أيضاً أن تلك المواصفات من الممكن أيضاً أن تستعمل كوسيلة لتحديد المكانة الاجتماعية / الاقتصادية.

أما مشكلة المنشآت السطحية فقد كانت أكثر عرضة للدمار والفناء، ولو كانت قد ظلت قائمة لأضافت عنصراً يضفى مزيداً من ألوان تعقد المجتمع وتركيبه. يجب أيضاً ألا يغيب عن أذهاننا أن الموقعين إنما يعكسان أحوالاً خاصة جداً محلية / إقليمية: وهى حالة الصفوة القومية أو صفوة الصفوة (باينز ويوفى 2000)، ولم يكن لهما وجود دفنى بأى من المنطقتين، فكبار رجال الدولة وأثرى المقربين من الملك فى عصر ملوك الأسرة الثانية عشرة، كانوا

يشيدون مدافنهم فى – أو – بالقرب من مجمعات الدفن الملكية الخاصة بالملوك الذين يقومون بخدمتهم، مع وجود حالات قليلة نسبياً لمن ينحدرون من الأقاليم وفضلوا الدفن فى أقاليمهم التى ينتمون إليها.

وفى نطاق التفاوت فى المستويات الذى ظهر من خلال الجبانتين، يتضح بجلاء أن هناك طبقة متوسطة كانت موجودة: من خلال حجم المقبرة: ظهرت تلك الطبقة المتوسطة من خلال مقابر الآبار فى نطاق حجمى يتراوح من 5 إلى 25 متراً مكعباً، وتحيط بكل منها دفنات سطحية كثيرة أصغر كثيراً فى الحجم. وكذلك وجود دفنات بئرية أكبر حجماً، كما يوجد فى رقا مقبرتان متميزتان ذاتا ممرات منحدرة.

وبمصطلحات الثراء، فإن تلك الطبقة ممثلة بعدد كبير من الدفنات التى يصل معدل الثراء بها إلى 20 على مقياس الثراء.

أما وجود المواد شبه النفيسة، فإنه متحقق أيضاً فى نطاق واسع من أحجام المقابر.

كذلك التجمع المكانى على أساس من نوع المقبرة، وبدرجة أقل التجمع على أساس حجم المقبرة، متحقق فى كل من الجبانتين، إلا أنه متحقق بصرامة ووضوح أكثر فى جبانات حرجا، مع عدم وجود أية دفنات سطحية ذات أكفان محكمة خارج نطاق منطقتى وادى I ووادى II ، كما لا توجد بهما فى ذات الوقت أية دفنات بئرية .

ومثل تلك «الثنائية» قد تعكس نظم ولوائح تحكم الدفن فى مجتمع مهيمن عليه من حكومة مدينة اللاهون الملاصقة للجبانات، غير أنه كما لاحظنا من قبل، فإن داخل كل طرف من طرفى تلك الثنائية مزيد من التقسيم والتمايز داخل كل طبقة، مما يوحى بمجتمع أشد تعقيداً من جانبه الاجتماعى أكثر من جانبه العقائدى الدينى.

وبالمقارنة، نجد أن هناك توزعاً أكثر مرونة فى جبانات رقا لكل

أنواع المقابر، وربما يعكس ذلك أنها كانت جبانات منطقة لا تخضع للهيمنة المركزية الحكومية المباشرة واللصيقة، بالرغم من تأثرها ببرامج التشييد والإنشاء التى قام بها ملوك الأسرة الثانية عشرة فى تلك المنطقة.

كانت جبانات حرجا ورقا تقع بالقرب من مركز القيادة السياسية لمصر فى عهود حكم ملوك الأسرة الثانية عشرة، مما خلق أسباباً لوجود أسس للدفن الفردى المتميز تأثراً وقرباً من مناطق دفنية ملكية مهولة الإنشاء والمعمار.

الفصل السابع
الجبانات الإقليمية: الماضى والحاضر

ربما كانت السهول الصحراوية الواطئة الواقعة شمال منطقة أبيدوس من أكبر ما عرف من مناطق الدفن الإقليمية خلال عهود الملكة المتوسطة، وسجل المنقبون آلاف المقابر فى تلك المنطقة من دفنات سطحية، إلى مقابر بئرية ترجع إلى عصر الملكة المتوسطة، منذ أن بدأ التنقيب من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن.

ومع أنه لا يمكن دراسة كل تلك المقابر المكتشفة قديما دراسة مفصلة لقصور فى تسجيلها عند اكتشافها تسجيلاً علمياً منهجياً صحيحاً إلا القليل منها، إلا أن الصورة الكلية تسمح بتكوين تصور كيفى لممارسات الدفن إبان عصر الملكة المتوسطة، وتكوين فكرة واضحة عن تلك الجماعات والطبقات المختلفة من المصريين القدماء الذين قاموا بدفن موتاهم فى تلك المنطقة الواسعة من السهل الصحراوى فى أبيدوس.

وسوف نتناول ممارسات الدفن بوجهيها، العام والخاص، بما فيها الدفنات التى يتعذر توصيفها وينتمى أصحابها إلى الطبقة المتوسطة غير اليقينية من وجهة نظر كيرك، وكذلك الدفنات التى أمكن تسجيلها وتوثيقها بنصوصها المدونة ونظام معمارها. ونكمل دائرة البحث بالاستعانة بالأبحاث الحديثة عن جبانات أواخر عصر الملكة القديمة فى أبيدوس السابقة على العصر الذى نتناوله، وبذلك يمكننا رصد التحول والتغير الذى طرأ مع مجرى الزمن على

الإجراءات المنظمة للدفن فى جبانات أبيدوس، وحركة البشر فى نطاق تلك المواطن والأماكن، وماتفصح عنه من أشكال اجتماعية وسياسية على المستويين، القومى والمحلى.

وتظهر الأدلة والبراهين الحديثة أن الأعمال النذرية فى عصر المملكة المتوسطة التى كانت تمارس فى جبانات المملكة القديمة كانت موجهة لأرواح الأسلاف، فى تواز مع أنشطة الملوك النذرية فى الجبانات الملكية العائدة إلى عصر الأسرات المبكرة فى أبيدوس أيضاً، مما يدعم الإقرار بأهمية وديناميية تلك المنطقة السهلية الصحراوية، وأهمية اعتبار أن سكان أبيدوس القدماء استغلوا وأداروا مناطق الدفن، ليظهروا – وبالتالى يهيمنوا – على التراتب الاجتماعى.

تناولنا فى الفصل السادس موقعين دفنيين يقعان على تخوم العاصمة السياسية لمصر فى عهود المملكة المتوسطة بالقرب من الفيوم. وأدت مشاريع وأنشطة الحكومة المركزية فى تلك المنطقة إلى التأثير بقوة على سكان الجبانات من الموتى وصفاتهم ومواصفاتهم الاجتماعية، كانت منطقتى دفن حرجا و رقا فى الغالب مناطق دفن بطبيعتهما الجغرافية وتكوين تربتهما من قبل حلول عصر المملكة المتوسطة، إلا أنهما ارتبطتا بصفة أساسية بعد ذلك بعصر المملكة المتوسطة، مع وجود دفنات بسيطة لا تكاد تذكر تنتمى إلى الألف الثالث وأواخر الألف الثانى والألف الأول قبل الميلاد. ولا يوجد تاريخ كشفى للموقعين سابق على اكتشاف أنجلباك لهما عامى 1914 و1923، كما تعود الفوضى التى كانتا عليهما إلى أعمال النهب والسطو القديم. لذلك يعد ما نشره أنجلباك عنهما السجلات الوحيدة التى يمكن الرجوع إليها عند إجراء أى بحث آثارى معمارى لتلك الجبانات.

على عكس ذلك، نجد أن أبيدوس كانت بصفة قطعية من الأقاليم،

وتقع بين مصر الوسطى والعليا على بعد بضع مئات من الكيلو مترات من العاصمة السياسية للدولة. وعلى عكس منطقتى جبانات حرجا و رقا، كان لأبيدوس من البروز وذيوع الصيت والشهرة ما ظل بارزاً على مدى تاريخ مصر القديمة بأجمعه، ظلت على الدوام مكتظة بالسكان فى ديمومة غير منقطعة، مع استمرارية موازية فى استخدام جباناتها بشكل مكثف حتى العصر المسيحى، ولم يكن استعمال جباناتها بشكل مكثف فى عصر المملكة المتوسطة إلا إحدى حلقات استعمالها المكثف طوال تاريخها. بلغ ذيوع صيت أبيدوس شأنًا كبيراً حتى إنها ذكرت فى كل المدونات الكلاسيكية العالمية القديمة والمدونات البيزنطية على حد سواء، فقد ذكرها الكتاب والمؤرخون التقليديون أمثال هيرودت، وبلوتارك، وديودوروس الصقلى فى مدوناتهم، وبعد دخول المسيحية وانتشارها فى مصر، أنشئت بها كثير من الأديرة، ولم يبدأ اسمها فى التوارى والاختفاء من مسرح الأحداث إلا بعد دخول الإسلام إلى مصر عام 641 ميلادية، فراح ذكرها يقل فى أعمال المؤرخين المدونين.

إلا أنه بحلول عام 1718 ميلادية، وهو عام بداية عصر إعادة اكتشاف أوروبا لمصر، قام القس الكاثوليكى كلود سيكار بوصف الأديرة والمعابد الموجودة فى أبيدوس، وكتب عن ذلك: «يبلغ اتساع مناطق آثار أبيدوس نصف فرسخ طولاً من الشمال إلى الجنوب، وربع فرسخ عرضاً من الشرق إلى الغرب» (نقلاً عن سونيرون 1983: 167، ترجمة ج. ريتشاردز).

كما سجل علماء حملة نابليون الفرنسية دخولهم إلى تلك المنطقة عام 1799 من شمالها، وسجلوا:

من تلك المنطقة فى شمال أبيدوس بدأت الآثار فى الظهور: فيرى الرائى حطام وبقايا أحجار منشآت

معمارية مهدمة، وكسور فخاريات وأحجار مهشمة من كل الأنواع.. وكميات الأكفان وبقايا المومياوات التي يصادفها المرء في تلك المنطقة مبعثرة على الأرض هائلة، وتنتشر على مساحة يبلغ طولها 900 متر... (من وصف مصر، وصف آثارها، الجزء II، ترجمة ج. ريتشاردز).

تلك المساحة التي ذكروها من حطام وبقايا لم تكن إلا مساحة انطباعية، وتبدو من خلال الصورة المصاحبة (I:35)، فقد ظلت منشآت المقابر السطحية موجودة وواضحة عبر الوادي السهلي الصحراوي، وللأسف الشديد لم تؤد تسجيلات الحملة الفرنسية عن منطقة أبيدوس إلا إلى لفت أنظار جامعي الآثار ولصوصها من الأجانب إلى منطقة نهب لا نظير لها.

كانت مصر في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي تحت حكم محمد علي باشا الذي حرص على الحفاظ على علاقات ودية وثيقة بالغرب، لذلك تعامل مع الآثار على أنها ليست إلا «مادة جيدة لمقايضتها بعلاقات دبلوماسية ودية مع دول أوروبا للحصول على دعمها التقني لمشروعاته» (رياض 2002: 54)، وبتبنيه لـ«دبلوماسية الآثار»، منح للسياسيين الأوربيين وممثليهم تراخيص للتنقيب في مواقع الآثار عن التحف الثمينة والمشغولات الفنية. وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر اكتسبت أبيدوس شهرة هائلة على أنها واحدة من أكبر المصادر المؤكدة للوحات المنقوشة القديمة، حتى إن اثنين من الدبلوماسيين هما چيوفاني انستازي وچيوفاني داثا ناتزي - بعثا ممثلين ومندوبين عنهما إلى منطقة أبيدوس لتمشيط جباناتها وبقاياها وجمع كل اللوحات المدونة على مدى ثلاثة عقود زمنية، من عشرينيات القرن التاسع عشر حتى خمسينياته.

ثم قاموا ببيع تلك اللوحات - التي كانت مجهولة المصدر في الغالب الأعم، أي من غير المعلوم من أي مدفن انتزعت - في مزادات أوروبية كبرى أقيمت في الأعوام 1928، 1939، 1857 (سيمسون 1974). وبذلك انتقلت اللوحات الجنائزية والنذرية المنتمية في أغلبها لعصر المملكة المتوسطة لتتوزع بين مقتنيات المتاحف العالمية الكبرى (ارجع إلى فرانك 2002)، وكما ذكرنا في الفصل الثاني، كانت النقوش النصية المسجلة على تلك اللوحات الأساس المبكر لإدراك وجود طبقة متوسطة من خلال الآثار القديمة.

من الدراسات الوصفية المبكرة لجبانات أبيدوس في مرحلة إعادة اكتشاف مصر القديمة، تلك الدراسة التي قام بها كارل ريتشارد ليبسيوس بعد أن زار أبيدوس ورسم خرائط لها خاصة السهل الصحراوي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان ذلك بعد الاكتساحات العظمى لانستازي وداثاناتزي التي أضاعت كمًّا كبيرا من لوحاتها، تلتها بعد ذلك غارات أعظم قام بها من بعدهما أوجست مارييت، إلا أنه لحسن الحظ قام بتسجيل عدد كبير من الدفنات ولم يفرق بين مقابر كبيرة فخمة وبسيطة متواضعة، فغطى أغلب السهل الصحراوي الواطئ المجاور للقرية الحالية في منطقة أبيدوس (ليبسيوس 1897 ، 1913).

ولجأت مصر في عهد محمد علي عام 1835 إلى تأسيس إدارة مختصة بالآثار، إلا أنها كانت محاولة أولية غير فعالة، ثم قام سعيد باشا ملك مصر بإنشاء مصلحة الآثار المصرية عام 1858، وبذلك ظهرت لأول مرة سياسة مقننة ذات توجه منظم للمحافظة على مواقع الآثار ومحتوياتها، وبذلك قل النهب المنظم إلى حد كبير. وكان أول مدير لمصلحة الآثار المصرية أوجست مارييت وقد بدأ التنقيب الرسمي في منطقة أبيدوس عام 1858، واستمرت عمليات التنقيب

بها على مدى سبعة عشر موسماً، كان مارييت نادر التواجد بالموقع، وكان نائبه چان چابيه غائباً فى معظم الأحيان، وأناب عنه رئيس عمال مصرى يشرف على مئات العمال القائمين بالبحث والتنقيب، لذلك كانوا يقومون بأعمال حفر عشوائية غير منظمة وبعيدة كل البعد عن أسس وقواعد البحث والحفر العلمى المنظم والآمن بلا أى رقيب عليهم فى كل شمال منطقة أبيدوس وجنوبها.

وكان الهدف من البحث العثور على مقتنيات ثمينة تصلح للعرض المتحفى فى دار للآثار المصرية كان مارييت يخطط لإنشائها، بالرغم من عدم اقتناع نائبه چابيه أن منطقة أبيدوس من المناطق التى يمكن أن تكشف لهم عن مثل تلك الأشياء الثمينة الصالحة للعرض المتحفى، وكتب مرة إلى مارييت:

هذى هى نتيجة البحث الأول، وهى نتيجة، أنا متأكد، ستكون مخيبة لآمالكم كما هى مخيبة لآمالى، فاللوحات التذكارية لم تكن كما نظن فى ارتفاع جمل، بل لوحات عادية جداً، ثلاث أو أربع منها فى الحقيقة مميزة وفريدة بنوع الكتابة الهيروغليفية التى عليها... اثنتان منها كبيرتان تصل أبعادها إلى متر طولاً و60 سنتيمتراً عرضاً، أما الباقيتان فتتراوح أبعادهما من 60 سنتيمتراً طولاً إلى 40 سنتيمتراً عرضاً. وان أحدثك عن باقى اللوحات يا مديرى، فلا أعتقد أنها ستلفت حتى نظرك أو تحظى بأى قدر من اهتمامك.

(مقتطف من رسالة چان چابيه إلى أوجست مارييت، 4 أبريل 1861، نقلاً عن سيمسون 1974: 8، ترجمة ج. ريتشاردز)

تلى مارييت رئيس مصلحة الآثار المصرية الباحث الفرنسى إميل

إمالينيو فى الإشراف على منطقة أبيدوس، واتبع هو الآخر الوسيلة العشوائية ذاتها فى البحث، مكانياً، ومنهجياً (إميلينيو 1889 – 1905).

بعد ذلك بدأ المنقبون يتبعون تدريجياً أساليب منهجية فى الحفر والبحث والتنقيب، واختيار أهداف محددة سلفاً.

وفى عام 1899 بدأ الباحث وليام فلندرز بترى العمل فى منطقة أبيدوس، بادئاً فترة تنقيب طويلة امتدت إلى ثلاثين عاما، وكان أغلب أعضاء بعثته من الإنجليز، وغطت أعماله أغلب شمال وجنوب أبيدوس، وكانت فى أغلبها سطحية (انظر فيما يلى). واستمرت مصلحة الآثار المصرية (أصبحت الآن المجلس الأعلى للآثار) فى العمل فى معابد المملكة المصرية الحديثة خلال العقود التالية، ولم تجر أية أعمال بحثية فى أبيدوس حتى عادت البعثات الأمريكية والألمانية للعمل فى مناطق جديدة من أبيدوس فى سهلها الصحراوى فى ستينيات القرن العشرين، واستمر عمل الهيئات الثلاث حتى الآن. وبذلك يكون تاريخ البحث (الرسمى النظامى وغير الرسمى) قد استمر فى أبيدوس على مدى قرنين.

المنطقة «عظيمة الشهرة»: أبيدوس

على عكس الجبانات محدودة المساحة مثل جبانات حرجا و رقا، فإن أبيدوس شاسعة الاتساع مساحياً وشديدة العمق زمانياً، واستمرت فعالياتها وظيفياً وعملياً لدهور طويلة، وتقع منطقة أبيدوس فى مصر الوسطى، على نحو 95 كيلو متراً إلى الشمال من الأقصر (أما عن طريق ركوب النهر، وهى الوسيلة المفضلة للانتقال، فتبلغ المسافة 180 كيلو مترا)، وتقع على حافة المنطقة الزراعية فى سهل صحراوى واطئ على بعد 15 كيلو متراً غرب النيل، وتغطى

مساحة تصل إلى نحو 75 كيلو متراً مربعاً (أوكنور 1979: 46) وسكن المصريون تلك المنطقة من عصر ما قبل الأسرات (4800 ـ 3100 ق.م)، وظلت عامرة بالسكان على مدى التاريخ بعد ذلك حتى وقتنا الراهن (كيمب 1966: 21، 1975، 1982: 77 ـ 78). كانت من أقدم عصورها مركزا دينياً متميزاً ذائع الصيت (باتش 1991)، وكانت تحمل صفات دينية خاصة فى معتقدات الدولة القديمة، من جهة؛ لأن الملوك الأوائل لعصر الأسرات (3100 ـ 2750) كانوا يدفنون بالقرب من تلالها العظمى، ومن جهة أخرى لارتباط تلك المنطقة باسم أوزوريس، إله ورب الموتى والعالم الآخر (كيمب 1975، أوكنور 1991، ويجنر 1996).

أما من الناحية المعمارية الآثارية، فإن أبيدوس تعد مكاناً مركباً، بل شديد التركيب، يضم مناطق سكنية، ومعابد، وبقايا دفنات العصور القديمة. وأغلب المنشآت القديمة أصبحت مدفونة الآن وأصبح فوقها حالياً قرية العرابة المدفونة وقرية بنى منصور، بالرغم من أن بقايا المدينة الرئيسية مازال قائماً شمال أبيدوس، ويضم آثاراً تعود إلى أواخر عصر المملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى (آدامز 1998).

وقد كان الفلاحون الحاليون فى بحثهم عن السباخ لتسميد أرضهم يقومون بالحفر فى المنطقة حتى وصلوا إلى كل مستويات عصر المملكة المتوسطة والعصور التى تليها فى هضبة المدينة، إلا أن المنطقة ما تزل تضم آثار معبد مدينة أوزوريس ومنطقة مقدسة مجاورة مرتبطة بالمعبد، وتضم بقايا منشآت دينية ظلت قيد الاستعمال وعرضة للتبديل والتغيير خلال وعبر كل الأحقاب التاريخية (كيمب 1975).

ورجح بترى (1902) وكيمب (1968، 1975) أن تلك المنشآت

ذات الصبغة الدينية كانت تحدد المنطقة التى أقيم بها أول معبد لأوزوريس، وقد كانت منفصلة ومستقلة عن منطقة أخرى مجاورة أقيم بها معبد أكبر لأوزوريس بعد ذلك. وعلى أى حال، فقد عارض أوكنور ذلك مؤخراً مفترضاً أن المعبد المبكر كان يقع أسفل المعبد الأحدث، وأن المنشآت ذات الصبغة الدينية لم تك إلا منشآت نذرية فوق المدافن، بدءاً من أواخر عصر المملكة القديمة، مما يؤكد على الأهمية الدينية التى كانت تنسب لأبيدوس (أوكنور 1999)، واستمر الملوك فى إقامة وتشييد المعابد والمنشآت النذرية (فى بعض الأحيان كانت تشيد معابد كاملة مثل ذلك الذى شيده سيتى الأول ورمسيس الثانى من الأسرة 19)، والتى امتدت حتى جاوزت حدود المدينة إلى جنوبها. وعلى مبعدة ثلاثة كيلو مترات إلى الجنوب من أبيدوس، تأسس وظهر مجتمع ذو صفة خاصة هائل ومتسع خلال أواخر المملكة المتوسطة: وهى منطقة جبانات واح ـ سوت، ترتبط بمدافن وعبادات الملك سنوسرت الثالث من ملوك الأسرة الثانية عشرة (ويجنر 1998، 2001، انظر الفصل الرابع).

تمتد جبانات أبيدوس على السهل الصحراوى، وهضبة رملية حصوية تقع بين الوادى المزروع والتلال العالية للصحراء الليبية غرب النيل. وتنقسم تلك الهضبة فى شمال أبيدوس إلى قسمين؛ إذ يشقها أخدود طبيعى يمتد من الجبال الصحراوية المرتفعة حتى حافة السهل الفيضى المزروع، واستغل المصريون القدماء ذلك الوادى، ذا الصبغة الطبيعية التى أضفت عليه قداسة كطريق مقدس على مدى ثلاثة آلاف عام. كان يربط فى البداية ما بين منشآت الأسرات المبكرة الدفنية والمقابر القديمة العائدة لملوك الأسرات المبكرة بالقرب من التلال (فى منطقة يطلق عليها الآن اسم أم الكعب)، وفى العصور المتأخرة أصبح ذلك الطريق يربط ما بين معبد أوزوريس فى شمال

مدينة أبيدوس والمنطقة النذرية الخاصة، والجبانات، و«مدفن أوزوريس» فى منطقة التلال.

على مدى أغلب الأحقاب والعصور التاريخية القديمة، ظل المصريون المقيمون بأبيدوس وواديها الزراعى يدفنون موتاهم فى مختلف مناطق جبانات شمال أبيدوس، كما كانت المنطقة الواقعة إلى الجنوب الغربى من سهل أبيدوس، والمسماة بجبانة الوسط (مارييت 1888)، أو الجبانة المختلطة (نافيل وآخرون 1914) قيد الاستعمال أيضاً كمنطقة دفن فى عصور ما قبل الأسرات، مع وجود بعض الدفنات المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة متناثرة بينها (كيمب 1960، 1975، سنيب 1986). أما القطاع الشمالى الغربى، المسمى بالجبانة الشمالية، فقد كان أيضا قيد الاستعمال فى عصور ما قبل الأسرات، وبحلول عصر الأسرات المبكرة، شيد ملوك تلك الأسرات منشآتهم الدفنية على الهضبة وقيدوا ومنعوا الدخول إليها منعا مطلقاً. ولم يبقَ من تلك المجمعات الدفنية قائماً إلا مجمع «خيس خيم وى» (الأسرة الثانية)، ومجمع دفنى آخر لا يعرف تاريخه على وجه التحديد، ويشغل مكانه منذ زمن بعيد دير مسيحى هو دير الست دميانة، وقد كانت هذه المجمعات عبر كل العصور من أبرز المنشآت الدفنية فى الجبانة الشمالية. ثم تحولت الجبانة الشمالية بعد ذلك لتصبح جبانة الدفن الرئيسية فى عصور المملكة المتوسطة (كيمب 1975، 1979، سنيب 1986)، وراحت الجبانة تنمو وتتسع باضطراد حتى عصر المملكة الحديثة فأصبحت الدفنات فى ذلك العصر من مختلف المستويات والأنواع تغطى تماماً كل الهضبة الواقعة شمال الوادى الملكى. ويبدو أن السكان فى عصر المملكة الحديثة قد نقلوا اهتمامهم الدفنى إلى منطقة تقع إلى الجنوب من معابد المملكة الحديثة (كيمب 1975، سنيب 1986)، وخلال المرحلة الانتقالية

الثالثة، عاد أغلب الدفن من جديد إلى الجبانة الشمالية مع انتشار إعادة استعمال المقابر القديمة، بالإضافة إلى ما يستحدث منها الذى كان يقام بدوره فوق مدافن أقدم. وظلت الجبانة الشمالية المركز الرئيسى للدفن طوال المرحلة الانتقالية الثالثة، والعصر اليونانى الرومانى. وخلال العصر المسيحى فى مصر، استمر استخدام الجبانتين، الشمالية والوسطى إلى جانب إنشاء الأديرة والرهبانيات، وساد إعادة استخدام المدافن القديمة أو بناء مقابر جديدة فوق القديمة حتى تاريخ دخول الإسلام إلى مصر عام 641 ميلادية، وما ترتب عليه من تحريم دفن المسلمين فى مناطق غير طاهرة لاحتوائها على بقايا وثنية.

وحتى عصور متأخرة من تاريخ أبيدوس، لم يشيد السكان مقابر منحوتة فى الصخر (وهو ما اقتصر قبل ذلك على الصفوة العليا، كما ذكرنا فى الفصل الخامس)، إلا أن كيمب افترض أن الطبيعة الهشة لصخور تلال المنطقة هى التى حالت دون ذلك (كيمب 1975: 35)، بينما افترض سنيب أن عدم انتشار ذلك النوع كان يعود فى الأغلب إلى التقييد والمنع إظهاراً لقداسة المقابر الملكية المنتمية لعصر الأسرات المبكرة، ومن بعد ذلك «لمقبرة أوزوريس» التى كان يعتقد فى عصر المملكة المتوسطة أنها واقعة فى منطقة أم الكعب (سنيب 1986: 47، ارجع أيضا إلى ريتشاردز 1998).

وأدى تراكم الرمال الهائل الناجم عن تحرك الكثبان الرملية إلى تراكمه فى الوادى المؤدى إلى التلال الصخرية فأخفى التوزيع الذى كانت عليه دفنات الآبار المتأخرة، ولكن من غير المحتمل أن تكون كثيرة.

فى أغلب عصور مصر، وعلى وجه التخصيص عصر المملكة المتوسطة، كانت جبانات السهل الصحراوى فى متناول كل سكان

المنطقة، بل ويحتمل أيضاً سكان المناطق المجاورة؛ لما كان للمنطقة من قداسة دينية.

المملكة المتوسطة فى أبيدوس: الساحات المتنقلة

كان هناك تغير ملحوظ وواضح للشكل الكلى العام لأبيدوس فى عصر المملكة المتوسطة، فقد أدت برامج التشييد والإعمار الملكية إلى تطور المنطقة النذرية المخصصة للإله أوزوريس، كما كان للتغيرات الاجتماعية أثرها الواضح فى الإقبال على الدفن فى جبانة السهل الصحراوى. أظهر صفوة وعوام ذلك العصر نشاطاً ملحوظاً عبر كل منطقة أبيدوس: فى منطقة الجبانة الملكية التى شيدها سنوسرت الثالث والمعبد المرافق لها وحيها السكنى الجديد فى جنوب أبيدوس (كيوريللى 1904، ويجنر 1996، 1998، 2001)، وفى منطقة جبانات الأسرات المبكرة فى شرق أبيدوس (دريير وآخرون 2000)، وفى المنطقة الممتدة العهد سكنيا ومناطق جباناتها شمال أبيدوس (آدامز 2003، ريتشاردز 2000، 2002).

أما مهندسو سنوسرت الثالث المعماريون، فقد نحتوا قبره فى التلال الجنوبية العظمى المطوقة لجنوب أبيدوس، فعلى مبعدة حوالى ثلاثة كيلو مترات من منطقة دفن عصر الأسرات المبكرة، شيد مقبرته فى مواجهة تركيب صخرى طبيعى على شكل حرف T واستغل هذا الشكل لتحويله إلى معبد جنائزى (راندال ماكايفر وميس 1902، كيمب 1975: 37، ويجنر 1996، 2000، هيربك وويجنر 2003). وأحاط بمقبرته عدداً من دفنات المصاطب، يفترض أنها لكبار موظفى الدولة كما يحتمل أن تكون لبعض كبار الصفوة (ويجنر 2000)، وكان ذلك المجمع الملكى الدفنى يرتبط رمزياً بمعبد يقع على حافة المنطقة المزروعة (راندال ماكايفر وميس 1902، كيمب

1975: 37)، ثم تقع من بعده المنطقة السكنية الكبيرة المسماة واح – سوت، التى كانت قد أسست فى الأصل لخدمة طقوس عبادات الملك، إلا أنها راحت تنمو واستمرت فى النمو المضطرد حتى عصر حكم الأسرة الثالثة عشرة (ويجنر 1998، 2001).

كما كان ملوك الأسرتين، الثانية عشرة والثالثة عشرة، نشطاء فى إقامة وتشييد المشاريع الإعمارية شمال أبيدوس، وفى منطقة المدافن الملكية المنتمية لعصر الأسرات المبكرة. ومحافظة منهم على قيمة إحياء ذكرى الأسلاف والاحتفاء بها، وهى من الصفات البارزة فى العقيدة الملكية لملوك الأسرة الثانية عشرة (فرانك 1995)، أخذ ملوك تلك الأسرة على عاتقهم مهام وبرامج عديدة من الترميم والتجديد، وإزالة الرمال المتراكمة، أما أبرز وأهم تلك الأنشطة الدينية، فقد كان اتخاذهم لمقبرة الملك چير، وهو أحد ملوك الأسرة الأولى، على أنها المقبرة التى دفن فيها أوزوريس رب الموتى والعالم الآخر (ليهى 1977). وقد وجدت أدلة على ما سبق ذكره تتمثل فى طاولة تقدمات وقرابين لسنوسرت الأول ولوحة تذكارية تحمل اسم أمنمحات الثانى فى موقع المقبرة، عدا إشارات أخرى كثيرة وجدت على مصنوعات كثيرة صنعت للاحتفال السنوى بعيد أوزوريس، ومئات من الألواح التذكارية الحجرية الخاصة مدون عليها اسم أبيدوس وأزوريس عثر عليها شمال أبيدوس. ومن الثابت أن أبيدوس أصبحت مركزاً قومياً للحج ومركزاً دينياً محورياً فى ذلك العصر (يويوت 1960: 19 – 74، ساترنجر 1986، ليشتايم 1988: 84 – 128)، وهى مسألة سنرجع إليها عند عرض النتائج، واستمرت أبيدوس كمنطقة مقدسة متكاملة على مدى ألفى عام بعد ذلك التحول.

أما أنشطة المملكة المتوسطة النذرية فهى غير واضحة فى الجبانة المحدودة الخاصة بملوك الأسرات المبكرة. غير أن اكتشافات حديثة

الجبانة ترجع إلى أواخر المملكة القديمة ملاصقة للسيل الزراعي الفيضي (ريتشاردز 2000، 2002 تحت الطبع) توحي أن استراتيجية إحياء ذكرى الأسلاف كانت ذات صدى قوي على تلك المنطقة الدفنية. فقد عثر على منشآت سطحية نذرية مشيدة من الطوب اللبن بالقرب من مقابر ملوك الأسرة السادسة وملوك المرحلة الانتقالية الأولى في الجبانة الوسطى. تلك المنشآت النذرية الصغرى كانت مستقلة في منشئها عن دفنات عصر المملكة المتوسطة بالجبانة الوسطى وكانت قد أنشئت لتحمل تماثيل صغرى لأشخاص من عصر المملكة المتوسطة الذين أحتفوا على عاتقهم – اقتداء بملوكهم – تقديم النذور لأسلافهم أو الشخصيات ذات الأثر الطيب والسمعة الجيدة (انظر الفصل الثالث).

لقد قام الفلاحون الحاليون بإزالة أغلب طبقات التل الرئيسي في المدينة التابعة لعصر المملكة المتوسطة في شمال أبيدوس (كيمب 1975، 30)، ولذلك يصعب التكهن بحجمه الحقيقي الذي كان عليه في ذلك العصر. أما ويجنر الذي كان يعمل في جنوب أبيدوس، فقد ازداد يقينه أن كثيراً من سكان ذلك العصر قد انتقلوا أو نقلوا من أبيدوس إلى المدينة الجنوبية واح – سوت.

غير أن كيمب عثر على بقايا لمستويات حفرية مختلفة للمملكة المتوسطة عند إعادته البحث في تل بشمال أبيدوس، مما دله على استمرارية الشعب في السكن بالمدينة (كيمب 1996 – b: 186 – 9). كما كشفت منطقة المنشآت الدينية التي عمل بها بتري في موقع المدينة (1902، 1903) عن عناصر معمارية، وتماثيل، ولوحات تخلد أسماء ملوك من الأسر الحاكمة الثلاث (11، 12، 13)، ومن أهمها لوحات، نب – حبترا مونتو حوتب، وسنوسرت الأول، وسنوسرت الثالث، ونفرو حوتب الأول، مما يدل على أن المعبد الأول لأوزوريس ظل في ذلك المكان، عدا

منشآت أخرى عظيمة وبأعداد مشهودة قام بتشييدها سنوسرت الأول وهو من ملوك الأسرة الثانية عشرة المبكرين (كيمب 1975، 31). وهناك أدلة على وجود لوحات تخليدية شخصية وتماثيل ترجع إلى عصر المملكة المتوسطة اكتشفت أيضاً في منطقة معبد أوزوريس في مكانه الجديد (بتري 1902، كيمب 1975، 32).

ويكشف ذلك أنه كانت هناك منطقة نذرية ثالثة مخصصة للعامة تقام بها طقوس تقديم النذور، وكان يسمح بها في أحيان وتمنع في أحيان أخرى، هذا عدا منطقة أخرى احتفالية كانت تقع في الجبانات ذاتها والمنطقة الفاصلة بين الجبانات والمدينة. وكانت تلك المنطقة الأخيرة هي المكان الذي يحتفل فيه الشعب بالمناسبات الدينية والنذرية وهي المنطقة التي أطلقوا عليها اسم «شرفة الرب الأعظم».

المدافن غير الملكية (الشعبية) عبر الزمن

لابد أن يعتمد التحليل الدقيق للبقايا والآثار المتخلفة عن عصر المملكة المصرية المتوسطة في أبيدوس على الفهم الصحيح للتطور الزمني لتلك المنطقة الشاسعة من الجبانات. وكما أسلفنا، بالرغم من أن استخدام المناطق الدفنية المختلفة قد تباينت وتيرته في مختلف العصور، إلا أنه من الثابت أن الدفن بتلك الجبانات ظل قائماً ومستمراً حتى العصر المسيحي (285 – 642 ميلادية).

الفهم التفصيلي لحالات السماح وعدم السماح في كل عصر، وحجم السكان الذين قاموا بدفن موتاهم فيها يعد أحد مفاتيح الرؤية عبر ذلك المسار الزمني الطويل.

في عصر ما قبل الأسرات، كانت هناك تجمعات دفنية قليلة وصغيرة انتشرت عبر الجبانات الوسطى والشمالية في شمال أبيدوس وأقرب لمنطقة التلال. من تلك المناطق، توجد منطقة تظهر أنها

أشدهم تعقيداً وهى منطقة يطلق عليها المنقبون الحاليون الجبانة U (دريير 1992، 1993، 1998) بالقرب من تلال الهضبة الليبية. وكانت جبانة الملوك المبكرين لعصر الأسرات فى مملكة مصر المتحدة تعد تطويراً للجبانة، ومن العصر الذى أنشئت فيه جبانة الملوك المبكرين، توقف الاستخدام الخاص للأفراد لكل السهل الصحراوى الشمالى لأبيدوس فجأة. وبذلك المنع والوقف، بدأ قاطنو أبيدوس فى العصر المبكر للمملكة القديمة فى دفن موتاهم فى منطقة أطلق عليها الباحث «بيت» اسم المنطقة D، وهى منطقة تقع شمال المدينة ومنفصلة عن السهل الصحراوى. تلك الجبانة الصغيرة مكونة من 31 دفنة فقط فى نمط نووى، أى: دفنتان كبيرتان فى المركز على هيئة مصاطب محاطة بدفنات بئرية أصغر، واشتركوا جميعاً فى قلة محتواهم الدفنى، ولا توجد أية نصوص مصاحبة لتلك الدفنات. ويظن بيت أن هناك دفنات أكثر قد ظهرت تحت الحقول الزراعية الحديثة، وخمن أنه من المحتمل أن تلك الجبانة لم تكن تضم ما يزيد عن بضع مئات من الدفنات (بيت ولوت 1913).

وتغير الموقف تغيراً جذرياً بحلول عصر المملكة المتوسطة. ففى عصر الأسرة الخامسة من عصور المملكة القديمة، نقل سكان أبيدوس مركز دفنهم فجأة إلى الحافة الشمالية الغربية من الجبانة الوسطى (وهى منطقة مغطاة بالكامل الآن بقرى معاصرة)، وفى تلك المنطقة، قام المنقبون الأوائل فى بدايات القرن العشرين بالكشف عن بضع مئات من المقابر بنوعيها، بئرية وسطحية (بيت 1914، لوت 1923، سنيب 1986). ضمت كل دفنة فى أغلب الدفنات فرداً واحداً فى تابوت خشبى بسيط، وضمت المحتويات المصاحبة أدوات نحاسية، ومساند رأس، وآنية حجرية صغيرة، وحلى بسيطة وآنية فخارية.ولم يعثر إلا على نص أو نصين منقوشين بتلك الجبانة، ولم

يعثر على ما يشى بوجود منشآت سطحية عند إنشاء تلك المقابر. الانطباع الكلى عن تلك الدفنات أنها لأفراد من الطبقة المتوسطة، الذين لم يكن متاحاً أو مسموحاً لهم حتى ذلك الوقت استعمال نصوص جنائزية أو «تدوين» كما يفعل الصفوة، كانوا «موتى بلا تدوين» (ارجع إلى بتروتشى 1998)، إلا أنهم استطاعوا تدبر كمية لا بأس بها من المصنوعات المادية الجنائزية لتصاحبهم فى قبورهم.

فى الوقت ذاته، استقلت الصفوة بدفناتها فى التل العالى بالجبانة الوسطى المجاورة (وهى ما أطلق عليها ماريبت «التل العالى»)، وكان ذلك إيذانا بانتهاء الحظر المفروض على استعمال السهل الشمالى الصحراوى للدفنات العامة. قام كبار رجال الدولة والحكومة المركزية فى عصرى الأسرتين، الخامسة والسادسة ببناء مصاطب عظمى ومقابر بئرية لهم فيها (كيمب 1975، بروفارسكى 1994 a، b)، وأحاط بتلك الدفنات الكبرى دفنات مصاطب أصغر ودفنات بئرية أقل حجماً بلا منشآت سطحية ثم تليها دفنات سطحية تتسع باتساع محيط الدائرة (ريتشاردز 2000، 2001، 2002 a، b).

واستناداً إلى وجود مختلف أنواع اللوحات الدفنية التى اكتشفها ماريبت فى ستينيات القرن التاسع عشر، فإنها كانت لوحات مصاحبة لمنشآت سطحية لدفنات المصاطب بمختلف أحجامها، وهكذا، نجد أن الصفوة المدفونين فى أبيدوس فى عصرى الأسرتين، الخامسة والسادسة، كان لهم الحق فى كتابة نصوص تخليدية جنائزية، بينما لم يكن ذلك الحق متاحاً للموتى من الطبقة المتوسطة المدفونين فى الحافة الشمالية الشرقية.

بانتهاء عصر المملكة القديمة، أصبحت جبانة الحافة الشمالية الشرقية ممتلئة بالدفنات، حتى إن الدفنات البسيطة بلا منشآت سطحية ولا نصوص دالة على أصحابها انتشرت حتى تجاوزت تل

كبار رجال الدولة القديمة على هضبة الجبانة الوسطى الشمالية (جبانة بيت ونافلز E، نافلز وآخرون 1914، بيت 1914).

وهكذا، بحلول المرحلة الانتقالية الأولى، أصبحت المنطقة المركزية النووية لدفنات كبار رجال الدولة قد أحيطت بقوسين من دفنات مستويات اجتماعية أدنى كثيراً، بلغت فى عددها على الأقل ألفى دفنة (تسجل حالياً بدقة أكبر بالحصر المغناطيسى، هيربيك وريتشاردز) واستمرت تلك الجبانات فى النمو والاتساع خلال المرحلة الانتقالية الأولى والمرحلة المبكرة للمملكة المتوسطة، مع اقتحام تدريجى لمنطقة الصفوة المنظمة فى تل الصفوة العليا للمملكة القديمة.

وحتى المرحلة المبكرة للمملكة المتوسطة على الأقل، ظل السكان يحترمون الحظر المفروض على استخدام الجبانة الشمالية عبر الوادى الملكى.

ظلت أعداد سكان أبيدوس تتزايد من نهايات عصر المملكة القديمة حتى عصر المملكة المتوسطة، حين أصبحت جبانات أبيدوس ربما أكبر مناطق دفن عامة فى سهل صحراوى واطئ فى وادى النيل بأجمعه، اكتظت بالدفنات وامتدت على مساحة لا تقل عن 80 هكتارا. حتى إن بضع دفنات خاصة منتمية لعصر المملكة المتوسطة اضطرت لاقتحام الجبانة الوسطى (بترى 1902، نافيل وآخرون 1914، لوت 1923)، وهى المنطقة الخاصة بالمملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى (نافيل وآخرون 1914، بيت 1914، ريتشاردز 2002).

بحلول عصر الأسرة الثانية عشرة انتقل تركيز سكان أبيدوس الدفنى وتركز فى الجبانة الشمالية. ويمكننا أن نقتفى أثر ذلك الانتقال مادياً عبر رصد آلاف الدفنات البئرية والسطحية تم العثور عليها فى الفترة من 1899 حتى 1988 ميلادية، نسبت جميعها إلى عصور الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة على التوالى على

أسس من أنماط الفخاريات والنقوش النصية بكل دفنة (ماريت 1880، جارستانج 1901، راندال ماكايڤروميس 1902، بترى 1925، بيت ولوت 1913، 1914، جارستانج 1900، ريتشاردز 1997).

وقد ذكر كيمب عن تلك الدفنات: «من الواضح أن النصوص المنقوشة تنتمى بصفة رئيسية لأشخاص بيروقراطيين» (كيمب 1975: 30)، بمن فيهم من موظفين يفترض أنهم كانوا يتبوأون مناصب ووظائف رفيعة المستوى، مثل حاكم أو محافظ مصر العليا «أمن ووسرت» (سيمسون 1965، 1966).

ووجود تلك الألقاب الوظيفية العليا فى منطقة دفن ظهر فيها أيضاً نصوص منقوشة لأفراد لا يحملون أية ألقاب رسمية، كما احتوت أيضاً على دفنات سطحية (أفقر الدفنات)، مع عدم وجود مقابر منحوتة فى الصخر فى تلك المرحلة الزمنية، إنما يدل دلالة قاطعة على أن قطاعات عريضة من المجتمع بكل طوائفه من خارج الأسر الملكية كان لهم جميعاً حق دخول واستعمال منطقة الجبانة فى دفناتهم الشخصية، وهو ما يماثل فى عالم الموت، حق الجيرة فى الحياة.

تأكد الاهتمام الملكى بالجبانة الشمالية، كما تأكدت الآليات التى أصبحت تلك الجبانات بمقتضاها متاحة للاستعمال الشخصى للجميع من خلال لوحة ملكية للملك نفر حتب من الأسرة الثالثة عشرة عثر عليها بالقرب من الحافة الغربية للجبانة (راندال ماكايفروميس 1902: 64، 84، لوحة 29، ليهى 1989).

وكما شرحنا من قبل، فإن اللوح يسجل مرسوماً ملكياً يمنع دخول الوادى فى الوقت الذى يعلن فيه السماح دون أى قيد باستخدام الجبانة من قبل أى فرد. وافترض كيمب أن نص اللوح ليس إلا تكراراً لمرسوم سابق كان قد صدر قبل ذلك فى عهد الأسرة الثانية عشرة (كيمب 1975 : 31)، والذى كان بدوره قد سمح لأول

مرة بحرية استخدام الجبانة التى كان يحظر استخدامها قبل عصر الأسرة الثانية عشرة خاصة خلال المرحلة الانتقالية الأولى. ويقدم المرسوم رؤية نادرة مسجلة كتابة عن العلاقة بين الاستخدام الملكى والشعبى لمناطق الدفن فى ذلكما الزمان والمكان.

تاريخ الجبانات: الكشوفات المبكرة

«أبيدوس عبارة عن موقع هائل يتجاوز مئات الأفدنة من الجبانات التى تفوق فى اتساعها مقدرة أى باحث الكشف عنها طوال عمره بأجمعه، وعدا أن أغلب المنطقة التى لا تتراكم فيها أكوام الأتربة الناتجة عن الحفر والتنقيب، يعوق الوصول إلى دفناتها الأصلية دفنات أخرى أحدث فوقها، وتم نهبها فى أغلب الأحوال.. وأى كشف ناجح وموفق لا يمكن أن يتم إلا باختيار هدف محدد واضح والعمل فى إطاره حتى النهاية» (نافيل 1911).

تاريخ الكشف عن جبانات المملكة المتوسطة فى أبيدوس تاريخ طويل ومعقد، فقد تتالت كثير من بعثات الكشف والتنقيب على الجبانة الشمالية، أفراداً وجماعات أكثر من أى موقع آخر فى المنطقة بأجمعها.

والفهم الصحيح عدا العمل والبحث فى الجبانة الشمالية غير متيسر وصعب؛ للعدد الهائل من الجمعيات والهيئات والأفراد الذين نقبوا فيها، ولندرة ما سجلوه عن نتائج بحثهم. وقد عطل هذا الفهم أيضاً زمناً طويلاً عدم وجود خرائط مساحية كاملة للمنطقة بأجمعها، وكثير من المنقبين قاموا بتسجيل لفظى كتابى عن المواقع التى عملوا بها كجزء من منطقة واسعة فى نطاق هائل للجبانة الشمالية. بيت هو

الوحيد الذى وضع خريطة تخطيطية لكل المنطقة والتى حددت بشكل إجمالى عام لكنه تعوزه الدقة فى المواقع التى عمل بها (بيت 1914: 14). لم تكن خريطة دقيقة على الإطلاق، بل إن بيت تعمد عدم إضافة المواقع التى عمل بها المنقبون الآخرون المنافسون.

وهناك صعوبة أخرى عند الرجوع إلى ما نشر عن التنقيب فى الجبانة الشمالية وهى ناتجة عن إطلاق كل منقب أسماء على المناطق من قبله هو من الحروف الأبجدية، دون أن يأخذ فى اعتباره إن كانت تلك الحروف قد استخدمها منقب آخر وأطلقها على أماكن أخرى، لذلك نجد هنا أن موقع بيت «جبانة D» وموقع ميس «جبانة D». لمكان آخر من الجبانة الشمالية، وبيترى «جبانة E» فى الجبانة الوسطى، وجارستانج «جبانة E» فى الجبانة الشمالية.

ولن نحاول هنا ولن نسعى إلى معالجة ذلك الخلل أو إعادة الزمان والمكان الدقيقين لكل الأعمال السابقة فى الجبانة الشمالية، فالأفضل للقارئ أن يرجع إلى الدراسة الهامة التفصيلية التى قام بها كيمب (1975، 1979). وأنجز كيمب ما يمكن أن نطلق عليه العمود الفقرى الذى يمكن أن نستمد منه ما نريد معرفته عن المواقع النسبية لمختلف أحقاب ومراحل التنقيب فى أبيدوس. فى دراسته الأولى ركز على تجميع المعلومات التى توصل إليها مختلف المنقبين والباحثين والأماكن التى عملوا فيها والنموذج الاجتماعى/ الاقتصادى فى أرجاء الجبانة الشمالية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة، وركز على أهم فترات التنقيب التى أسفرت عن معلومات هامة وهى الأبحاث المنشورة التى تضمنت خطة تنقيب واضحة وسجلات دقيقة للدفنات المكتشفة وعددها. وشملت ما يلى: بيت – الجبانة S، جارستانج الجبانة E وميس – الجبانة D. وعلى الرغم من أن تلك المواقع لم توثق توثيقاً كاملاً، إلا أنها أيضاً لم تتضمن تحديداً لمكان كل المقابر

المكتشفة فيها، ولم تتضمن بالضرورة حجم كل مقبرة، باستثناء الحجم النسبى لدفنات الآبار فى كل جبانة. لذلك لا يمكن إضافة تلك الدفنات إلى البحث الكمى المعتمد على أرقام وقياسات.

وبالرغم من ذلك يعد عمل كيمب إضافة إلى النموذج الكيفى لا الكمى فى منطقة أبيدوس، أى الوسائل والطرق والأنماط التى كان يتعامل بها سكان أبيدوس فى المملكة المتوسطة مع ظاهرة الموت والعلاقة بين تلك الأفعال والأنماط الاجتماعية، ومن ثم يمكن الاستعانة بها وتنقيتها على ضوء الأبحاث الحديثة والتنقيب الحالى.

المجال الحقيقى للمستكشف: الأعوام المبكرة

يبدو أن نشاط السلب والنهب الذى قام به كل من آثانازى وداناستازى فى القرن التاسع عشر قد تركز فى الجبانة الشمالية والمنطقة النذرية (سيمسون 1974: 51)، واستولوا على عدد كبير من اللوحات التذكارية العائدة لعصر المملكة المتوسطة. ولم تذكر أدلة المزادات التى بيعت فيها تلك اللوحات إلا معلومات ضحلة وقليلة عن محتوى تلك اللوحات النصية، مثل «بالقرب من المجمع الدفنى الكبير» [مجمع خاسك خيموى] (سيمسون 1974). لذلك لا يمكن أن نحدد بدقة موقع العمل الذى حصلوا منه على تلك اللوحات (وإن كانت جنائزية أو نذرية).

وانتهى عهد صيد الآثار لبيعها عام 1858 بدخول الاحتراف المهنى لمنطقة البحث على يد أوجست ماريت، وانتهت تلك المرحلة بالبحث العشوائى لهنرى فرانكفورت فى موسم حفر 1925 – 1926 الذى قام بالحفر فى أماكن مختلفة متباينة اختارها بعشوائية عبر الهضبة (فرانكفورت 1926، كيمب 1979:25) وكان ذلك بعد بداية ماريت بسبعين عاماً.

وغطت حفائر ماريت من عام 1958 حتى عام 1869 منطقة واسعة مما شكل فى مجموعه أغلب منطقة شمال أبيدوس، «المجال الحقيقى للمستكشف» (ماريت 1880)، وهى المنطقة التى نعرفها الآن على أنها الجبانة الشمالية بكاملها.

ولكن كيمب يفترض أن الحدود التقريبية لمنطقة عمل ماريت ضمت فى الغالب الجانب الجنوبى الشرقى من الجبانة الشمالية. لم تكن أعمال الحفر منظمة ولا منتظمة للأسباب التى شرحناها قبل ذلك، ونادراً ما كانت تنشر نتائجها (ماريت 1869، 1880).

انتشل رجال ماريت أعداداً كبيرة من لوحات المملكة المتوسطة التذكارية والنذرية من جميع أنحاء الجبانة الشمالية، ومن المنطقة النذرية، بل حتى من موقع المدينة القديمة والمعبد، وسجل ماريت كشفه عن مدافن بالجبانة، ولم يسجل تفاصيل بعضها، بل إنه أخطأ ونسب بشكل غير صحيح بعض الدفنات التى كان لها منشآت سطحية هرمية إلى عصر المملكة المتوسطة، وتبين بعد ذلك أنها تنتمى إلى عصور لاحقة (ماريت 1880: 5، كيمب 1979: 35).

وخلفه فى الإشراف على منطقة أبيدوس الباحث المتخصص فى عصور مصر القبطية «إميلينو»، وقام بالتنقيب فى منطقة الجبانة الملكية فى التلال وبالقرب منها، وقام أيضا بالتنقيب شمال القرية القبطية (إميلينو 1899، سنيب 1986). كانت أبحاث إميلينو غير منهجية، ونشر أبحاثه بشكل عام هيكلى غير متخصص، إلا أنه وثق وجود دفنات للمملكة المتوسطة فيما يلى منطقة بحث ماريت.

وهكذا، بحلول القرن العشرين الميلادى، أصبح من المعروف أن المكون الرئيسى فى جبانات أبيدوس ينتمى إلى عصر المملكة المتوسطة ويشغل أغلب مساحات جبانات أبيدوس.

فى عام 1899، سمح لممثلى بعثتين بريطانيتين، وهما بعثة

صندوق اكتشاف مصر، وبعثة مدرسة الآثار البريطانية، بالبحث والتنقيب فى منطقة الجبانة الشمالية. وبدأ آرثر ميس عمله ممثلاً لصندوق اكتشاف مصر فى منطقة أطلق عليها اسم المنطقة D، وكانت منطقة بكر لم يعمل بها أحد قبله وتقع غرب مجمع خاسك خيموى الدفنى «[عند] أبعد نقطة وصل إليها المصريون بالزراعة فى العصور القديمة» (راندال ماكايفر وميس 1902: 63).

واكتشف ميس وجود دفنات بها من عصر الأسرة 13 حتى عصر الأسرة 30 (من حوالى 1783 – 343 قبل الميلاد)، كما وضع خريطة تخطيطية لمدافن الأسرة الثامنة عشرة وما تلاها من دفنات المصاطب الكبرى فى الجبانة، إلا أنه لم يسجل مواقع الدفنات البئرية السابقة ولا الدفنات السطحية التى لم يسجلها إلا إجمالاً («من الأسرة 13 حتى الأسرة 18» ميس 1902: لوحة 23). وعند نهاية موسم حفر 1899 – 1900، أعلن راندال ماكايفر عن اكتشافات محدودة «بالقرب من قرية شنط الزبيب» [مجمع دفن خيس خيموى] فى منطقة تقع إلى الشمال من منطقة عمل ميس (راندال ماكايفر وميس 1902:55). ولم يظهر مكان تلك المكتشفات على الخريطة التخطيطية، كما لم يسجل إلا وصف دفنتين من دفنات المملكة المتوسطة، وكان من الواضح انتماؤهما إلى عصر الأسرة الثانية عشرة.

واحتوى ما نشر على وصف عام للجبانة، ودليل يضم عدد المحتويات، وقليلاً ما وصف حجم وشكل إحدى المقابر، كما لم يذكر أبداً جنس أو عمر المدفون، وضم الدليل قسماً آخر يصف فيه المحتويات التى عثر عليها فى جداول، واستفاض فى ذكر معلومات أكثر تفصيلاً عن مجموعات معينة من المحتويات المادية. ولم يسجل ميس فى الدليل إلا تسعًا وسبعين دفنة من بين 120 دفنة اكتشفها. ويفترض أنه سجل فى الدليل الدفنات التى وجد بها مقتنيات فقط.

من بين التسع والسبعين دفنة، اختار فقط ثلاث عشرة منها (تنتمى إلى نهاية عصر المملكة المتوسطة)، شارحاً بالتفصيل تطور فنون الخزف فى أبيدوس من عصر المملكة المتوسطة حتى عصر المملكة الحديثة، وقال: «أغلب أشكال الخزف.. من المتوسط المعتاد [أى من الأنماط الخاصة بالعصور من الأسرة 12 حتى الأسرة 17]، ولو فصلنا الخزف عن المحتويات الدفنية الأخرى المصاحبة له، فيمكن أن ينسب الخزف إلى أى من الأسر من الثانية عشرة حتى بدايات الأسرة 18 (راندال ماكايفر وميس 1902: 69). إلا أن وجود لوحة نفر حتب بتلك المنطقة، يدعم بشكل أكبر انتماء تلك الدفنات إلى عصر الأسرة 13، ولم يعثر ميس على دفنات كاملة لم تمس تنتمى لأية مرحلة من المراحل التاريخية (راندال ماكايفر وميس 1902: 65).

ولا يتضح من دراسات ميس إن كانت الدفنات السطحية قد وثقت أم لم توثق، تلك الدفنات السطحية المنتمية لعصر الأسرة 13، وسجل قائمة لم تضم إلا قليلاً من دفنات العصور التالية (مثل المقبرة 1). وأيقن أن الطبقات الفقيرة فى عصر الأسرة 13 «كانت تنفرد بدفن موتاها فى الجبانة D» (راندال ماكايفر وميس 1092: 64). كان الدفن فى تلك الحفر البئرية يتم بحفر بئر بعمق يتراوح من 3 إلى 5 أمتار، مع تبطين المحيط من القاع صعودا إلى أعلى بارتفاع متر، ويوضع الجسد والرأس باتجاه الشمال. وعلق ميس بأن «عمق الحفرة البئرية كانت تحدده طبيعة الأرض مهما كان الزمن الذى تنسب إليه الدفنة (راندال ماكايفر وميس 1902: 65). ولم يصف ميس أية منشآت سطحية جنائزية ذات علاقة بتلك الدفنات، كما لم يسجل إلا نصوصًا قليلة جداً. كان أكثر محتويات تلك الدفنات من الأوانى الحجرية، والخرز، وقلادات فى أشكال متنوعة من خامات محلية ومواد شبه نفيسة وعدد لا بأس به من رقائق العاج. لم يول ميس أى

اهتمام بالأوانى الفخارية، وفى دليله عن دفنات الأسرات من الثالثة عشرة حتى الثلاثين، لم يذكر الأوانى الفخارية إلا فى اثنتين من الدفنات، غير أنه استناداً إلى التزمين الصحيح من خلال اللوحات النصية، كانت هناك على الأقل مقبرة تنتمى إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة تحتوى على أوانٍ فخارية (المقبرة 79، لوحة 4 L).

أما جارستانج فقد بدأ التنقيب فى المنطقة التى أسماها E عام 1899، لحساب مدرسة الآثار البريطانية، وهى جبانة تقع بين جبانة ميس D ومجمع خيس خيموى الدفنى، وكانت تحتوى على دفنات من عصرى الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة.

ومن ضمن ما نشره جارستانج عن تلك الدفنات رسم تخطيطى للمنطقة بين عليه مواقع أغلب الثلاثمائة والخمسين مقبرة التى اكتشفها فى موسم حفر 1899م، ونشر فهرسًا صنف فيه أنواع المقابر، ونادرا ما ذكر جنس أو عمر المدفون، كما لم يذكر حجم كل مقبرة. ومن 107 مقبرة (ويفترض أنها المقابر التى احتوت على مقتنيات مثلما فعل ميس) انتقاها، نسب عشرين منها إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، واثنتين وعشرين إما إلى الأسرة الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، أو الثالثة عشرة وحدها، ولم يسجل وجود أية مقبرة تنتمى إلى عصر الأسرة الحادية عشرة.

وفى فصل مستقل، وصف بتفصيل وإسهاب أوسع تلك المقابر التى عثر عليها كاملة لم تمس، منها اثنتان (E 30 وE 45) يمكن نسبهما إلى الأسرة الثالثة عشرة. وعاد جارستانج مرات عديدة إلى الجبانة E بين الأعوام 1906 - 1909 (ولكن ممثلاً فى المرات الأخيرة لجامعة ليفربول) وكشف عن مئات أخرى من المقابر، إلا أنه لم ينشر عنها إلا فى عدد محدود من الصحف مقالات صحفية، كما لم ينشر أبداً نتائج ما اكتشفه وهو يعمل لحساب جامعة ليفربول

(جارستانج 1907، 1909، 1928، ستيب 1986).

أشار جارستانج فى دليله إلى تلك المقابر باسم «دفنات الحفر»، وهو بالتأكيد يشير بذلك إلى الدفنات البئرية. ونادراً ما نسب وجود منشآت سطحية لمقابر عصر الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، لذلك فمن غير المعروف عدد المقابر البئرية التى كان لها منشأ سطحى جنائزى. كما لم يذكر بالدليل أية دفنات سطحية بسيطة فى الجبانة E مما يعنى إما أنه لم يعثر على أى منها، أو أنه عثر على دفنات سطحية بسيطة واعتبرها غير هامة ولا تستحق التسجيل مثل ميس، لم يولِ جارستانج أية أهمية للفخاريات وغزارتها فى محتويات المقابر، لم يذكر إلا نماذج قليلة تم تصويرها وسجلت منسوبة لعصرى الأسرتين، الثانية عشرة والثالثة عشرة وعثر على أصناف متنوعة من مواد نفيسة وشبه نفيسة فى الجبانة E. ومصنوعات من الخزف الملون ومن الحجر الجيرى، وبالرغم من أن الخزفيات كانت أكثر شيوعاً فى عصر الأسرة الثانية عشرة، إلا أن دفنات عصر الأسرة الثالثة عشرة، لم تخلُ منها.

كانت المقبرتان اللتان لم تمسا من قبل من أغنى الدفنات وتنتميان إلى عصر الأسرة الثانية عشرة، كانتا تحتويان على كميات من المصنوعات الذهبية، والجمشت، والجرانيت، والعقيق الأحمر، والرخام، والانهيدريت، والخزف الملون. أما الثلاث دفنات التى لم تمس من قبل ومنسوبة إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة فقد كانت أقل ثراء، واحدة منها (E304) احتوت على قرص ذهبى وقليل من مصنوعات أخرى، بينما احتوت باقى الدفنات على مكاحل من الرخام وخرز من الخزف الملون.

وفى عام 1904، عمل كوريللى داخل مجمع دفن خيس خيموى وموقع يسمى «الحصن الأوسط» (ركام أول حصن محطم يعود إلى

عصر الأسرات المبكرة فى دچير، والمنطقة الواقعة إلى الغرب من الحصن (آيرتون وآخرون 1902: 7)، وأطلق على المواقع الثلاث أسماء W، M، V على الترتيب. لم ينشر أية خريطة تخطيطية، وكانت تفاصيل ما اكتشفه شحيحة، إلا أن أهم ما يجب أن نشير إليه أنه لم يكتشف وجود أية دفنات تنسب إلى عصر المملكة المتوسطة فى نطاق مجمع دفن خيس خيموى، وتوحى تلك الحقيقة أنه حتى بعد فتح المنطقة الأكبر للدفنات الخاصة والسماح بها لكل أطياف الشعب فى عصر حكم الأسرة الثانية عشرة، إلا أن ذلك السماح لم يسر على المنطقة الداخلية مما تبقى من مجمع دفن الأسرات المبكرة وحافظت على قداستها.

كان مجمعا دفن دچيت و دچير قد تهدما فى عصر الأسرات المبكرة (أوكنور 1989، تحت الطبع) ولم يتبق منهما شيئاً يذكر، إلا أن مساحتهما الداخلية غطتها دفنات بئرية وسطحية، مما يدل على أن امتداد الدفن من الجبانة الشمالية لم يسمح به فقط لكل فئات الشعب، بل عنى أيضاً أن كل المحظورات المكانية التى كانت تحرم الاقتراب أو الدفن فى تلك المنشآت الملكية القديمة قد تلاشت.

بين الأعوام 1911، 1914، بدأ بيت بتكثيف مجهوده فى الجبانة الشمالية (فى موقعين أسماهما S وD)، وكذلك فى بضعة مرتفعات منتشرة على مساحة واسعة. إضافة إلى ذلك، قام بيت باستكشاف الحافة الشمالية الشرقية للجبانة الوسطى فى منطقة عمل خاصة به وأسماها «الجبانة E»، وكشف تنقيبه بالجبانة الوسطى عن وجود مقابر من عصر المملكة المتوسطة، إلا أنها لم تكن بكثافة دفنات المملكة المتوسطة فى الجبانة الشمالية.

الجبانة S

تقع جبانة بيت S على وجه التقريب بين مجمع دفن خيس خيموى والمنطقة الزراعية، وكان قد بنى مباشرة فوق بقايا مجمع دفنى أقدم ينتمى إلى عصر الأسرة الأولى (بيت ولوت 1914: 18)، ونسب بيت تلك المقابر للعصر الذى تنتمى إليه على أساس من محتوياتها الخزفية وعلى أساس من باقى المصنوعات ووجد أنها تنتمى إلى أواخر عصر الأسرة الحادية عشرة، وعصر الأسرة الحادية عشرة ذاته، مع وجود بعض الدفنات الدخيلة على الجبانة وتنتمى إلى عصر الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها.

وموقع الجبانة يمكن تحديده بسهولة ووضوح حتى اليوم بسبب المنشآت السطحية الجنائزية التى مازالت موجودة حتى الآن، وكانت من أفضل الجبانات التى تم توثيقها فى نطاق الجبانة الشمالية الكبرى فى بداية القرن العشرين. كما وضع بيت رسماً تخطيطياً يظهر فيه مواقع الدفنات البئرية والمنشآت السطحية الجنائزية الخاصة بها. إلا أن ذلك الرسم أظهر فقط الجانب الشمالى من المنطقة التى قام بالبحث فيها، ولم يضع خريطة تضم المدافن التى عثر عليها فى الجزء الجنوبى من الجبانة S، التى ذكر عنها أن بعض المنقبين قد سبقوه فى العثور على بعض مقابرها، كما لم يسجل الدفنات السطحية التى اكتشفها.

غير أنه ذكر وصفاً تفصيلياً للمنشآت السطحية الجنائزية الخاصة بدفنات الجبانة S، فسجل تنوعاً واسعا فى الحجم (بما فيها ما أطلق عليه مصيطبات [تصغير مصطبة]) (بيت 1914: 40). ووضع دليلاً مصوراً ضم 105 مقبرة تنتمى إلى عصرى الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة – وفرق بينهما عن طريق الاختلاف فى حجرة الدفن مصنفاً محتويات كل عصر، ذاكراً جنس المدفون كلما أمكنه ذلك، إلا

أنه نادراً ما كان يسجل حجم البئر أو حجم غرفة الدفن.

قام أيضاً بوصف اثنتى عشرة دفنة سطحية عثر عليها فى نطاق الجبانة S. ولاحظ ندرة الأوانى الخزفية فى دفنات ذلك الجزء من الجبانة الشمالية (بيت 1914: 11)، إلا أنه عثر على كميات كبيرة من الخزف الملون، ومصنوعات من المواد النفيسة وشبه النفيسة.

كانت كل الأجساد فى الدفنات البئرية تتخذ اتجاه الشمال المحلى (اتجاه نهر النيل). كما تفاوتت أعماق الآبار بين مترين إلى خمسة أمتار، ومبطنة بالطوب بالقرب من القمة، مع وجود حجرات فى اتجاه الشمال والجنوب.

كانت المقابر عبارة عن تجمعات مكونة من بئرين إلى أربع آبار متقاربة مع وجود منشآت سطحية. والأجساد مسجاة فى توابيت خشبية بغرف الدفن، وفى بعض الأحيان كانت الأجساد توضع فى قاع البئر مباشرة، وفى حالة وضع التابوت داخل حجرة دفن، كانت تغلق بحائط من الحجارة أو الطوب.

لاحظ بيت أن بنائى القبور قاموا بعمل حماية إضافية بإغلاق فوهة البئر بقبة من الطوب بالرغم من ثبوت أن تلك الاستراتيجية لا طائل من ورائها، فقد كانت تلك القباب دليلاً هادياً للصوص المقابر. ووصف الدفنات السطحية بأنها كانت «متفرقة بين المقابر البئرية» على هيئة حفر مستطيلة حفرت فى الطبقة التالية لسطح الأرض، وفى الغالب لم يزد عمقها عن عمق طبقة من الرمال تذروها الريح بكل سهولة (بيت 1914: 5).

من بين 115 دفنة ضمها دليل بيت المصور، كان منها 17 بئراً غير مكتمل، و16 سجل أنها تعرضت للسرقة، و16 أخرى وجدت خاوية، و4 لم يكتمل الكشف عنها لانهيارها أثناء الحفر. ولقد صنفت هنا الـ 60 الباقية على أساس من معايير مقياس الثراء رقم 1 (الجدول 1)

لتكوين رؤية خاصة بتوزيع أنماط الثراء المادى فى دفنات الجبانة S، ولسوء الحظ كانت الخريطة التى وضعها بيت للجبانة غير مكتملة، إلا أننا نلاحظ أن خمس دفنات من بين العشر دفنات الأكثر ثراءً كانت تقع فى الجزء الجنوبى من الجبانة غير الموجود بخريطة بيت، وثلاثة منهما كانت لها مصاطب سطحية، وهى من أكبر المنشآت السطحية بالجبانة S (بيت 1914).

واحدة من تلك الدفنات الثلاث (LS 36) كانت لأنثى ووجدت كاملة لم تمس من قبل، ومع الأخذ فى الاعتبار أن المدافن البئرية ذات المصاطب الجنائزية كانت فى الغالب أكثر عرضة للسرقة بشكل مطلق (بيت 1914: 20)، فهذا يعنى أن اللصوص القدماء لم يسرقوا تلك المقبرة لعلمهم أنها لا تحتوى على ما يستحق السرقة.

وثلاث من أثرى الدفنات، ومنهم أثرى دفنة مسجلة (الدفنة 44، أنثى)، كانت دفنات سطحية، ويبدو أن الدفنات السطحية كانت من الدفنات صعبة الاهتداء إليها من اللصوص. وقد كانت الدفنات التى عثر عليها كاملة من الدفنات البئرية لا تحتوى إلا على الميت فى تابوته فقط دون أية محتويات مصاحبة، مما كان يعنى معرفة اللصوص القدماء بمحتوى المقابر قبل الإغارة عليها.

وفى الحقيقة، فإن 36 بالمائة من ستين دفنة مسجلة فى مقياس الثراء رقم 1 لم تحتو إلا على تابوت فقط، و31 بالمائة احتوت على تابوت الدفن وعقد خرز من الخزف الملون. وافترض بيت أن «الميزانية التى كانت متاحة للدفن وجهت بصفة رئيسية لإنشاء البئر والمصطبة» واللوحة الجنائزية المثبتة على المصطبة (بيت ولوت 1914: 46).

وعثر بيت على بعض اللوحات الجنائزية فى أماكنها، وقد أتاحت لنا إجراء مقارنة بين علاقة الألقاب الوظيفية الرسمية (إن وجدت) بنمط بناء المقبرة.

أما أغلب اللوحات الجنائزية فقد نزعها اللصوص من أماكنها واستعملوها لتحطيم قباب المدافن الأخرى (بيت 1914).

الجبانات الأخرى التى اكتشفها بيت

كانت جبانة بيت ولوت التى أطلقا عليها اسم «الجبانة D» تقع فى أقصى شمال الجبانة الشمالية الكبرى لأبيدوس، وبما كانت تعد من قبل المصريين خارج نطاق منطقة الحظر الملكى فى عصر المملكة القديمة وهى المنطقة المقدسة المشمولة بالحماية الملكية. احتوت تلك الجبانة على مقابر من العصور المبكرة للمملكة القديمة ودفنات أخرى من عصر الأسرة الثانية عشرة وبقايا دفنات من عصور لاحقة «ووضع بيت ولوت خريطة لجبانة مصاطب المملكة القديمة، إلا أنهما لم يضعا خريطة تظهر أماكن المقابر البئرية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة والمحيطة بمقابر عصر المملكة القديمة، والغريب أنها لم تنتهك أماكن الدفنات القديمة (بيت ولوت 1913: 21)، ونشرا قائمة بـ«أهم»، و«أكمل» المدافن المنتمية لعصر المملكة المتوسطة، ذاكرين محتوى كل منها، ولكنهما أيضاً نادراً ما سجلا أبعاد المدفن، ثم أضيفت بضع مقابر للطبعات التالية (بيت 1914: 48 – 49).

وكما فى دفنات الجبانة S، عثر على القليل من الأوانى الفخارية، ولكن على العكس، عثر بها على تنويعات كثيرة من المواد النفيسة وشبه النفيسة وخامات محلية. وسجل الدفنات السطحية التى عثر عليها فى الجبانة D التى احتوت بدورها على كميات وفيرة من المصنوعات من مواد شبه نفيسة. أما المنشآت السطحية المصاحبة لبعض الدفنات فقد دمرت فى الغالب.

الجدول 1 الدفنات المسجلة بجبانة بيت S

رقم الدفنة	مقياس الثراء رقم1	الموقع	الحالة	النوع
44	101	سطحية	كاملة؟	أنثى
ش د 39	84	جنوب	مسروقة	3 دفنات
12	55	سطحي	كاملة؟	فتاة
ع د 39	54	جنوب	كاملة	أنثى
ع 627	48	جنوب	–	–
25	43	–	–	بالغ وطفل
ش د 513	42	–	–	؟
51	37	سطحية	كاملة؟	أنثى
ع د 36	36	جنوب	–	لا يوجد جثمان
ش ق 36	34	جنوب	–	؟
ع د 340	30	جنوب	–	3 إناث وطفل
ش ق 131	27	–	–	طفل، عبث بالجسد
ش 194	26	–	–	–
ع 62	26	–	كاملة	أنثى شابة
21	26	–	–	أنثى
ع ق 25	26	–	–	؟
11	25	سطحية	كاملة؟	؟
622	22	جنوب	–	قمة بئر
27	21	–	–	أنثى
498	20	–	–	أنثى فى بئر
260	20	–	–	أنثى
20	16	سطحية	كاملة؟	أنثى
ع د 25	16	–	–	؟
172 B	16	–	–	أنثى فى بئر
ش 175	16	–	–	ذكر وأنثى
24	16	سطحية	كاملة؟	بالغ
63	16	–	–	أنثى
122	16	–	–	أنثى
ش ق 25	15	–	كاملة	أنثى
500	15	جنوب	–	مجهول
ع د 340	15	–	–	أنثى
ش 509	15	جنوب	كاملة	ذكر
38 A	13	سطحية	–	–
137	11	جنوب	–	؟
340 MN	11	جنوب	–	؟

رقم	مقياس الثراء رقم 1	الموقع	الحالة	النوع
36 CLS	11	جنوب	–	–
36 CN	11	–	–	–
571	11	–	–	؟
570	09	–	–	–
121	06	–	–	–
ش 62	05	–	–	–
ج د 131	05	–	–	جسمان شائهان
ش د 131	05	–	–	ذكر
159	05	–	–	ذكر
173 A	05	–	–	ذكر
199	05	–	–	–
258	05	–	–	ذكر
510	05	–	–	؟
20 A	05	سطحى	كاملة؟	طفل
95	05	سطحى	كاملة؟	أنثى
136	05	سطحى	كاملة؟	؟
230	05	سطحى	كاملة؟	طفل
562	05	سطحى	كاملة؟	؟
ج ق 39	05	جنوب	–	ذكر
ش ق 39	05	جنوب	–	ذكر
26	05	–	–	ذكر
ش د 25	05	–	–	ذكر
ج 36CU	05	جنوب	كاملة	ذكر
ج 340 M	04	جنوب	–	؟
28	00	–	–	جسم فى بئر

الاختصارات بالجدول السابق:

ش د شمال أدنى

ش ق شمال أقصى

ج د جنوب أدنى

ج ق جنوب أقصى

والخريطة الوحيدة التى تظهر جبانات بيت التى تحمل أسماء A، B، C، K، N،L، M، O، X، Y، Z، هى الخريطة التخطيطية

التى وضعها عام 1914 (شكل 59)، كما لم يقم بوصف مدافن المرتفعات الرملية بتفصيل كاف، بالرغم من عنوانه «أهم» المدافن (بيت 1914: 54 – 75). وتوصل إلى أن كل المناطق باستثناء جبانات K، L، N، M9 (وارجع تاريخها إلى عصر الأسرة الثانية عشرة) احتوت على دفنات تنتمى إلى عصر المرحلة الانتقالية الثانية والعصور التالية لها. إلا أنه بالحكم على القطع التى انتقيت من المقابر المسجلة، من الأرجح أنها تنتمى إلى أواخر عصر الأسرة الثانية عشرة وبدايات الأسرة الثالثة عشرة، وهى إجمالاً تعد أواخر عصر المملكة المتوسطة، والدفنات السطحية والبئرية الموجودة بها وكذلك مجموعة كبيرة من المحتويات الدفنية مماثلة لنظائرها فى الجبانة S. ومثلما لوحظ فيما نشره جارستانج، سجل بيت أيضاً مواداً قليلة من العناصر شبه النفيسة فى الدفنات المنتمية إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة، إلا أن هذا العدد القليل من الدفنات سجل بنشرة تجعل من الصعب الاعتماد على دلالاتها الإحصائية الكمية.

الكاهن «العصامى» منتوحتب والعامل سوبك حتب سينيبرو

غطت حفائر بترى خلال موسم بحث 1921 – 22 مساحة واسعة شمال وشرق مجمع دفن خيس خيموى (بترى 1925)، كان هدفه الأصلى التوصل إلى آثار عصر الأسرات المبكرة، لذلك جاء ما نشره عن دفنات الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة أشح من التى عثر عليها فى ذلك الموسم، كذلك كانت خرائطه محصورة فى الهدف ذاته المقتصر على عصور الأسرات المبكرة (بترى 1925: لوحات 17، 18)، لذلك لا توجد خريطة تفصيلية لمواقع الدفنات. ولم يصف إلا دفنتين من عصر المملكة المتوسطة، وثلاث لوحات تذكارية جنائزية من ذلك الموقع وصفها بعمومية.

وترجع واحدة من تلك اللوحات إلى أواخر عصر الأسرة الحادية عشرة، وهى لوحة منتوحتب كبير الكهنة التى قدمناها تفصيلاً فى الفصل الثانى، وهى واحدة من عدد محدود من لوحات أبيدوس التى يعرف أصلها: اكتشفها بترى فى حفرة كبيرة مليئة بأنقاض المقبرة التى شيدت فى الركن الشمالى الشرقى لساحة مجمع دفن دجير، والتى استولت على بعض أطراف مقابر عصر الأسرة الأولى (بترى 1925: 10). لذلك بدت كأنها كانت فى الأصل مجمع دفن أسرى، ومن المحتمل أن مقبرة منتوحتب كانت تتكون فى الأصل من بئرين ومقصورة سطحية أو أكثر. واللوحة محفورة بدقة على حجر جيرى ويضم نصها أسماء عديد من أفراد العائلة التى تمتد إلى ثلاثة أجيال، وكذلك أسماء الخدم الذين أشرفوا على إدارة البيت بأمانة وإخلاص.

وكما شرحنا فى الفصل الثانى، استخدم الباحثون تلك اللوحة على أنها دليل وبرهان على حدوث حراك اقتصادى واجتماعى فى عصر المملكة المتوسطة، على ضوء ادعاء منتوحتب فى تلك اللوحة تحقيقه لمنزلته الاجتماعية التى وصل إليها بجهده الشخصى.

وهناك لوحة أخرى ذات دلالة أقوى على ذلك «الحراك الاجتماعى» (بوريو 1988: 52)، وهى للعامل سوبك حتب سينيبرو، التى اكتشفها بترى أيضاً فى ذات المنطقة، وهى عبارة عن لوحة بسيطة من الحجر الجيرى تحمل نصاً كتب بأحرف متصلة يخلد فيه أسماء عديد من الأشخاص يحتمل أنهم يرتبطون به بعلاقة قرابية، ويعلق بوريو على تلك اللوحة قائلاً:

«إن التكلفة البسيطة التى تبدو من خلال اللوحة، وعدد الأفراد المذكورين بها، يدل على أن أولئك الأفراد كانوا خارج الأطر الاجتماعية القادرة على صناعة لوحات تخليدية ثمينة ومكلفة والمعالم الأخرى للوحة تؤكد على حالتهم الاجتماعية المتدنية، خاصة الأعمال

التى يؤدونها فى الحياة، ولم تكن إلا تعميماً لا يحمل دلالة خاصة مثل «عامل» أو خادم منزل... وهنا نرى أفراداً من بين الفئات الوسطى الغامضة تاريخياً التى تقع ما بين الموظفين المتعلمين والفلاحين الأميين» (بوريو 1988: 52 – 53).

أما فرانكفورت، فقد قام بالإشراف على مواقع حفر متفرقة بالجبانة الشمالية فى موسم 1925 – 1926، وأثناء ذلك الموسم المتفرق المواقع: وصف مدفنًا بشكل نسبى غير كامل ويقع إلى الشمال الشرقى من شونة الزبيب [مجمع دفن خيس خيموى] (فرانكفورت 1930: 219)، ولم يرسم أية خرائط توضيحية، ولم يوثق أية دفنات أخرى من الجبانة الشمالية.

خلاصة

بالرغم من كثرة الرسوم التخطيطية لأعمال الحفر التى تمت فى القرن التاسع عشر حتى العقود الأولى من القرن العشرين، إلا أنه يمكن استخلاص كم من المعلومات والمعارف عن الصفات والتطور الزمنى لسلوكيات الموت والدفن فى عصر المملكة المتوسطة من خلال دفنات الجبانة الشمالية.

فقد بدأ سكان أبيدوس فى بدايات عصر المملكة المتوسطة فى دفن موتاهم على حواف منطقة الدفن الواسعة المنتمية لعصر المملكة القديمة والمرحلة الانتقالية الأولى فى الجانب الشمالى الشرقى، وجبانة مارييت الشمالية الوسطى، وجبانة بيت / ناقيل E. مكملين تلك الجبانة التى تنتمى إلى أواخر عصر المملكة القديمة. وكانت دفنات عصر المملكة المتوسطة المبكرة عبارة عن حفر بئرية بسيطة بلا منشآت جنائزية سطحية، فلم يعثر إلا على مثال واحد لمنشأ سطحى صغير. وفى أواخر عصر الأسرة الحادية عشرة، بدأ السكان فى اقتحام المنطقة الشمالية ذاتها بدفناتهم، معلنين أول استعمال دفنى غير ملكى فى تلك المنطقة منذ عصر ما قبل الأسرات، أما منطقة الهضبة الشمالية، فلم يعثر بها على أية بقايا تنتمى إلى عصرى الأسرتين الحادية عشرة والثانية عشرة.

وبالرغم من عثور بيت على منشآت جنائزية سطحية على شكل مصطبة وبئر دفنى فى منطقته D، إلا أن تلك المنطقة تعد خارج النطاق المعنى، فهى خارج الهضبة وأقرب إلى السهل الفيضى المزروع، وربما

لم تكن فى نطاق المنطقة التى كان يسرى عليها المنع السابق.

كانت منطقة جبانات المملكة القديمة تحظى بتبجيل سكان المملكة المتوسطة، وكانت المنطقة D منطقة الأفراد البارزين من أبناء المملكة القديمة وأسرهم، وكانت قاصرة عليهم كمنطقة دفن متميزة.

وهناك استثناء آخر موجود فى مكتشفات جار ستانج، فقد عثر على مصطبتين كبيرتين على مدفنين فى الجبانة E ولم يعثر بهما إلا على محتويات قليلة ولم يتمكن من تحديد عصريهما. ومن الشكل المعمارى، ووجود مدافن بئرية مجاورة تنتمى إلى عصر الأسرة الثانية عشرة قدر أن تلك الدفنات البئرية القريبة تالية زمنياً للمصاطب، لذلك نسب المصطبتين إلى عصر المملكة القديمة (جار ستانج 1951 : 20 لوحات 30، 31)، غير أنه لم يقدر أن شعب المملكة المتوسطة تميز بإظهار تبجيله لأسلافه ومنشآتهم الدفنية وتقليدهم لتلك المنشآت لمن يستطيع إليه سبيلاً، لذلك فليس غريباً أن يقوم بناءو مقابر الصفوة بتقليد نمط معمارى سابق.

بمجرد أن سمح للشعب بالدفن فى الجبانه الشمالية، نمت الجبانة نموا هائلاً من أقصى الشمال إلى الجنوب، مع وجود دفنات عصر الأسرة الحادية عشرة فى النصف الشمالى وحده، أما دفنات عصر الأسرة الثانية عشرة فقد وجدت فى النصف الشمالى وتجاوزته حتى وصلت بامتدادها إلى النصف الجنوبى. أما دفنات عصر الأسرة الثالثة عشرة فقد بدت قليلة فى الشمال من جبانة جارستانج E ثم زحفت عبر باقى المنطقة حتى النهاية الجنوبية للجبانة الكبرى.

ويبدو من المعقول أن اجتماع عناصر معينة، مثل : القرب من مجمع معابد أوزوريس فى المدينة، والظروف الملائمة للتربة، وتطور الطقوس التعبدية لأوزوريس على مدى الزمن واتساع رقعتها المساحية المكانية (التى شملت الوادى الملكى حتى موقع الجبانات الملكية على التلال

الخارجية)، قد أثرت كلها على تطور الجبانات على ذلك النحو.

وتبين انتماء عدد كبير من المقابر التى نسبها المكتشفون بالخطأ إلى عصر المرحلة الانتقالية الثانية، إلى عصر الأسرة الثالثة عشرة، وقد تم تصحيح ذلك الخطأ اعتماداً على مراجعة حديثة لأنماط الصناعات الفخارية، أى أنها تنتمى إلى عصر المملكة المتوسطة طبقاً للأبحاث لمراجعة التزمين (بوريو 1981، 1988؛ كيرك 1988، 1990).

وهكذا، نجد أن مساحة المدافن على مدى 350 عاماً (أى من أواخر عصر الاسرة الحادية عشرة، وطوال عصرى الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة)، كانت مساحة واسعة، امتدت على مساحة تربو على 80 هكتاراً، ومن المحتمل أن عدد الدفنات التى تمت فى الجبانة الشمالية وحدها خلال 500 عام بدءاً من الأسرة الثانية عشرة تجاوز الآلاف على وجه التقريب، مما يؤكد على استمرار الوجود السكانى المسجل أواخر عصر المملكة القديمة ونموه وتزايده على مدى عصور المملكة المتوسطة.

سجل أغلب المنقبين وجود المدافن البئرية والسطحية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة فى جميع أنحاء الجبانة الشمالية، ومن الثابت أنها كانت مختلطة ومتداخلة، على نقيض ممارسات دفن من هم دون الصفوة فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى وبدايات عصر الأسرة الحادية عشرة فى الجبانة الوسطى، ولما تزايدت أعداد سكان أبيدوس بدءوا فى تشييد المنشآت السطحية النذرية فوق المدافن وكتابة النصوص النذرية، وأصبحت أغلب الدفنات مرتبطة بوجود منشأ سطحى فى الجبانة الشمالية من مختلف الأحجام (كانت فى الغالب مشاركة بين مجموعات من الدفنات البئرية)، مما يعنى وجود لوحات منقوشة لمجموعات متباينة من السكان. لم تقتصر تلك الممارسة على أصحاب الدفنات البئرية، فبعض أصحاب الدفنات

السطحية أقاموا منشآت سطحية صغيرة بالقرب من تلك الدفنات البسطية. ويشير ذلك إلى اتساع وانتشار السماح لكل فئات الشعب بحق كتابة لوحات على مقابرهم فى عصر المملكة المتوسطة، وهو تحول جذرى من دفنات «مجهولة فى الجبانة الوسطى»، إلى دفنات «معلومة» فى الجبانة الشمالية.

سجل المنقبون أيضاً عثورهم على كميات وفيرة من المحتويات المصنوعة من خامات نفيسة وشبه نفيسة فى المدافن البشرية الأكثر ثراءً والمدافن السطحية الأقل ثراءً فى كل عصور المملكة المتوسطة. ومن الملاحظات اللافتة للنظر، مابدا أنه تحول عن استعمال المواد النفيسة وشبه النفيسة فى محتويات الدفن خلال عصر حكم الأسرة الثالثة عشرة، وهو ما يتطابق مع ما سجله بوريو عن تغير محتويات الدفن فى أواخر عصر المملكة المتوسطة (بوريو 1992).

وهناك تناقض آخر يتضح عند مقارنة أنماط المحتويات الدفنية فى جبانتى حرجا و رقا فى الشمال بأنماط المحتويات الدفنية بالجبانة الشمالية فى أبيدوس التى لم تضم إلا كميات قليلة جداً من الفخاريات والخزف مع محتويات الدفن فى الدفنات التى عثر بها على مواد شبه نفيسة، وتلك التى وجدت كاملة بلا أية محتويات دفنية. قد يوحى ذلك بأن سكان أبيدوس لم يروا فى المصنوعات الفخارية والخزفية من الأهمية ما يسمح بإرفاقها مع المحتويات الدفنية الأخرى، وربما كان ذلك مزاجاً نمطياً محلياً، فقد احتوت دفنات المملكة المتوسطة فى باقى أرجاء مصر على كميات وفيرة من الفخار والخزف. وربما كان ذلك وضعاً خاصاً بأبيدوس التى اكتسبت صفة القداسة التى يحج إليها سكان مصر وتقام بها كل أعياد أوزوريس. فلم ير أهلها قيمة ،و/أو ضرورة لإرفاقها مع محتويات الدفن.

إعادة الاكتشاف : تنقيبات عام 1988

مثلت جبانات أبيدوس فرصة جيدة لإعادة البحث والتقييم، ووضع خريطة كاملة تضم كل الجبانات، وجمع المعلومات المتناثرة والمتفرقة بعين باحثة عن المضامين الاجتماعية لكل ما يتعلق بالدفن فى العصور التى تنتمى إليها الدفنات. وفى إطار إعادة البحث، يمكن التأكيد مبدئياً على عدم وجود أية دفنات شعبية بتلك المنطقة بدءاً من عصر الأسرات المبكرة حتى عصر المملكة المتوسطة وفى الجبانة الشمالية على وجه التحديد، استهدف إعادة البحث أيضاً إعادة توثيق أحوال وظروف وطبيعة التربة تحت سطح أرجاء الجبانات باختيار أماكن لم يتم تغطيتها بحثياً من قبل. أما البعد الآخر الهام فقد استهدف تحليل نماذج من الهياكل العظمية للتوصل إلى معلومات ذات أبعاد اجتماعية، وهى استراتيجية شائعة لدى علماء الأنثروبولوجيا فى جميع أنحاء العالم، إلا أنها بالمقارنة تعد جديدة عند تطبيقها على العينات المنتمية لعصور الأسرات المصرية القديمة (بيكر 1977، 2001).

وبضم النتائج إلى كل ما نشر قبل ذلك، يمكننا تطوير نموذج متصور وكمى عن سلوكيات الموت والدفن، وكل ما يتعلق بهما من أبعاد اجتماعية فى منطقة أبيدوس على مدى عصور حكم الأسرات المتوسطة.

أمدنا المسح السطحى الأولى بمعلومات أولية قيمة عن الاستخدام القديم للجبانة الشمالية بوجه عام، ووجود بقايا وآثار عصر المملكة المتوسطة على وجه التخصيص، وبفحص آلاف من قطع الخزف المحطمة التى فحصت أثناء البحث، لم يمكن نسب أى منها بيقين إلى عصر المملكة القديمة، كما لم يمكن نسب أى منها إلى عصر المرحلة الانتقالية الأولى: فالآنية الخزفية المنتفخة التى عثر عليها فى القطاع الشمالى من الجبانة يمكن أن تنسب بنسب متساوية إلى عصر

الأسرة الحادية عشرة و/أو بداية عصر الأسرة الثانية عشرة أو أواخر المرحلة الانتقالية الأولى (دو. أرنولد 1967، 1973).

لذلك، يبدو من المؤكد أن سكان أبيدوس كان محظوراً عليهم الدفن فى القطاع الشمالى على مدى زمنى يصل على وجه التقريب إلى ألف عام تمتد من عصر الأسرات المبكرة إلى بدايات عصر المكلة المتوسطة (الأسرة الحادية عشرة)، وهو العصر الذى سمح فيه لأفراد الشعب باستعمال تلك المنطقة كمدافن عامة.

وعلى مدى كل العصور، أو حتى نهاية عصر الملكة الحديثة على الأقل، كان الحد الجنوبى الشرقى للجبانة الشمالية وهو الحد الذى تبدأ عنده الهضبة الصحراوية فى الانحدار نحو الوادى حداً فاصلاً توقف عنده الدفن، مما يؤكد قداسة الوادى وحرمته، وكطريق للمواكب الدينية المقدسة.

لذلك فالغالبية الطاغية على سطح الجرف والوادى ترجع إلى الفترة الانتقالية الثالثة وما تلاها من عصور حتى العصر البطلمى الرومانى (1070 ق.م – 285 ميلادية)، وذلك عندما بدأت قداسة طريق المواكب فى التآكل والتلاشى خاصة بعد سيادة الدين المسيحى.

ويتفق توزيع بقايا وحطام خزف المملكة المتوسطة مع التطور الزمانى والمكانى للجبانة كما هو معروف من الأبحاث المنشورة السابقة والمبكرة. فبمجرد أن فتحت منطقة الجبانة الشمالية للاستخدام الشعبى والفردى فى فترة متأخرة من عصر حكم الأسرة الحادية عشرة قام الأفراد والجماعات باختيار الجانب الشمالى الشرقى لدفن موتاهم به لقربه النسبى من المدينة ومعبد أوزوريس. ومن تلك المنطقة التى كانت تعد من أكثر المناطق المرغوبة رمزياً، بدأ الدفن يمتد إلى الجنوب والغرب. أما بقايا وآثار دفنات عصر الأسرة الثانية عشرة فإنها تقع فى الأغلب على كامل هضبة الجبانة

الشمالية، مع امتداد دفنات عصر الأسرة الثالثة عشرة إلى الجنوب، فى كل منطقة جبانة جارستانج E وما يليها حتى منطقة جبانة ميس D التى كان يفترض فى الأصل أنها المنطقة الفاصلة بين الجبانات ومدينة الأحياء ثم استعملت حتى آخر بوصة كمدافن.

وأثناء إعادة التنقيب والبحث الذى بدأ عام 1988، تم اختيار مناطق إعادة البحث (المناطق A وB وC وD وE) حيث تظهر تضاريس السطح استواءً نسبياً وفى أماكن نقب فيها مارييت وبيت وبترى ولكن بلا عناية منهجية كافية، وكانت تضاريس المنطقتين C وD الأكثر استواء وهى من المناطق التى عمل بها بترى وأظهرت خرائطه التخطيطية أن مناطق واسعة منها قد تركت دون تنقيب.

أما المنطقة E التى تقع مجاورة للطريق الفاصل بين الجبانات والمنطقة النذرية والأرض الزراعية، فقد أظهرت تضاريس أكثر وعورة.

أما غزارة خزف عصر المملكة المتوسطة فقد كانت أقل كثيراً فى تلك المنطقة، بالرغم من أنها تخلق انطباعاً بأنها يمكن أن تتمخض عن كثير من المعلومات عن امتداد الجبانة نحو الشمال فى عصر المملكة المتوسطة.

وأخيراً، هناك منطقتان تم التعرف عليهما من خلال مشروع تنقيبى آخر بدأ أيضاً مع بدايات موسم حفر 1988 لم يتم البحث فيهما من قبل، وتمخضت المنطقة الأولى عن دفنتين بئريتين اقترنتا بثلاث منشآت سطحية نذرية صغيرة، إحداهما كانت مدهوكة بملاط من الرمل النقى، أما الثانية فقد أظهرت دفنات بئرية متلاصقة احتوت على خزف ينتمى إلى عصر المملكة المتوسطة.

وإجمالاً، تم الكشف خلال موسم 1988 عن ستين دفنة تنتمى إلى عصور مختلفة، منها عشرون دفنة تنتمى بالقطع أو بالاحتمال الترجيحى إلى عصر المملكة المتوسطة، أما أنماط الخزف فقد احتوت

على أشكال محدودة تنتمى إلى عصور الأسرات الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة، مقارنة بجبانتى حرجا و رقا فى الشمال.

وعبر كل منطقة البحث، وثقت كل الآثار المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة مرتبطة بما تم إعادة استخدامه من مقابر بعد ذلك فى عصور أخرى لاحقة، ويبدو أن عناصر الاختيار التى حددت النمط الإجمالى للتطور الزمنى فى جبانة أبيدوس الشمالية تمت كما يلى: حين بدأ السماح بالدفن فى منطقة الجبانة الشمالية لكل فئات الشعب فى بدايات عصر المملكة المتوسطة، بدأ الدفن البئرى والسطحى فى أقصى الشمال الشرقى للجبانة، حيث سمحت ظروف التربة بحفر آبار دفنية إلى أعماق معقولة دون انهيار الرمال، ففى تلك المنطقة، يتكون سطح الصحراء من رمال عالية الكثافة بمحتوى قليل من الحصى، لذلك لم تكن آبار الدفن تبطن إلا بأربعة مداميك من الطوب اللبن من قمة البئر، وعند حلول عصر الأسرة الثانية عشرة كانت الجبانة قد نمت وامتدت إلى الجنوب فى مناطق كانت فيها التربة تحت السطح ماتزال متماسكة، ولكن بمحتوى حصوى أكبر، لذلك لجأ حافرو آبار الدفن إلى تبطينها من الحافة باتجاه القاع بعدد أكبر من مداميك الطوب لتجنب انهيار الحافة.

لذلك لم يعثر على خزف الأسرة الثالثة عشرة إلا فى دفنات أقصى جنوب الجبانة الشمالية، مما يدعم الاستنتاج أن الجبانة كانت تمتد على مدى العصور باتجاه الجنوب.

ولا يوجد ما يدل على أى نشاط دفنى ملحوظ فى تلك المنطقة من الجبانة الشمالية إبان المرحلة الانتقالية الثانية، فقد كانت هناك مساحات مازالت متاحة فى الجنوب.

إلا أنه أعيد استخدام بعض المدافن البئرية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة فى عصر المملكة الحديثة، كما أضيفت دفنات سطحية بين

تجمعات الآبار الدفنية، وفى عصر المرحلة الانتقالية الثالثة، خضعت الدفنات البئرية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة للتعديل بإضافة مداميك من الطوب المكعب إلى أعلى البئر وإضافة حوش سطحى مشيد ببراعة.

وفى العصر البطلمى - الرومانى، بدأوا يبطنون قيعان الآبار الدفنية المنتمية لعصر المملكة المتوسطة بطبقة من الطمى الطينى وأضافوا قباباً من الطوب إلى حجرات الدفن، ثم استخدمت فى دفنات متعددة بعد تعديلها.

بدت عصور إعادة الاستخدام أقل شيوعاً فى الجانب الشمالى من الجبانة، على الأقل فى جبانة دچير الجماعية، وافترض سنيب أن التركيز فى العصر البطلمى - الرومانى كان على منطقة الوادى الملكى أكثر من غيرها، وهى منطقة طريق الحجيج (سنيب 1986)، مما يفسر قلة إعادة الاستخدام النسبى فى المناطق المبكرة من جبانة عصر المملكة المتوسطة.

وتتفق الصفات العامة لبقايا عصر المملكة المتوسطة التى اكتشفت عام 1988 مع الوصف الذى أجمع عليه المكتشفون المبكرون. وأغلب ما اكتشف يرجع إلى عصر الأسرة الثانية عشرة على وجه التحديد، أما الآبار الدفنية فقد كانت تتخذ فى اتجاه حجراتها اتجاه الشمال / الجنوب المحلى، وكانت تبنى فى مجموعات مكونة من بئرين أو ثلاثة آبار متجاورة، هذا بالطبع مع وجود آبار مفردة تم تسجيلها (مثل البئر E 830/N790 1).

فى مرة واحدة، عثر على تسع آبار شيدت متجاورة (منطقة E760/N855) وتراوحت أعماقها من متر إلى ثمانية أمتار، وفى بعض الحالات تأثر العمق بوضوح بأحوال التربة تحت السطح ودرجة تماسكها، أى أن أحوال التربة كانت هى المحددة لعمق البئر.

أما عدد الحجرات فى كل بئر فقد تراوحت من حجرة إلى ثلاث، باستثناء واحد (بئر 2 - E760/N855)، والحجرات مصممة بالكاد لكى تستوعب تابوتاً دفنياً، وكل الدفنات البئرية كانت تتم فى توابيت خشبية مستطيلة مدهوكة بالجص الأبيض فى أحيان، والملون فى أحيان أخرى، ويسجى الميت على ظهره فى التابوت وساقاه مفرودتان، على الرغم من العثور على دفنات سجى فيها الجسد على جانبه مواجهاً اتجاه الشرق إلى حيث تشرق الشمس، ولم نعثر على أى دفنة كاملة من الدفنات الستين التى اكتشفناها فى مشروع إعادة البحث الذى بدأناه عام 1988.

أما الدفنات السطحية فقد عثر عليها فى طبقة الرمال السائلة السطحية وتم تسجيلها، فى تلك الدفنات كان الجسد يوضع فى تابوت خشبى أو يوضع ملفوفاً بلفائف بسيطة من الكتان دون تابوت، ولم يكن اتجاهها مقيداً بالاتجاهات التى اتخذتها الدفنات البئرية، مع أن أغلبها كان موجهاً بغير دقة إلى الشمال المحلى. وكثير منها عثر عليها كاملة أو شبه كاملة.

أما المنشآت السطحية التى صاحبت بعض الدفنات البئرية فقد كانت تشيد على شكل مصطبة ومبانٍ جنائزية صغيرة ذات قباب من النوع الذى أطلق عليه بيت ولوت اسم «مصيطبة» (1914:8)، وواحدة من تلك المصيطبات مازالت تحمل لوحاتها الدفنية التذكارية.

وفى حالة واحدة عثر على دفنة سطحية ذات منشأ سطحى (N780 /840، دفنة 1)، إلا أن ذلك قد يشير إلى استعارة ذلك المنشأ الذى شيد أصلا لدفنة بئرية.

أما المصنوعات الخزفية، فبالرغم من غزارتها على السطح نتيجة لإخراج اللصوص لها، فقد كانت شحيحة مع الدفنات ذاتها كما ذكرنا من قبل مقارنة بجبانات حرجا و رقا (أنجلباك 1915، 1923).

أما الخرز الملون والتمائم فقد عثر عليها فى حوالى 30 بالمائة من الدفنات، عدا ذلك كانت المصنوعات الأخرى نادرة وربما يرجع ذلك إلى أعمال السرقة والسطو أكثر من كونها قلة أصيلة.

لو وضعنا فى الاعتبار كثافة وكثرة الفترات التاريخية التى حدث فيها إعادة استخدام لمقابر تنتمى أصلاً لعصر المملكة المتوسطة، فإننا تجنبنا ضمها إلى الدليل فلم يشمل إلا المقابر التى تعرفنا بيقين أنها تنتمى إلى عصر المملكة المتوسطة بلا أى شبهات. أما الدفنات البئرية فى حرجا فقد وضعت فى الدليل مستقلة وحدها، لأن هياكلها العظمية كانت مختلطة اختلاطاً شديدا على أيدى لصوص المقابر.

مناقشة: ماضى الجبانات وحاضرها

كان القصور الوحيد فى الدفنات التى أسفر عنها إعادة البحث عام 1988 المنتمية إلى عصر المملكة المتوسطة هو قلة عدد الدفنات وقلة محتواها، وتنتمى إلى مرحلتين متباعدتين من مراحل عصر الأسرة الثانية عشرة. كما ظلت بعض المشاكل عالقة دون حسم فى انتماء بعض الدفنات السطحية، خاصة تلك التى فى توابيت أشباه الإنسان من القردة (مثل دفنة 1، E840/N780) التى نسبتها إلى عصر الأسرة الثانية عشرة على أساس من نمط الخزف المصاحب للدفنة. وكانت التوابيت الخشبية القردية توثق منسوبة إلى عصر الأسرة الثانية عشرة (هايز 1953: 318، بوريو 2001)، إلا أن ما حيَّر هايز أن بيت نسب مثل تلك الدفنات فى الجبانة S إلى عصر المملكة الحديثة (على أسس أنماط التمائم والتعاويذ والمحتويات الأخرى المصاحبة لها). فضلاً عن ذلك، لم يكن أى من التوابيت التى عثر عليها فى الدفنات البئرية من التوابيت القردية.

وأخيراً، من المعروف أن الدفنات الأخيرة كانت تعيد استخدام

الخزف الذى صاحب دفنات عصور سابقة ، وبالمقارنة بـ 800 دفنة أو أكثر كشف عنها أنجلباك، يتضح أن العينة لا يمكن الاعتماد عليها كعينة ذات دلالة إحصائية سكانية، ولا تصلح إلا كنمط عام ونموذج لعادات الدفن السائدة فى عصرها.

وعلى الرغم من محدودية العينات الميدانية الناجمة عن عملية إعادة البحث عام 1988، إلا أنها تمخضت عن نتائج هامة مؤيدة للعلاقة الوثيقة بين ظاهرة الموت وما يترتب عليها من جانب والمجتمع الذى يفى بالتزامات الظاهرة من جانب آخر فى منطقة أبيدوس فى عصر المملكة المتوسطة.

وفيما يختص بعصر الأسرة الثانية عشرة وحدها، كانت الدفنات السطحية بلا تابوت فى حفرة ودون محتويات ولا مقتنيات مصاحبة تقع فى أدنى المقياس.

وعلى قمة المقياس كانت الدفنات المسجاة فى توابيت موضوعة فى حجرات دفن فى قاع بئر عميق محفوظ بدقة وعناية، وغالباً ما كانت التوابيت أزواجاً وعلى قمة البئر منشأ سطحى جنائزى على شكل مصطبة من الطوب.

وكانت أفخم المقابر البئرية تصل إلى عمق يربو على الثمانية أمتار ومبطن محيطها بالكامل حتى القاع بمداميك من الطوب المدهونه بالجص حتى القاع (البئر 1 - E830/N790). وبين أعلى المقياس وأدناه، تفاوتت النماذج، فهناك دفنات سطحية ولكن فى توابيت بلا مقتنيات عدا الخزف، فى حين احتوت دفنات أخرى على خزف ملون وتمائم. كذلك صاحب أزواج من الدفنات البئرية منشآت سطحية تراوحت بين منشأ سطحى صغير بسيط مقبب ومنشأ سطحى كبير من قوالب الطوب اللبن الصلبة.

كذلك يمثل صف مكون من تسعة آبار فى منطقة E860/N855

اختياراً دفنيا آخر ومن الواضح أنها كانت مشروع دفن واحد، وتفاوتت الآبار فى درجة اكتمالها، وتم فحص تلك المنطقة فى الأسبوع الأخير من موسم العمل، لذلك لم يمكن إلا فحص أربعة آبار دفنية فحصاً دقيقاً، كان اثنان من الأربعة غير مكتملين وغير مستعملين، أحدهما توقف العمل به عند عمق متر واحد واحتوى على دفنة مسجاة فى قاع البئر دون أية مقتنيات دفنية مصاحبة للجثمان، والرابع كان قد تم حفره إلى عمق مترين واحتوى على حجرة دفنية مقببة فى طرفه الشمالى، كان هناك أيضا أربع منشآت سطحية صغيرة من الطوب اللبن مصطفة باتجاه الشمال المحلى، وعلى الجانب الآخر كان هناك منشأ سطحى أكبر (لم يتم فحصه). ومن المحتمل أن جماعة قرابية أسرية أو عائلية هى التى قامت بإنشاء ذلك النموذج كنمط دفنى خاص بتلك الجماعة، والاحتمال الآخر أن ذلك الصف من الآبار كان يمثل اختياراً اقتصادياً للدفن البئرى لتقليل التكلفة، وفى إطار ذلك الاحتمال الثانى يمكننا أن نتخيل أحد مقاولى البناء يمتلك مساحة الأرض وقام بالأعمال الأولية من التشييد ثم باع الآبار إلى مشترين تولوا مسئولية إكمال أعمال التشطيب اللازمة لكل بئر فى ذلك الصف، أحد الأمثال التى لا يمكن إغفال دلالاتها فى شأن اختيارات الطبقة المتوسطة لنماذج الدفن فى أبيدوس، زوج آبار دفنية فى منطقة E720/N940 فى أقصى شمال الجبانة، يحتوى كل بئر على حجرة شمالية واحدة، واشتركت حجرتا البئر فى أحد الجدران الفاصلة، قام اللصوص بهدمه، وأخرجوا الجثتين من التابوتين وخلطوا عظامهما. إلا أنه أمكن تحديد أن هناك عظاماً لفردين: الأكبر (فوق الخمسين) ذكر، والثانى لأنثى شابة، بين الحجرتين وفى قاعى البئرين انتشرت حبات خرز ملون من الخزف، ربما كانت من حلى الأنثى، وعلى السطح كانت هناك ثلاثة منشآت

سطحية من الطوب اللبن، الأوسط وجد كاملاً ومثبت به لوحة من الحجر الجيرى غير المصقول خاصة برجل يدعى ديدو بن رى نى سانخ (اسم أمه)، وسجل فى النص ما يلى:

طول العمر لحورس عنخ ميسوت، طول العمر لملك أرض الجنوب وأرض الشمال خيبر كير (سيزوستريس الأول) ليعش ابد الدهر، هبة وهبها الملك لـ «بج»، أوزوريس، إله چيدو، خنتى امينتيو، إله أبيدوس، ويب واويت (رب) الموتى، الذى يمنح هبة الخبز والجعة، والألف من ماشيتك وطيورك، والألف من مرمرك وكتانك، والبخور العطرى والشراب الوفير لكل من يمدح ويمجد إلهه بصدق، من يمجد ربه فى كل أعماله اليومية، المكرم ديدو بن رى نى سانخ.

من لوحة تذكارية من عصر الأسرة الثانية عشرة لصاحبها ديدو من الجبانة الشمالية بأبيدوس، ترجمة سيمسون 1995: 42[1] وديدو لا يعمل فى وظيفة رسمية أو حكومية، لذلك نعت نفسه بوصف بسيط هو: «الذى يمجد ربه».

ويثير الانتباه عدم وجود لقب وظيفى على ضوء نوع الدفنة: كان بمقدور ديدو عمل لوحة تذكارية حتى لو كانت غير مصقولة من الحجر الجيرى - وهو ما يمكن اعتباره أكثر الدفنات البئرية تكلفة، إلا أنه لا يشغل وظيفة إدارية فى جهاز الدولة، وهو ما يدعو إلى افتراض أنه كان ذا دخل اقتصادى مرتفع فى ذلك العصر.

فهل كان ديدو واحداً من أولئك الذين افترض كيرك أنهم يشكلون الطبقة المتوسطة فى المدن ممن لا يمتون بصلة للمراكز الوظيفية والإدارية العليا (كيرك 1991 - a)؟

وشابت تحاليل فحص الحالة الصحية لأصحاب ثلاث وعشرين دفنة ينتمون لعصر الأسرة الثانية عشرة بعض الغموض فيما تشى به من حالة اجتماعية واقتصادية، فالحالة الصحية للسكان كانت متردية بشدة، فكل الأفراد الذين تم فحص حالة جثامينهم وأنسجتها أظهرت أدلة على تفشى الأمراض، بما فيها الأمراض المؤثرة على النمو، والأمراض المؤدية إلى موت الأنسجة، والإصابات الناجمة عن حوادث، والأمراض المعدية، ويصدق ذلك أيضاً على أفراد آخرين ينتمون لعصور أخرى فحصت بقايا أجسادهم فى موسم إعادة البحث عام 1988، وبالفعل كان مستوى تفشى الأمراض فى أبيدوس مرتفعا للغاية مقارنة بسكان المناطق الأخرى من مصر والنوبة (بيكر 2001). كذلك دلت أمراض النمو (مثل تآكل مينا الأسنان) على أزمات غذائية وقلة توفر الغذاء الصحى وتواجدت بصورة متساوية بين دفنات الآبار والدفنات السطحية، كذلك هناك أدلة على تعاقب تعرض مفاصل الجسم لضغوط وانهاكات بدا من فحص العظام الطويلة للساقين، ويدل ذلك على العمل الشاق الذى كان السكان يقومون به حتى يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة، يدعم تلك الصورة عن حياة السكان من الطبقتين الوسطى والدنيا حالة هيكل عظمى لامرأة: فهى تبلغ من العمر 35 عاماً، ودفنت فى تابوت خشبى بسيط فى مقبرة سطحية، ويشهد هيكلها العظمى على أنها عاشت حياة صعبة وظروفاً قاسية، بدت على شكل عدد من كسور العظام أثناء حياتها، مع وجود مظاهر التهاب العظام فى مواطن الكسور التى لم تلتئم، كذلك ما يبدو أنه إصابة أخيرة قاتلة فى القفص الصدرى كطعنة من الخلف أنهت حياتها (بيكر 1997، 2001).

ولا يوجد دليل على أن أصحاب الدفنات البئرية قد عاشوا معدل حياة أطول من ساكنى الدفنات السطحية، فثلاثة من أفراد العينات قدر العمر الذى ماتوا فيه بسن الخمسين أو أكثر قليلا وهم من

أصحاب الدفنات البئرية. ويحول قلة عدد العينات دون التوصل إلى نتائج يقينية فى هذا الشأن، غير أن مثل ذلك العمر لأولئك الأفراد فى بلد يبلغ فيها متوسط الأعمار حداً منخفضاً للغاية يشير إلى أن أولئك الأفراد كانت تتوفر لهم أسباب التغذية الجيدة، أى حداً مقبولاً من الرخاء الاقتصادى.

والحقائق الهامة التى نستمدها من المعلومات البيولوجية لا يمكن أن تتخذ كمادة إحصائية لقلة حجم العينة، إلا أنها تتخذ كدلالة.

الدلالة الأولى: شاب (ثمانية عشر إلى تسعة عشر عاماً) مدفون فى حجرة فى أعمق وأحسن بئر مكتشف (البئر 1، /E830 N790) كان أطول شاب عثر عليه بين دفنات المملكة المتوسطة بأجمعها، بلغ طول ذلك الشاب 04: 173 سنتيمتراً، وهو يزيد بعشرة سنتيمترات عن متوسط طول كل الذكور الذين عثر عليهم فى موسم حفر 1988، وهو ما يتضمن مرة أخرى توفر الفرصة له للحصول على تغذية جيدة، مما يشير إلى علو وضعه الاجتماعى والاقتصادى.

الدلالة الثانية: عن فرد أجريت له جراحة بالمخ والتأم موضعها بنجاح ومدفون فى بئر وهو كبير السن، ونموذج توزع العمر / الجنس فى عينة المملكة المتوسطة المشار إليها ليس دالاً، ويعود ذلك أيضاً إلى قلة عدد العينة البحثية المتاحة.

ويمثل الجدول 2 توزع العمر / الجنس من خلال العينات المتاحة، وجدير بالذكر أن نصف عدد الذكور المكتشفين، كانوا فى دفنات بئرية، بينما 25 بالمائة فقط من الإناث المكتشفات كن فى دفنات بئرية، إلا أن قلة عدد العينة البحثية يحول دون التوصل إلى نتائج يقينية فى هذا الشأن أيضاً (الجدول 2).

جدول 2

النوع / العمر	بئر او حجرة	سطحي بتابوت	سطحي بدون تابوت
ذكر	4	3	1
انثى	2	5	1
صغار السن	1	3	2
غير محدد		1	

توزع النوع / العمر طبقاً لنوع الدفنة

المسألة الأكثر تعقيداً تخص دفنات صغار السن، اثنان فقط من بين ستة من صغار السن يمكن نسبهم بيقين إلى عصر المملكة المتوسطة. وعلى الرغم من ذلك، وحتى لو كان الستة ينتمون إلى عصر المملكة المتوسطة، فإنه يعد عدداً محدوداً جداً لنمط حياة تعد فيها نسبة وفيات الأطفال عالية جداً، من المحتمل أن وفيات الأطفال غير ممثلة تمثيلا صحيحاً، وقد يعنى ذلك أن الأطفال لم يكونوا يدفنون فى جبانة أبيدوس، وهو الافتراض الذى يجد دعماً قوياً بعد العثور على دفنات للأطفال فى البيوت السكنية فى كل مدينة أبيدوس السكنية وأبيدوس الجنوبية أثناء عصر المرحلة الانتقالية الأولى (آدامز 1992، 2004) وأثناء عصر المملكة المتوسطة (ويجنر 1998، 2001) على التوالى.

إعادة تركيب ساحات الجبانات فى أبيدوس المملكة المتوسطة

تعد صورة الهيئات الاجتماعية والاقتصادية التى تبدو من خلال إعادة تركيب نتائج المكتشفات الجارية حالياً والأقدم فى منطقة أبيدوس، صورة معقدة ومركبة.

ولم تضف إلينا المعلومات الميدانية التى توصلنا إليها فى موسم إعادة البحث عام 1988 أية معلومات جديدة عن عادات الدفن خلال

عصر الأسرة الثالثة عشرة، وتشير التقارير الميدانية السابقة (جارستانج 1900، راندال ماكايفروميس 1902، بيت ولوت 1913) إلى استمرار أنماط الدفن على ما هى عليه حتى آخر عصر المملكة المتوسطة.

ولا يوجد دليل واضح على أن حقوق الدفن بعد السماح بالاستعمال العام للمنطقة الشمالية فى الدفن كانت عرضة للتفاوت أو التمييز النوعى، أى تخصيص مناطق مستقلة للأثرياء وأخرى للفقراء، أو مناطق للذكور وغيرها للإناث... إلخ.

فقد عثر على الدفنات السطحية «الأفقر» والدفنات البئرية البسيطة متداخلة ومختلطة مع الدفنات البئرية العميقة «الأغنى»، وتظهر خريطة مغناطيسية حديثة لقطاع من الجبانة الشمالية كثافة الدفنات من مختلف الأحجام والأعماق فى تلك المنطقة (هيربيك وآخرون 2003). كما عثر على دفنتين فى موسم إعادة البحث عام 1988 لذكر وأنثى وتبين تساوى حجم المدفن لكل من الذكر والأنثى، أما عنصر العمر فهو محير وملتبس، فإعادة البحث التى جرت عام 1988 كشفت عن ست دفنات لأطفال، أما قبل ذلك، فلم يسجل الباحثون السابقون إلا أعداداً قليلة لدفنات أطفال، وقد يرجع ذلك إلى خلل المفاهيم البحثية فى ذلك الوقت أو عيب فى تطبيقه: فمن الواضح أن ميس وجارستانج وبترى لم يولوا أى اهتمام للدفنات السطحية، وأغلب دفنات الأطفال المكتشفة عام 1988 كانت دفنات سطحية، وكان بيت استثناء، فقد قام بتسجيل ما اكتشفه من دفنات سطحية بالدقة نفسها التى سجل بها الدفنات البئرية، ولذلك سجل أربع دفنات لأطفال، منهم دفنة واحدة كانت مستقلة.

لو وضعنا فى الاعتبار ظاهرة ندرة دفنات الأطفال فى جبانة أبيدوس الشمالية، فقد يغرينا أن نخمن أن مجتمع أبيدوس اختار ألا

يتحمل تكاليف باهظة بدفن الأطفال فى تلك الجبانة... وحيث إن هناك أطفالاً دفنوا بها فى دفنات سطحية وبئرية، أى: فى دفنات فقيرة ودفنات غنية، فإن قلة دفن الأطفال بها لا يرجع إلى أسباب اقتصادية بقدر ما يرجع إلى مفاهيم ومعتقدات كانت سائدة، وهى المفاهيم والمعتقدات المرتبطة بالسن الذى يكتسب عنده الإنسان صفته كشخص مكتمل «الشخصية»، فمتى «يصبح» الطفل شخصاً كاملاً فى مفاهيم عصر المملكة المتوسطة، وعند أية مرحلة يصبح الدفن الرسمى الدينى ضرورياً؟

تدل المكتشفات فى مناطق أبيدوس السكنية على الاختيارات الدفنية للأطفال والتى كانت شائعة فى ذلك العصر، فقد عثر على أطفال مدفونين فى حفر سطحية أو فى آنية فخارية فى حجرات البيت المهملة، أو تحت سطح أرضية البيت (آدامز 1992، 2004). والبيوت التى فحصت بقاياها لفقراء وأغنياء وصفوة، وثبت انتشار تلك الممارسة فى مدينة جنوب أبيدوس أيضاً (ويجنر 2001). كان معدل الدفن فى أبيدوس أثناء عصر حكم الأسرة الثانية عشرة عالياً: وتفاوت من مقابر بئرية كبيرة مشيدة بإتقان وتصاحبها منشآت سطحية جميلة البناء، إلى دفنات سطحية ملفوفة بأقمشة وأنسجة مسجاة مباشرة فى حفرة رملية دون منشأ سطحى. وبين النموذجين اللذين يمثلان أعلى وأدنى المستويات، تعددت المستويات بينهما. ويبدو كل مستوى من خلال حجم القبر، ونوعه، ومنشأه السطحى: إما آبار صغيرة ضعيفة البناء يصاحبها منشأ سطحى للتقدمات والنذور، إلى آبار غير عميقة بلا حجرات، إلى دفنات سطحية بلا تابوت، أو سطحية فى تابوت وبلا منشأ سطحى.

ولو أخذنا فى اعتبارنا تأثير طبيعة التربة على حجم المقبرة، فإن المقياس الحقيقى للفصل بين مستويات الثراء قد يصبح فى تلك

الحالة نوع القبر، وحجمه، ومنشآته السطحية. وقد نتج ذلك الفهم الجديد من خلال نتائج بيت، فقد سجل وجود مقابر كبيرة متسعة حجماً تصاحبها منشآت سطحية كبيرة ورائعة.

توازى كم الجهد المبذول لكل فرد من سكان أبيدوس فى تشييد مقبرته وما تحتويه مع كم الجهد المبذول من كل فرد فى المنطقة النذرية، فقد تعددت أيضاً مستويات الثراء فى المنطقة النذرية فى حجم المنشأ النذرى وحجم اللوحات النذرية ونوعها ووجود أو عدم وجود ألقاب رسمية وظيفية فى نصوصها (سيمسون 1974، 1975، أوكنور 1985). تفاوت حجم المنشأ النذرى من منشأ كبير ذى فناء، إلى منشأ صغير ذى قباب مماثلة لتلك التى كانت لـ «ديدو» التى اكتشفت فى موسم إعادة بحث المنطقة عام 1988.

تراوحت أيضاً اللوحات من كبيرة متقنة الصقل ومكتوبة بدقة وتحتوى على تفاصيل كثيرة عن صاحبها الذى فى الأغلب يشغل منصبًا وظيفيًا مرموقاً فى إدارة الدولة، إلى ألواح حجرية شبه خام بلا صقل مثل لوحة «ديدو»، إلى لوحات أصغر كثيراً من شقاف الحجارة الجيرية لا تحمل إلا اسم صاحبها ومدون عليها بالحبر أو برسم صورة خطية رمزية للمدفون (أوكنور 1985)، واللوحات التى اكتشفت مثبتة فى موضعها الأصلى كانت تتفق حجماً ونوعاً مع حجم ونوع المنشأ السطحى.

وكما فى جبانات حرجا و رقا، لم تكن درجات ثراء الدفنات طبقًا للمحتويات مرتبطة بحجم المقبرة واتخاذه دليلاً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمدفون، فكل من الوسيلتين كان أداة مقبولة للفرد فى تحقيق حياة أخرى موفقة.

وعثر فى أنحاء كثيرة من جبانة أبيدوس الشمالية على مواد شبه نفيسه مثل الجمشت والعقيق الأحمر والفلسبار الأخضر والزجاج

البركانى، ومعادن نفيسة مثل الذهب والفضة والنحاس، فى كلٍ من الدفنات البئرية والسطحية على حد سواء.

بعض أثرى الدفنات التى عثر عليها كاملة فى الجبانة كانت من الدفنات السطحية، وبعض أفقر الدفنات التى عثر عليها كاملة لم تمس من قبل كانت من الدفنات البئرية. أما توزع المقتنيات الدفنية فقد شابه كثير من الفوضى بسبب شيوع السرقات وجسامتها التى لم تستثن منها أية جبانة، وكانت الدفنات البئرية هدفاً ثابتاً للصوص المقابر لا يتحولون عنه، لذلك كانت معظم الدفنات التى عثر عليها كاملة لم تمس من الدفنات السطحية، مما يلقى الضوء على توقعات اللصوص ومفاهيمهم.

على أى حال، من الواضح أن اتساع رقعة التفاوت الاجتماعى فى مجتمع عصر الدولة المتوسطة فى أبيدوس لم يحل دون توصل بعض شرائح المجتمع إلى اقتناء المواد النفيسة وشبه النفيسة، ووجود مثل تلك المواد مع الدفنات ينفى الإدعاء بأنه لم يكن من الممكن الحصول على مثل تلك المواد إلا من خلال قنوات حكومية فقط. لذلك فإن وجود أو عدم وجود مثل تلك المواد يضيف بعداً جديداً إلى درجات تراكب وتمايز المجتمع فى أبيدوس فى ذلك العصر.

وفى نطاق تلك الصورة الاجتماعية المتسمة بتفاوت وتمايز واسع المدى، نجد أن الطبقة المتوسطة كانت ممثلة بأفراد من نمط «ديدو»، صاحب اللوحة التذكارية المذكور سابقاً، وممثلة أيضا فى أصحاب الدفنات البئرية، والدفنات البسيطة فى توابيت ومقتنيات من الخزف الملون، وأصحاب المنشآت السطحية النذرية الصغيرة، وأصحاب الوظائف المدونة على لوحات. بعض أفراد الطبقة المتوسطة اختاروا أيضاً النموذج البديل للدفن السطحى فى توابيت، مع التركيز على

وضع مقتنيات دفنية نفيسة وشبه نفيسة.

ويدعم واقع جبانات أبيدوس أهمية تقييم كل العناصر المتاحة من معمارية ونصية فى المقابر ذاتها، كما فى منشآتها السطحية المصاحبة.

وأضاف التحليل الحيوى المعمارى بعداً آخر للبحث، وقد يصحح بعض الحقائق المشوهة التى ترتبت على فداحة السرقات.

تلك الصورة المقدسة للدفن تمدنا بنموذج نوعى لممارسات وعادات الدفن فى أبيدوس فى عصر المملكة المتوسطة، يمكن مقارنتها بالتحليل الكمى الذى توصلنا إليه من جبانات حرجا و رقا.

والنتيجة أننا نناقش صورة مجتمع يضم طبقة متوسطة ممثلة فى كل التحاليل المعمارية السابقة، وهى براهين تدعمها عناصر أخرى كثيرة من الأدلة، وظهرت فى مرحلة معينة من تاريخ مصر، كما ناقشنا مدى تواؤم تلك الطبقة مع المجتمع المصرى ككل، عقائدياً وسياسياً فى مصر المملكة المتوسطة.

النتائج
وادى النيل المصرى فى عصر المملكة المتوسطة
الموت، والمجتمع، والسياسة

بدا مضطربا وحائراً، ثم سألنى: ما علاقة كل تلك المقابر بالتاريخ...؟

(موريس 1992: 13)

ما علاقة كل تلك المقابر القديمة، وكل المساحات الشاسعة من الجبانات التى تضم تلك المقابر بالتاريخ الاجتماعى والسياسى لمصر فى عصر المملكة المتوسطة؟

وكيف نلائم ما حصلنا عليه من معلومات عن الموت من جبانات حرجا و رقا وأبيدوس مع النطاق المعمارى الأثارى الأوسع، والنصوص، والمواد المصورة التى عرضت فيما سبق من هذا الكتاب؟

وبتكامل كل تلك المصادر المختلفة من المعارف، هل يمكننا أن نقرر بيقين وجود طبقة متوسطة فى عصر المملكة المصرية المتوسطة، وهل تلاءمت تلك الظاهرة الاجتماعية مع التفاعل الاجتماعى والسياسى الأوسع نطاقاً فى تلك المرحلة التاريخية؟

فى هذا الفصل الذى نجمل فيه النتائج، نفترض وجود طبقة اجتماعية متوسطة فى عصر المملكة المتوسطة، إلا أن منشأها لم يكن فى ذلك العصر. والأصح أنها كانت نتاج تراكم تفاعلى وتحولى أكبر: اجتماعى ودينى وسياسى بدأ فى أواخر عصر المملكة القديمة

وتكثف وتبلور فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى.

هذا التغير، الذى كانت الطبقة المتوسطة أحد مكوناته، يمكننا أن نرصد ردود الأفعال الملكية وردود أفعال الصفوة على حدوثه فى عصر المملكة المتوسطة (ريتشاردز 2000).

المساحة الاجتماعية الجديدة ورد فعل الصفوة عليها مثبت فى أشكال عديدة ومضامين كثيرة، مثل: الأيقونات الملكية، وموضوعات الكتابة والأدب، والملكية الفردية للأرض، وانتشار واتساع نطاق السماح للأفراد بالدخول إلى مناطق المعابد واختراق العامة لحدود الأماكن المقدسة، والتغاضى الرسمى عن استعمال فئات الشعب لمناطق دفن كانت محظورة فيما سلف، واتساع نطاق تداول السلع والمواد، واتساع نطاق الديمقراطية التى كانت معدومة قبل ذلك باحتكار الصفوة لنصوص الموت. إضافة لكل ذلك، اتساع عالم مصر بالهيمنة الإمبراطورية الإمبريالية العسكرية فى عصر المملكة المتوسطة بعد تأسيس جيش قوى مما اد من مسالك وطرق وشرايين الحراك الاجتماعى والاقتصادى (بيرليف 1971).

وقد حدث من سخرية التناقضات أن قامت الحكومة المركزية بإنشاء مدن ذات أهداف حددتها الدولة فى مناطق كثيرة عبر كل وادى النيل، مما قد يشى بعكس ما توصلنا إليه.

والمنظور الذى توصلنا إليه عن ذلك العصر، توصلنا إليه من خلال وسائل عديدة، مثل: النصوص، والصور، والمعمار، مما أحيا صورة أغنى وأكثر ديناميكية وحياة عن مجتمع عصر المملكة المتوسطة، أكثر مما كان يمكن أن تتيحه وسيلة وحيدة منفردة.

عبرت مصر فى عصر المملكة المتوسطة عن تلك العلاقات الاجتماعية المركبة بشكل واقعى عبر اشتراك طبقات الشعب فى مناطق الدفن.

ويسمح لنا تحليل جبانات حرجا و رقا وأبيدوس بأن نفترض أن مستويات عديدة ومختلفة من التباين الاجتماعى والاقتصادى ظاهرة بجلاء من ممارسات الدفن بعيداً عن دوائر الملوك والصفوة العليا.

وتشير نتائج تحليل جبانات حرجا و رقا بوجود خمسة مستويات على الأقل من التمايز الاجتماعى فى الدفن، وذلك قياساً على نوع المقبرة وحجمها وموضعها من الجبانة، وقيمة ومستوى محتويات الدفن.

ويبدو أن طوائف المجتمع القديم قد استخدموا أيضاً تلك العناصر كوسيلة لإظهار الحالة الاجتماعية والاقتصادية للميت، ولو كانت المنشآت السطحية قد بقيت فى الجبانتين، فمن المحتمل أنها كانت ستظهر نماذج أكثر دلالة على التمايز الاجتماعى.

وعبر مدى ونطاق التباين الاجتماعى الذى يظهر من جبانات حرجا و رقا وحدهما، من الثابت أن هناك فئات اجتماعية وسطية، فعلى مستوى حجم المقبرة نجدها ممثلة فى ذلك العدد الكبير من الدفنات البئرية التى تتراوح أعماقها من خمسة أمتار إلى خمسة وعشرين متراً، تحيط بها دفنات سطحية ودفنات بئرية أكبر.

وبمصطلح الثراء، فإن تلك الفئات ممثلة بعدد متميز من المقابر ذات معدل ثراء يتراوح حول نطاق 20 درجة على مقياس الثراء رقم 1 ومقياس الثراء رقم 2، وكانت المواد شبه النفيسة موجودة فى أغلب الأنماط على اختلاف أنواع المقابر وأحجامها.

وتذكرنا أنماط الدفن فى أبيدوس بتلك التى فى حرجا و رقا، مع إضافة هامة من توفر معلومات أكثر عند أدنى المستويات الاجتماعية، أصحاب الدفنات السطحية والتى لم توثق وتبحث بحثاً منهجياً على أيدى من اكتشفوها وتجاهلوها فى المناطق الشمالية من أبيدوس، وفى منطقتى وادى 1 ووادى 2 فى جبانات حرجا.

وعلى عكس حرجا و رقا، لا يوجد دليل قطعى على حظر استعمال الجبانة الشمالية فى أبيدوس، ولا وجود فصل لمناطق أثرياء ومناطق فقراء، فالدفنات السطحية «الأفقر» وجدت مختلطة بالدفنات البئرية «الأغنى»، أما الدليل على حظر دفن الفئات العمرية الصغيرة دون البلوغ فهو ملتبس وغامض، فالعدد النسبى القليل للأطفال المدفونين بالجبانة كلها قد يرجع إلى مفاهيم ثقافية أو مبادئ دينية تتعلق بمفهوم اكتمال الشخصية وما يرتبط به من عدم حتمية الدفن الشرعى الدينى لمن لم يبلغوا سن النضج. وقد يدعم ذلك الافتراض وجود عدة دفنات لأطفال وصبية فى المدافن المنتمية لعصر المرحلة الانتقالية الأولى شمال أبيدوس، والجبانة الجديدة جنوب أبيدوس، ومدينة أهرامات اللاهون، ومدينة فيلة الحدودية (سيدلماير - تحت الطبع).

وعلى الرغم من النقص الواضح فى معرفة الجنس والعمر للمدفونين فى جبانات حرجا و رقا، إلا أن مستويات تمثيل الأطفال بها غير دقيقة ولا صحيحة.

الصورة الكلية الشاملة عن التمايز الاجتماعى والاقتصادى، التى تظهر من خلال إعادة فحص نماذج وأنماط الدفن فى حرجا و رقا وأبيدوس، صورة مركبة تدعم مفهوم مجتمع شديد التمايز، ونظاماً اجتماعياً مرناً فى عصر الأسرة الثانية عشرة، وظهر ذلك بصورة مادية فى ممارسات الدفن المتباينة، الذى يعكس بدوره أنماط حياة متباينة المستويات، كذلك تباينت مستويات الاختيار فى الإنفاق على الدفن: من مقابر فى غاية الفخامة والثراء إلى آبار دفنية تصاحبها منشآت سطحية مختلفة، إلى دفنات سطحية بمنشأ سطحى، إلى دفنات سطحية فى تابوت، أو دفنات سطحية للجسم ملفوفاً فقط بلفائف الكتان، أو مباشرة فى حفر الرمال.

وبين الحدين، الأقصى والأدنى تفاوتت مستويات الثراء، كما بدت فى حجم المقبرة ونوعها ووجود أو عدم وجود منشآت سطحية نذرية، ولو وضعنا فى الاعتبار حالة التربة وأثرها على مدى عمق الآبار التى يمكن حفرها وحجمها، يصبح التمايز بين مستويات الثراء فى محتويات الدفن، اشترك كل أصحاب المقابر فى تفضيل اتخاذ اتجاه الشمال النهرى مع وضع الميت فى الأغلب على جانبه مواجهاً الشرق، وهو مفهوم عام يرتبط بتجدد دورات الحياة من خلال الارتباط بتجدد الفيضان السنوى لنهر النيل، وتجدد شروق الشمس كل صباح.

أما الصفوة فلم يكن لهم أى وجود فى الجبانات الشعبية موضع هذه الدراسة، فقد كانوا يشيدون مقابرهم بجوار وقرب المجمعات الجنائزية لملوكهم.

وبالمثل، افترض أوكنور أن التفاوت فى المستوى الاجتماعى / الاقتصادى الواضح فى المناطق التى كشف عنها فى أبيدوس لا تشمل الصفوة: فقد كانت منشآتهم النذرية تقع وحدها فى أقصى جنوب أبيدوس، فى منطقة لم تكتشف بعد كانت قاصرة على الصفوة وحدهم (أوكنور 1986).

ويحتمل أيضاً أن الحظر المطلق على دخول قاعات المعبد الداخلية تم تخفيفه أيضاً فى ذلك العصر، حتى إنه سمح للصفوة العليا بتقديم نذورهم بأسمائهم فيها، مع ما ترتب على ذلك من السماح لهم بتشييد صروحهم النذرية فى منطقة أقرب إلى معبد أوزوريس، بعد أن كانوا يشيدونها فى مناطق أبعد التى أصبحت بدورها مفتوحة لمن هم دونهم فى المرتبة السياسية والاجتماعية.

ولم يستغرق التحول الدينى إلا حتى آخر عصر الدولة الحديثة حتى أصبح من حق كل أبناء الشعب تقديم نذورهم داخل المعابد،

يقدمونها ابتغاء الشفاء والصحة الجيدة والتوفيق فى حياتهم، مع ظهور تماثيل نذرية صغيرة، وهو التطور الذى وصل إلى قمته وغايته فى المرحلة الانتقالية الثالثة والأخيرة، أى بعد ما يزيد على ألف سنة من انتهاء عصر المملكة المتوسطة (بنش 1993، هيل 2001).

الثابت من جبانات حرجا و رقا وأبيدوس أن مصريىِّ المملكة المتوسطة، قد أنفقوا بسخاء على محتوياتهم الدفنية لإظهار حالتهم الاجتماعية، حيث كان يتعذر إنشاء مقبرة كبيرة بسبب ظروف التربة.

وأغلب الدفنات لا تشى محتوياتها بدلالة بسبب تعرض تلك الدفنات للسرقات المتكررة وإتلاف ما يتبقى. كانت الدفنات البئرية هدفاً ثابتاً للصوص المقابر لا يتحولون عنه، لذلك فإن أغلب الدفنات التى عثر عليها كاملة كانت دفنات سطحية، وكان الاعتقاد السائد لدى مقاولى اللصوص القدماء أن المقابر الأكبر تعنى ذهباً أكثر.

من الثابت أيضا أن اتساع نطاق وجود المواد النفيسة وشبه النفيسة يجعل من غير المعقول القبول بفكرة أن طرق الحصول عليها كانت محصورة فى القنوات الحكومية، وأن من يحصل عليها لابد وأن يكون له علاقات شخصية بذوى النفوذ فى السلطة المركزية. ووجود أو عدم وجود تلك الأصناف من المقتنيات يعد بعدا آخر فى بيان درجة تمايز صاحب المقبرة.

كذلك أصبح حق التدوين من الحقوق المستجدة على ممارسات الدفن فى عصر المملكة المتوسطة، وهو البعد الذى نرى آثاره بدرجة محدودة فى جبانتى حرجا و رقا، وبدرجة أكبر وأوضح فى جبانات أبيدوس. والموقف فى أبيدوس يشوبه بعض الغموض، لوجود عدد كبير من اللوحات النصية الدفنية ذات المضمون غير المحدد، مما يجعل التفريق بينها إن كانت دفنية أم نذرية على درجة من الصعوبة. غير أن شيوع وانتشار المنشآت السطحية الجنائزية من الطوب اللبن

بأحجام مختلفة فى جميع أرجاء جبانة أبيدوس الشمالية ووجود تلك اللوحات مثبتة بها، يدل على انتشار وشيوع ذلك الحق المكتسب حديثاً، وهو حق كتابات الموت الدفنية لكافة فئات الشعب، والارتباط الصريح المباشر بين تلك النصوص والإله أوزوريس رب الحياة الأخرى، إن معدل المدونات الشخصية للأفراد من خارج دائرة الصفوة يقدم مقارنة حادة مع غياب تلك المدونات كلياً فى دفنات الأفراد فى منطقة الجبانة الوسطى المنتمية للمرحلة الانتقالية الأولى وعصر المملكة القديمة.

وتتفاوت اللوحات حجماً ونوعاً وتدويناً، وهى عادة تحتفى بالأسرة والعمل (مثلا ليبروهون 1996)، وإنجازات صاحب اللوحة ومبادراته (كما هو مذكور فى لوحة منتوحتب) وهى استمرار وتطوير للأفكار التى ظهرت فى النقوش الفردية لأبناء المرحلة الانتقالية الأولى فى مناطق أخرى مثل نجع - الدير (رايزنر 1932، دونهام 1937).

الثابت أيضاً ظهور توجه جديد إلى ذكر العائلة الممتدة فى نصوص اللوحات الدفنية، وهو ما انعكس على التوجه المتزايد لمقاولى إنشاء القبور فى عصر المملكة المتوسطة فى الاستثمار فى تشييد مدافن عائلية، تستعمل على مدى أجيال لكل عائلة (ارجع إلى فيورى - ماردشيتى 1995).

ودعم سكان أبيدوس أهمية العلاقات القرابية الحقيقية والمتخيلة للأسلاف من خلال إهداءات التماثيل النذرية فى الجبانة لأرواح أسلافهم من عصر المملكة القديمة.

ربما كان ذلك نقلة نوعية فى توزيع الثراء ومصادره، وحراكاً اجتماعياً تسارع من خلال زيادة انتشار التعليم وانتشار الإلمام بالقراءة والكتابة، وفرص العمل الجديدة الاحترافية (فى الجيش)، التى سهلت التعبير المادى عن تلك التحولات فى مناطق جبانات كانت

محظورة على الشعب، وتتسم بقداسة قبل ذلك.

فى نطاق تلك الصورة سريعة التغاير والتباين، فإن أبناء الطبقة المتوسطة فى عصر المملكة المتوسطة كانوا من نموذج ومثال مونتوحتب، الذى كان رجل أعمال صغير أيضاً، وديدو الذى لم يحز أية ألقاب وظيفية رسمية، إلا أنه أحد أصحاب الدفنات البئرية ومنشأ سطحى نذرى صغير ولوحة تذكارية مدونة من الحجر الجيرى غير المصقول، أو سوبك حتب سينيفيرو الذى كان له لوحة مكتوبة بالحبر لتخليد ذاته وأعضاء عائلته.

مثل أولئك الأفراد الذين لم يتبوءوا مناصب رسمية وكان لهم دفنات متواضعة، ربما كانوا فى نطاق الحياة اليومية المعاشة من يمكن أن نطلق عليهم «أبناء المدينة»، أو «أولاد البلد»، ممن ذكرنا مثالاً لهم قبل ذلك فى مدونات أبناء اللاهون.

ربما اختار بعض أبناء تلك الطبقة المتوسطة أن يدفنوا أقاربهم فى دفنات سطحية ولكن فى تابوت مع تركيز واضح على وضع محتويات دفنية نفيسة أو شبه نفيسة، عوضاً عن التخليد التذكارى الكتابى.

بكل توجه استراتيجى من توجهات الدفن، اشترك الجميع فى إنكار جمعى للموت كنهاية ليس بعدها إلا فوضى عدمية وعماء كونى، بل آمنوا أن الموت ليس إلا مرحلة انتقال ومعبر إلى حياة أخرى أبدية ثرية ومفعمة بوجود أغنى بالحياة (ريتشاردز 1998).

أما عن الفقرة التى اقتبسناها فى أول هذا الفصل عن المحاور الشهير إيان موريس التى تساءل عنها فى دهشة: ما علاقة كل تلك المقابر بالتاريخ؟ وما هى انعكاسات ظاهرة الموت على ما هو موجود بمملكة الموت وتوجهات حكومات عصر المملكة المتوسطة ومجتمعات تلك العصور إزاءها؟

فى نظام حكم شديد الصرامة والنمطية، من الممكن أن نتوقع اهتمام السلطة بالهيمنة والسيطرة وحفظ أمنها، ولابد أن يمتد ذلك بالضرورة إلى مدن الموتى وعالمهم، أى إلى الجبانات التى كانت جزءاً من أرض مصر. لو كان مثل ذلك النمط هو السائد كان لابد وأن تظهر آثاره فى حظر الدخول إلى الجبانات الرسمية، وعلى شكل نظم وقوانين مقيدة لنوع وحجم المقابر الذى يمكن لفرد أو عائلة تشييده. على سبيل المثال، حين كانت الحكومة تفرض فصلاً مقصوداً بين فئات البشر فى مناطق الدفن، لم يكن لأى امرئ أن يرى إلا نوعين فقط من المقابر: مقابر ثرية جداً وفخمة البناء ومقابر أخرى فى غاية البساطة. إن الفصل المكانى بين الدفنات البئرية والدفنات السطحية فى حرجا، وهى منطقة دفن كان الدفن قد بدأ بها حديثا كمنطقة قريبة من المشاريع المعمارية الجنائزية الملكية، والفصل بدرجة أقل فى جبانات رقا يبدو نوعًا من التأكيد على تلك الرؤية. وتفاوت التعبير داخل الجبانتين على أى حال يخلق موضوعاً عن مجتمع أكثر تعقيداً عن أن يكون مجتمعاً منقسماً بحدة إلى سادة وعبيد، مثل ذلك الموجود فى جبانات اللاهون الذى تردد صداه عبر الزمن (ارجع إلى الفصل الثالث).

وبالمثل، فإن السيطرة والهيمنة المطلقة على الاقتصاد ومصادر الثروات من قبل حكومة، يخلق حالة لا يتأتى معها إلا لندرة من السكان الحصول على عناصر ومعادن نفيسة وشبه نفيسة ليضموها إلى مقتنيات الدفن، ولا تتاح لأفراد الشعب الحصول على العمالة الماهرة اللازمة لتشييد مقابر جيدة، لم يكن كل ذلك ليتاح إلا لندرة من أبناء المجتمع. وهناك حتمية أخرى كان من الممكن أن تترتب على مثل ذلك التوجه، وهى أن الخامات والمواد النفيسة وشبه النفيسة كان من المستحيل التوصل إليها إلا من خلال قنوات حكومية أو

بعلاقات قوية بالبيروقراطية المركزية المهيمنة على النظام، أى كانت تتاح فقط لأفراد يتمتعون بوظائف وألقاب حكومية عالية. فرض مثل تلك السياسات يترتب عليه حالة اقتصادية مقيدة ومكبلة ومحدودة مما لا يسمح إلا بأضيق الفرص لوجود حراك اجتماعى، وهى حالة تنعكس بالسلب على تراكم الثراء المادى الفردى.

فهل كان يمكن لذلك التنوع واسع المدى والنطاق الطيفى أن يوجد فى جبانات عصر المملكة المتوسطة فى حالة وجود نظام يتسم بالتشدد والتقييد والسيطرة وحكومة نمطية تسيطر بيروقراطيتها على كل مناحى حياتى الدنيا والآخرة؟ وهل كان لطبقة متوسطة أن تنمو فى مثل تلك الظروف السياسية؟

إن حكومات المملكة المتوسطة، وحكومات المملكة القديمة السابقة لها والمملكة الحديثة التالية لها، كانت بالفعل تهتم اهتماماً شديداً بفرض سيطرة بيروقراطية على كل الشئون المتعلقة مباشرة بمشاريع الحكومة المالية والإنشائية، وكذلك الهيمنة على كل من يرتبطون ارتباطاً مباشراً بتنفيذ تلك الاهتمامات الحكومية، مثل: أصحاب الوظائف العليا، والعمالة الماهرة، والحرفيون المهرة الخاصون بالدوائر الملكية، ثم العمالة الإلزامية اللازمة لتنفيذ المشاريع المعمارية الكبرى.

وعلى الرغم من ذلك، تبدو البراهين المقارنة الموجودة فى الجبانات من براهين معمارية ونصية وتصويرية وهى تشير إلى وجود مستويات متباينة اجتماعيا واقتصاديا لم تكن ضمن الهيمنة والسيطرة الحكومية لأسباب سياسية أو أسباب دينية أو إدارية، كان هناك نظام مرن ومجتمع يموج بالتمايز والتفاوت الاجتماعى والاقتصادى، يتفاعل جزئياً على الأقل خارج نطاق هيمنة حكومية محافظة، وقد مر ذلك المجتمع بسلسلة متسارعة من التحولات خلال

مائتى عام من اختفاء الحكومات المركزية الصارمة فى المرحلة الانتقالية الأولى، بعد أن انهارت الآلة البيروقراطية للدولة المركزية ولم يعد وادى النيل المصرى موحداً سياسياً وإدارياً (ارجع إلى فرانك 2201 – a: 531).

وأدى ذلك إلى تغير جديد فى مفاهيم الملوك الدينية والعقائدية، ترتب عليه تغير فى رؤية الشعب للجوانب البشرية من الملوك، وتؤكد على المسئولية وعلى الجوانب الإنسانية، مع تأكيدات مستحدثة فى أدبيات الصفوة على قيمة الفرد وعلى أهمية قيمة العدل والسلوك العادل وعلى الحقوق القانونية بوجه عام، وهو ما كان بمثابة إشارة لفتت انتباه الصفوة إلى حتمية المساهمة (أو إضفاء مظهر المساهمة) فى الأخلاقيات الاقتصادية كسند لشرعية الحكم (ريتشاردز 2000).

وعلى الرغم من تقدير وجهة نظر باركنسون فيما يخص صغر شريحة المهتمين بالإنتاج الأدبى (باركنسون 1997، 2002)، إلا أنه لا يمكن إغفال وجود ثقافة شفاهية موازية.

من المؤكد أن تجليات الملوك العلنية قد ازدادت وشملت قطاعات أعرض من الجماهير أكثر من الأحقاب التاريخية السابقة، على ضوء السماح لأبناء الشعب والعامة باستعمال مناطق كانت محظورة فى العصور السابقة، مثل: تخوم المعابد الإلهية والمعابد ذاتها.

كما بدأ العامة فى تقليد الأيقونات على غرار الأيقونات الملكية فى إعدادهم للموت، وكذلك فى صناعة التماثيل النذرية مثلما كان يفعل الملوك، وكلها وسائل للتمثل بالعقيدة الملكية بصفة الملك راع للأمة (من خلال مظهر جاد صارم وعابس للملوك بصفتهم قائمين على مسئوليات جسيمة لا يقدر عليها أى كائن آخر).

وقد يكون تخصيص ساحات فى المدن يمكن للملك أن يتجلى

لرعيته فيها ومساهمته فى الطقوس الدينية العامة فى المناسبات الدينية فى معابد الآلهة، دلالة أخرى على الاستجابة الملكية وبالتالى استجابة الصفوة لتغيرات الواقع الاجتماعى ولإضفاء الشرعية على القوة الملكية بصفتها قوة ملك حى، لا كملك ميت تقع عليه فقط مسئولية إدخال الجميع إلى عالم الآخرة كسليل الآلهة. كان الأتباع الذين أخذوا على عاتقهم تنفيذ تلك الرؤى من أعضاء الحكومة المركزية فى عصر المملكة المتوسطة من قادوا التوسع المصرى لما وراء حدودها، وكان ذلك بداية الإمبريالية المصرية المولودة حديثاً التى وجدت آثارها على شكل بقايا حصون وبقايا أخرى تدل على النشاط العسكرى الجارف وراء الحدود.

إن انعكاسات سلوكيات وممارسات الموت كما تبدو من جبانات حرجا، و رقا، وأبيدوس، تقوى من أهمية تقييم كل العناصر المتاحة من معمارية ونصية منقوشة أو مدونة على برديات لفهم النظم الاجتماعية المصرية القديمة.

وفيما يخص الموت وحده، فإن التقييم يشمل مدى واسعاً يبدأ من جسد الميت أو الميتة ذاته، والمدفن الذى أسجت فيه الأسرة الميت أو الميتة، والمحتويات الدفنية المصاحبة للجسد، وأية منشآت سطحية نذرية فوق المدفن، وأبعاد الموقع الفعلى فى نطاق الجبانة ونطاق الجبانات زمنياً ومكانياً.

ووضع كل الجوانب - من رمزية، ومادية، ومساحية، ومكانية فى موضعها الصحيح داخل إطار الصورة الممزقة المراد تجميع أجزائها فى مواضعها الصحيحة داخل إطار زمنى معين، فى منطقة جغرافية محددة، وتحديداً فى نطاق مصر ذاتها - يخلق صورة أكثر تركيباً وتعقيداً، مما يمكن التوصل إليه من خلال تحليل عنصر منها بمفرده.

على هذا الطريق اللولبى، رأينا خروج ممارسات الموت فى عصر المملكة المتوسطة فى أبيدوس ، على الأنماط الدفنية التى كانت سائدة فى عصر المرحلة الانتقالية الأولى، مستفيدة من السماح بالدفن فى مناطق كان الدفن فيها محظوراً قبل ذلك بأوامر من ملوكها، ونتج عن ذلك دخول شرائح عريضة من الشعب إلى عالم التدوين والمادة المكتوبة على المقابر بنصوص نذرية ودينية، ووجد كل ذلك صدى له فى انتشار ديمقراطية السلوكيات النذرية فى الجبانات، وعكس نموذج إقليمى متميز عند مقارنته بجبانات حرجا و رقا فى الشمال.

فمن كان أولئك الذين كونوا تلك الطبقة المتوسطة؟ وما مدى شيوعهم؟

إعادة البحث التاريخى الحديث لعصر المملكة المتوسطة أصبح مقرا بوجود تلك الطبقة الاجتماعية فى الوقت الذى يبدى فيه أسفه لقلة المعلومات المتاحة عن حجمها وموضعها من عموم المجتمع المصرى فى عصر المملكة المتوسطة .

إن حقيقة وجود طبقة متوسطة مكونة من صغار موظفى الدولة، والحرفيين المهرة، وأصحاب المهارات الفنية، وخدم الصفوة من الحقائق التى لا شك فى صحتها، مستقلين عن السلطة وخارج نطاق الهيمنة الحكومية المباشرة، وهم أفراد يبدون فى صورهم معتمدين على أنفسهم وعلى ما يملكون، لا على ألقاب وظيفية. (فرانك 2001 b: 396 -) وهم يتسمون بدرجة ما من الاستقلالية دون اعتماد كلى على مؤسسات الدولة، على الرغم من أن شريحة منهم تتقاضى رواتب من تلك المؤسسات الحكومة أو الإدارات الحكومية، وأفراد تلك الطبقة كان بمقدورهم الحصول على موارد بمختلف صنوفها وتوظيف تلك الموارد فى الحياة الأخرى، أى فى الحياة والموت.

إن استخدام مصطلح طبقة «متوسطة» يميزهم ويفرق بينهم وبين

أثرياء البلاط الملكى والصفوة العليا فى الأقاليم الذين تسيدوا الشرائح العليا من المجتمع، والذين استمروا بالتبعية من خلال آثارهم ونصوصهم فى التسيد على المفاهيم الحالية عن التاريخ القديم بالإيحاء أنهم متميزون عن باقى الشعب بأجمعه، ويتفق ذلك مع ما يفترضه كيرك من وجود نطاق اجتماعى اقتصادى يقع بين الحدود الدنيا للبيروقراطية (جون باينز «ما دون الصفوة» [باينز ويوفى 1998]) والحدود العليا للسكان المنتجين (كيرك 1991 – a).

إن أحد أهم التوجهات النقدية فى آثار مجتمعات مصر القديمة، ينصب على تحديد أماكن المناطق السكنية للشعب واكتشافها، حيث كان أفراد الشعب وأسرهم وعائلاتهم يحيون ويترجمون أنشطتهم وتفاعلاتهم إلى أدوار مختلفة فى نطاق المجتمع ككل، واستهدفت الأبحاث الكبرى المكثفة تحديد مواقع تلك المناطق السكنية، واستكشاف ركام بقايا مدن المملكة المتوسطة (مثل الركام الموجود فى مدينة إدفو [كيمب 1977 – b] ، وركام مدينة منديس الكبرى فى الدلتا)، ولابد أن نبدأ فى ذلك لسد تلك الفجوة. إن فحص مثل تلك المواقع السكنية لابد أن يمدنا ببعض الأجزاء المفقودة فى فهم وتصور مجتمع مصر فى ذلك العصر، بما فيها مزيد من المعرفة عن الرجال والنساء والأطفال فى تلك المدن، وسوف يدعم ما نكتشفه صورة مجتمع اتسم بالتمايز الاجتماعى والاقتصادى الذى توصلنا إليه من خلال تحليل ما عثرنا عليه فى الجبانات فى ذات الوقت، أتمنى أن أكون قد وفقت فى إثبات أن معمار الموت يمكن أن يفتح لنا نافذة واسعة نطل منها على ذلك المجتمع القديم أكثر مما كنا نظن ونعتقد، وأن أكون قد أجليت بوضوح ذلك التحول الاجتماعى والسياسى فى البدايات المبكرة للألف الثانى قبل الميلاد فى مصر بطريقة لم تتيسر بعد من خلال فحص بقايا المدن المعيشية ومناطق السكن.

المحتوى

يهتم هذا الكتاب بمراجعة مفهوم طال الاعتقاد به ولا زال ساريا فى كل ما يتعلق بادبيات مصر القديمة من ان "طبقة متوسطة" قد نشات وتطورت فى مصر فى بدايات الالف الثانى قبل الميلاد. ومن خلال ذلك المفهوم. يرى باحثو تاريخ مصر القديمة ان عصر المملكة المتوسطة يشكل تاريخيا البدايات المفترضة للتحولات الاجتماعية التى ادت الى تكون الطبقة المتوسطة فى مصر القديمة.

يسعى هذا الكتاب إلى الكشف عن الرابط بين المجتمع والموت لإعادة بناء تاريخ عصر المملكة المتوسطة، والبحث عن حقيقة وواقع الطبقة المصرية المتوسطة القديمة، والتى تعد مثالا لبداية التمايز الطبقى والتحول الاجتماعى فى المجتمعات المركبة بوجه عام.



